الباب السادس
محددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة

تمهيد:

تعتبر دراسة محددات الطلب الخارجي على المنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة في الأسواق العالمية من الأهمية بمكان عند وضع سياسة تصديرية لتلك المنتجات ، حيث تهدف دراسة محددات الطلب الخارجي أساساً إلى التعرف على أهم محددات استهلاك الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية ، ومن ثم الوقوف على أسباب التوسع أو انكماش تلك الصادرات ، ولذا يهدف هذا الباب إلى التعرف على بعض العوامل المؤثرة على الطلب الخارجي للمنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة داخل أهم أسواقها العالمية ، وكذلك دراسة المركز التنافسي لها في السوق العالمي ، وذلك بالتعرف على سلوك العارضين الآخرين ومستويات الأسعار داخل هذه الأسواق ، وكذلك تحديد مدى قدرة الصادرات المصرية على التكيف مع كل من المنافسين والتغيرات الاقتصادية التي يمكن حدوثها على المستويين المحلي والدولي ، و كذا مدى إمكانية تنمية الصادرات المصرية منها

في حين يشير مفهوم التنافسية إلى مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة أو التنافس ، أي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي يمكنها المنافسة والنجاح في الأسواق العالمية مع الاحتفاظ للمواطن بمستوى معيشة آخذ في الارتفاع بصورة مطردة ، لذا تعتمد القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية على مجموعة من العوامل يتمثل أهمها في مدى حساسية الطلب على تلك الصادرات للتغير في نسبة الأسعار المنافسة في الأسواق العالمية إلى السعر التصديري للسلعة المصرية ، ومرونة الطلب الخارجي على السلع التصديرية .

ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، تناول الأول منها العلاقات السعرية والقدرة التنافسية للمنتجات المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ، في حين اختص الفصل الثاني بالتقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية ، أما الفصل الثالث والأخير فقد تناول إمكانية تنمية الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في أسواق الاستيراد الرئيسية .

الفصل الأول
العلاقات السعرية والقدرة التنافسية للمنتجات المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة

تمهيد :

تعتبر دراسة الأسواق الخارجية للصادرات ذات أهمية كبيرة للتعرف على الأوضاع السائدة بهذه الأسواق ،خاصة فيما يتعلق بأوضاع المنافسين والمستويات السعرية ، الأمر الذي يساعد على دفع وزيادة الصادرات إلى هذه الأسواق ، مما يزيد من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ومن ثم زيادة الدخل القومي ، ويعرف المركز التنافسي بالتغير النسبي في الكميات التصديرية لكل من الدول المتنافسة مع مصر ، وهذا يشير إلى تحول الطلب على المنتجات المصرية أو منتجات الدول المنافسة والعكس صحيح .

وبدراسة أسواق التصدير للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة وخصائص الطلب عليها ، يتضح أن المركز التنافسي يتأثر بعديد من العوامل من أهمها السعر النسبي ، والقدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير ، وكفاءة أداء العمليات التصديرية ، ومما لا شك فيه أن السعر النسبي يعتبر من المحددات الأساسية والهامة في التأثير على المركز التنافسي في السوق العالمي حيث تسعى الدول المختلفة إلى تخفيض أسعار منتجاتها إلى الحد الذي يمكنها من كسب أكبر عدد من المستهلكين ومن الأسواق المختلفة . وقد تلجأ العديد من الدول إلى إتباع السياسات المختلفة التي تساعدها في تحقيق ذلك مثل خفض التكاليف الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية ، وإعانات التصدير ، والإعفاء الجمركي ، وغيرها من السياسات .

المركز التنافسي (التنافسية السعرية). price competitiveness

يعتبر السعر النسبي أهم العوامل السابقة في التأثير على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي ،ويتوقف ذلك على مدى حساسية الطلب للتغيرات في الأسعار ،حيث يشير المركز التنافسي السعري إلى أي مدى توجد لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير تلك المنتجات مقارنة بالدول المنافسة خلال فترة الدراسة ، وفيما يلي نتائج قياس مؤشر المركز التنافسي السعري للمنتجات موضع الدراسة ،وأثر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية للمنتجات موضع الدراسة .

1- عصير المانجو

يبين الجدول رقم (6-1) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير عصير المانجو بالنسبة للصين حيث انخفضت النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في متوسط فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث يوضح الجدول المشار إليه أن سعر تصدير عصير المانجو المصري أقل من نظيره الصيني ، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها عام 2004 حيث كان سعر تصدير عصير المانجو المصري يمثل نحو 49% فقط من سعر عصير المانجو الصيني لنفس العام كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره الصيني بلغت أعلى مستوى لها عام 1995 حيث كان السعر المصري يزيد عن السعر الصيني بنسبة 78% . وبالنسبة للهند تبين من نفس الجدول أن سعر تصدير الطن من عصير المانجو المصري يقل عن نظيره الهندي في بعض سنوات الدراسة خاصة في الفترة الأخيرة (2001-2004) كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره الهندي بلغت أعلى مستوى لها عام 1995 حيث كان السعر المصري يزيد عن السعر الهندي بنحو 55% كما بلغت أدنى مستوى لها عام 2004 حيث كان السعر المصري يمثل 65% فقط من السعر الهندي لهذا المنتج ،وفي متوسط فترة الدراسة تبين أن سعر تصدير الطن من عصير المانجو المصري يزيد عن نظيره الهندي بنسبة 4 % مما يعني عدم وجود ميزة سعرية لمصر بالنسبة للهند في تصدير عصير المانجو خلال فترة الدراسة . أما بالنسبة لبوتان فيوضح الجدول المشار إليه أن سعر تصدير الطن من عصير المانجو المصري يقل عن نظيره البوتاني في بعض سنوات الدراسة خاصة في الفترة الأخيرة (2001-2004) كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره البوتاني بلغت أعلى مستوى لها عام 1998 حيث كان السعر المصري يزيد عن السعر البوتاني بنحو 52% كما بلغت أدنى مستوى لها عام 2004 حيث كان السعر المصري يمثل 71% فقط من السعر البوتاني لهذا المنتج ، وفي متوسط فترة الدراسة تبين أن سعر تصدير الطن من عصير المانجو المصري يزيد عن نظيره البوتاني بنسبة 1% مما يعني عدم وجود ميزة سعرية لمصر عن بوتان في تصدير عصير المانجو خلال فترة الدراسة .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية لعصير المانجو المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق

جدول رقم (6-1) : مؤشر المركز التنافسي السعري لعصير المانجو المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر الهند	سعر مصر بالنسبة لسعر الصين	سعر مصر بالنسبة لسعر بوتان
1990	0.80	1.58	0
1991	1.24	1.08	0
1992	1.01	1.08	0
1993	1.09	0.91	0
1994	1.42	0.80	0
1995	1.55	1.78	0
متوسط الفترة الأولى	1.16	1.15	-
1996	1.25	0.71	0
1997	1.39	1.15	1.48
1998	1.45	1.33	1.52
1999	1.17	1.07	1.17
2000	1.06	0.91	1.08
2001	0.65	0.71	0.76
2002	0.79	0.78	0.86
2003	0.73	0.58	0.80
2004	0.65	0.49	0.71
متوسط الفترة الثانية	0.97	0.82	1.01
معنوية الفرق بين المتوسطين	1.1	(1.9)*	-
% للتغير بين الفترتين	16.4	29	-
متوسط الفترتين	1.04	0.94	1.01

المصدر : * معنوية عند مستوى 0.05

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-27) بالدراسة، والجداول أرقام (5-1) - (5-3) بالملحق .

اتفاقـــية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (6-1) إلى اتجـــاه النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري بالنسبة لنظيره الهـــندي ، والصيني نحو التناقص خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث انخفضـــت من حوالى 1.16 ، 1.15كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 0.97 ، 0.82 كمتوسط للفترة الثانية ، بنقص يمثل نحو 16.4% ، 29% من المتوسط الســـنوي للنســـبة الســـعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره الهندي والصيني في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصـــائياً بالنسبة لسعر تصدير الصين عند مستوى معنوية 0.05 ، الأمر الذي يشـــير إلـــى أن لتطبيق اتفاقية الجات أثر إيجابي على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره الصيني .

العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة .

للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديرياً ، وكذا التي تتمـــتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات عصير المانجو فقد تم حساب مصفوفة معـــاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية لعصير المانجو المصري وأهم دول العـــالم المصـــدرة خلال الفترة (1990-2004) والموضحة بالجدول رقم (6-2) .

جدول رقم (6-2): مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية لعصير المانجو المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).

	سعر مصر	سعر الصين	سعر الهند	سعر بوتان	السعر العالمي
سعر مصر	1				
سعر الصين	0.17	1			
سعر الهند	-0.003	-0.06	1		
سعر بوتان	-0.5	-0.1	-0.18	1	
السعر العالمي	0.30	-0.09	0.20	-0.61	1

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO STAT).

حـــيث تبـــين منها أن كل من الصين والهند وبوتان لا تعد دول منافسة لمصـــر في تصدير عصير المانجو حيث بلغ معامل الارتباط بين أسعار تصدير عصير المانجو بكل منها ومثيلتها المصرية نحو 0.17 ، 0.003- ، 0.5- لكل

منهم على الترتيب ، كما يشير معامل الارتباط السالب إلى عدم التجانس فيما بين عصير المانجو المصري ونظيره الهندي أو البوتاني ، وقد يرجع السبب في ذلك إلـى اخـتلاف درجـة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف نسبة التركيز أو اخـتلاف مـوعد التصدير أو ما إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معاملات الارتـباط لأسـعار عصير المانجو التصديرية أن السعر العالمي يتحدد بدرجة كبيـرة بالأسعار التصديرية لعصير المانجو بكل من مصر والهند ، حيث بلغت معاملات ارتباط سعرى تصدير هاتين الدولتين بالسعر العالمي نحو 0.3 ، 0.2 ، لكل منهما على الترتيب .

2- عصير الفاكهة.

يبـين الجـدول رقـم (6-3) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير عصير الفاكهة بالنسبة لكل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا حـيث انخفضـت النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في متوسط فترة الدراسة (1990-2004) ، حـيث يوضـح الجدول المشار إليه أن سعر عصير الفاكهة المصـري أقـل من نظيره الألماني ، والإيطالي ، والهولندي في جميع سنوات الدراسة ، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها أعوام 1990 ، 2004 ، 2003 حيث كان سعر عصير الفاكهة المصري يمثل نحو 34% ، 44% ، 25% فقط مـن سعر عصير الفاكهة الألماني ، والإيطالي ، والهولندي على الترتيب لنفس الأعوام .كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الألماني ، والإيطالي ، والهولندي بلغت أعلى مستوى لها أعوام 2001 ، 1998 ، 1998 حيث كان سعر تصدير عصير الفاكهة المصري يمثل نحو 63 % ، 90% ، 44% من سعر تصدير عصير الفاكهة لهذه الدول في نفس الأعوام على الترتيب . وبالنسبة لأسبانيا وتايلاند فتبين من الجدول المشار إليه أن سعر تصدير طن عصير الفاكهة المصري يقل عن نظيره في هاتين الدولتين في معظم سـنوات الدراسة. كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الأسباني والتايلاندي بلغت أعلى مستوى لها عام 1998 حيث كان السعر المصري يزيد عن السعر الأسباني والتايلاندي بنحو 31% ، 35% لكل منهما على الترتيب .أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيوضح الجدول المشار إليه أن سعر تصدير عصير الفاكهة المصري يزيد عن نظيره الأمريكي في معظم سنوات الدراسة .كما تبين أن النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الأمريكي بلغت أعلى مستوى لها عام 1992 حيث كان السـعر المصـري يـزيد عن السعر الأمريكي بنحو 109% ، كما بلغت أدنى

جدول رقم (6-3) مؤشر المركز التنافسي السعري لعصير الفاكهة المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر أمريكا	سعر مصر بالنسبة لسعر ألمانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر إيطاليا	سعر مصر بالنسبة لسعر أسبانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر تايلاند	سعر مصر بالنسبة لسعر هولندا
1990	1.53	0.34	0.58	0.61	0.61	0.28
1991	1.82	0.40	0.62	0.67	0.80	0.33
1992	2.09	0.49	0.64	0.90	1.01	0.37
1993	1.76	0.45	0.54	1.03	0.95	0.35
1994	1.28	0.40	0.57	1.06	1.07	0.31
1995	1.44	0.39	0.58	1.00	0.86	0.31
متوسط الفترة الأولى	1.63	0.41	0.59	0.86	0.87	0.33
1996	1.34	0.35	0.61	0.92	0.91	0.28
1997	1.33	0.40	0.68	0.88	0.93	0.32
1998	1.65	0.49	0.90	1.31	1.35	0.44
1999	1.18	0.43	0.59	0.98	1.03	0.31
2000	1.21	0.63	0.76	1.01	0.94	0.30
2001	1.01	0.63	0.84	1.08	0.99	0.36
2002	0.91	0.58	0.73	0.91	0.91	0.34
2003	0.78	0.49	0.52	0.68	0.83	0.25
2004	0.79	0.44	0.44	0.64	0.84	0.26
متوسط الفترة الثانية	1.1	0.48	0.66	0.92	0.96	0.32
معنوية الفرق بين المتوسطين	(3.4)*	(2.1)*	1.7	0.5	1	0.3
% للتغير بين الفترتين	32.5	17.1	12	7	10.3	3
متوسط الفترتين	1.29	0.45	0.63	0.89	0.92	0.32

المصدر: * معنوية عند مستوى **0.01**

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-29) بالدراسة، والجداول أرقام من (5-4) - (5-9) بالملحق .

مستوى لها عام 2003 حيث كان السعر المصري يمثل 78% فقط من السعر الأمريكي لهذا المنتج . وفي متوسط فترة الدراسة تبين أن سعر تصدير طن عصير الفاكهة المصري يزيد عن نظيره الأمريكي بنسبة 29% مما يدل على عدم وجود ميزة نسبية سعرية لمصر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في تصدير عصير الفاكهة خلال فترة الدراسة .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية لعصير الفاكهة المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (6-3) إلى اتجاه النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري بالنسبة لنظيره الأمريكي نحو التناقص خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث انخفضت من حوالى 1.63 كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 1.1 كمتوسط للفترة الثانية ، بنقص يمثل نحو 32.5% من المتوسط السنوي للنسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الأمريكي في الفترة الأولى ، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، في حين تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بنفس الجدول إلى اتجاه النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري بالنسبة لنظيره الألماني نحو التزايد خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث زادت من حوالى 0.41 كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 0.48 كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 17.1% من المتوسط السنوي للنسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الألماني في الفترة الأولى ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات أثر إيجابي على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الأمريكي ، وأثراً سلبياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الألماني ، في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة للنسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الإيطالي ، والأسباني ، والتايلاندي ، والهولندي .

العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة .

للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديرياً ، وكذا التي تتمتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات عصير الفاكهة فقد تم حساب مصفوفة

معـــاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية لعصير الفاكهة المصري وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1990-2004) والموضحة بالجدول رقم (6-4) .

جدول رقم (6-4): مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية لعصير الفاكهة المصري وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).

	مصر	أمريكا	ألمانيا	إيطاليا	أسبانيا	تايلاند	هولندا	العالم
مصر	1							
أمريكا	-0.62	1						
ألمانيا	0.73	-0.71	1					
إيطاليا	0.52	-0.62	0.73	1				
أسبانيا	0.30	-0.69	0.55	0.53	1			
تايلاند	0.45	-0.87	0.70	0.53	0.82	1		
هولندا	0.54	-0.58	0.81	0.72	0.51	0.64	1	
العالم	0.24	-0.64	0.55	0.45	0.94	0.77	0.47	1

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO STAT).

حيث تبين منها أن كل من ألمانيا ، وهولندا ، وإيطاليا هي الدول المنافسة لمصـــر في تصدير عصير الفاكهة حيث بلغ معامل الارتباط بين أسعار تصدير عصير الفاكهة بكل منها ومثيلتها المصرية نحو 0.73 ، 0.54 ، 0.52 لكل منهم علـــى التـــرتيب .بينما أوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط وجود علاقة ارتـــباط طـــردية ضـــعيفة بالنســـبة لأسعار تصدير كل من أسبانيا ، وتايلاند ، وعكسية بالنسبة لأمريكا حيث بلغت قيم معاملات الارتباط نحو 0.30 ، 0.45 ، 0.62- الأمـــر الـــذي يشير إلى عدم التجانس فيما بين عصير الفاكهة المصري ونظيـــره الأسباني والتايلاندي والأمريكي وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجـــة التصـــنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف نسبة التركيز أو اختلاف موعد التصـــدير أو اخـــتلاف الصـــنف أو مـــا إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معـــاملات الارتـــباط لأسعار عصير الفاكهة التصديرية أن السعر العالمي يتحدد بدرجـــة كبيرة بالأسعار التصديرية لعصير الفاكهة بكل من أسبانيا ، وتايلاند ،

وألمانيا ، حيث بلغت معاملات ارتباط أسعار تصدير هذه الدول بالسعر العالمي نحو 0.94 ، 0.77 ، 0.55 لكل منهم على الترتيب .

3- الخضر المجمدة الأخرى.

يبين الجدول رقم (6-5) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضر المجمدة بالنسبة لكل من الصين ، وأسبانيا ، وفرنسا حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن الخضر المجمدة المصرية ونظيره الصيني والأسباني والفرنسي تقل عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة نحو 0.78 ، 0.83 ، 0.76 لكل منهم على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) ، مما يعني أن لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة لهذه الدول في تصدير الخضر المجمدة ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها عام 1990 حيث كان سعر التصدير المصري للطن من الخضر المجمدة المصرية يمثل نحو 46% ، 46% ، 51% من نظيره الصيني ، والأسباني ، والفرنسي لنفس العام على الترتيب.كما أن هذه النسبة بلغت أعلى مستوى لها أعوام 1999 ، 2001 ، 1999 حيث كان سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية يمثل نحو 109% ، 150% ، 114% من نظيره الصيني والأسباني والفرنسي على الترتيب لنفس العام.

كما يشير الجدول رقم (6-5) إلى أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضر المجمدة بالنسبة لكل من بلجيكا ، والمكسيك ، وبولندا حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن الخضر المجمدة المصرية ونظيره البلجيكي ، والمكسيكي ، والبولندي تزداد عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ،حيث بلغت هذه النسبة نحو 1.03 ، 1.18 ، 2.03 لكل منهم على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) مما يعني أن مصر ليس لها ميزة نسبية سعرية بالنسبة لهذه الدول في تصدير الخضر المجمدة ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها أعوام 1999 ، 2003 ، 2003 حيث كان سعر تصدير الطن من الخضر المجمدة المصرية يمثل نحو 82% ، 88% ، 145% من نظيره بنفس الدول ولنفس العام على الترتيب .كما أن هذه النسبة بلغت أعلى مستوى لها أعوام 2001 ، 2000 ، 1999 حيث قدرت بنحو 1.47% ، 2.26 % ، 2.73% ،أي أن سعر تصدير الطن من الخضر المجمدة المصرية يزيد عن نظيره البلجيكي والمكسيكي والبولندي بنحو 47% ، 126% ، 173% لنفس العام .

جدول رقم (6-5) مؤشر المركز التنافسي السعري للخضر المجمدة الأخرى المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر بلجيكا	سعر مصر بالنسبة لسعر الصين	سعر مصر بالنسبة لسعر المكسيك	سعر مصر بالنسبة لسعر بولندا	سعر مصر بالنسبة لسعر أسبانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر فرنسا
1990	0.87	0.46	0.97	3.53	0.46	0.51
1991	0.92	0.59	0.95	3.65	0.54	0.57
1992	0.86	0.57	0.92	1.89	0.51	0.53
1993	0.89	0.58	0.91	1.78	0.66	0.57
1994	0.90	0.69	1.03	1.76	0.70	0.64
1995	0.90	0.77	1.33	1.47	0.76	0.63
متوسط الفترة الأولى	0.89	0.6	1.01	2.2	0.6	0.57
1996	0.84	0.68	1.17	1.52	0.75	0.63
1997	1.38	0.91	1.51	2.06	1.22	0.98
1998	1.35	0.92	1.38	1.85	1.03	0.94
1999	0.82	1.09	1.50	2.73	1.20	1.14
2000	1.45	0.89	2.26	2.28	1.17	1.07
2001	1.47	0.96	1.17	2.16	1.50	1.10
2002	1.37	1.05	1.22	2.09	1.22	1.09
2003	0.91	0.83	0.88	1.45	0.75	0.74
2004	0.97	1.03	1.12	1.60	0.77	0.78
متوسط الفترة الثانية	1.14	0.92	1.31	1.93	1.04	0.92
معنوية الفرق بين المتوسطين	(3.1)*	(5.3)*	(2.3)*	0.9	(4.6)*	(5.7)*
% للتغير بين الفترتين	28.1	53.3	30	12.3	73.3	61.4
متوسط الفترتين	1.03	0.78	1.18	2.03	0.83	0.76

المصدر : * معنوية عند مستوى **0.01**

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-31) بالدراسة ، والجداول أرقام من(5-11) - (5-16) بالملحق .

ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية للخضر المجمدة الأخرى المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (6-5) إلى اتجاه النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية بالنسبة لنظيره البولندي نحو التناقص خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث انخفضت من حوالى 2.2 كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 1.93 كمتوسط للفترة الثانية ، بنقص يمثل نحو 12.3% من المتوسط السنوي للنسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية ونظيره البولندي في الفترة الأولى ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً ، في حين تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بنفس الجدول إلى اتجاه النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية بالنسبة لنظيره البلجيكي ، والصيني ، والمكسيكي ، والأسباني ، والفرنسي نحو التزايد خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث زادت من حوالى 0.89 ، 0.6 ، 1.1 ، 0.6 ، 0.57 كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 1.14 ، 0.92 ، 1.31 ، 1.04 ، 0.92 كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 28.1% ، 53.3% ، 30% ، 73.3% ، 61.4% من المتوسط السنوي للنسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية ونظيره البلجيكي ، والصيني ، والمكسيكي ، والأسباني ، والفرنسي في الفترة الأولى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات أثر إيجابي على النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية ونظيره البولندي، وأثراً سلبياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجمدة المصرية ونظيره البلجيكي ، والصيني ، والمكسيكي ، والأسباني ، والفرنسي.

العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة .

للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديرياً ، وكذا التي تتمتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات الخضر المجمدة فقد تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للخضر المجمدة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1990-2004) والموضحة بالجدول رقم (6-6) .

جدول رقم (6-6): مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية للخضر المجمدة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).

	مصر	بلجيكا	الصين	المكسيك	بولندا	أسبانيا	فرنسا	العالم
مصر	1							
بلجيكا	0.26	1						
الصين	-0.44	-0.03	1					
المكسيك	-0.11	0.17	-0.05	1				
بولندا	0.42	0.07	-0.70	-0.04	1			
أسبانيا	-0.63	0.20	0.72	0.22	-0.54	1		
فرنسا	-0.65	0.20	0.72	0.15	-0.34	0.91	1	
العالم	-0.48	0.24	0.51	0.40	-0.08	0.72	0.87	1

المصـــدر: جمعـــت وحســـبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO STAT).

حـــيث تبـــين مـــنها وجود علاقة ارتباط ضعيفة طردية بالنسبة لأسعار تصدير كل من بلجيكا وبولندا ، وعكسية بالنسبة لأسعار تصدير كل من الصين ، والمكســـيك ، وأسبانيا ، وفرنسا حيث بلغت قيم معاملات الارتباط نحو 0.26 ، 0.42 ، 0.44- ، 0.11- ، 0.63- ، 0.65- لكـــل منهم على الترتيب ، الأمر الذي يشير إلى أن كل من بلجيكا ، وبولندا ، والصين ، والمكسيك ، وأسبانيا ، وفرنســـا لا تعـــد دول منافسة لمصر في تصدير الخضر المجمدة حيث أن هناك درجـــة كبيرة من عدم التجانس فيما بين الخضر المجمدة المصرية ونظيرها من الـــدول ســـالفة الذكر وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف موعد التصدير أو اختلاف الصنف أو ما إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار الخضر المجمدة التصديرية أن الســـعر العالمـــي للخضـــر المجمدة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للخضر المجمدة بكل من فرنسا ، وأسبانيا ، والصين حيث بلغت معاملات ارتباط أسعار تصدير هذه الدول بالسعر العالمي نحو 0.87 ، 0.72 ، 0.51 لكل منهم على الترتيب .

4- البطاطس المجمدة.

يبين الجدول رقم (6-7) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البطاطس المجمـــدة بالنســـبة لكـــل الدول المنافسة، هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات

جدول رقم (6-7) مؤشر المركز التنافسي السعري للبطاطس المجمدة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1994-2004) .

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر هولندا	سعر مصر بالنسبة لسعر كندا	سعر مصر بالنسبة لسعر بلجيكا	سعر مصر بالنسبة لسعر أمريكا	سعر مصر بالنسبة لسعر فرنسا	سعر مصر بالنسبة لسعر ألمانيا
1994	0.99	1.13	1.04	0.93	1.03	0.90
1995	1.07	1.72	1.20	1.53	1.20	1.02
1996	1.51	1.74	1.72	1.54	1.51	1.28
1997	1.55	1.48	1.78	1.27	1.57	1.32
1998	1.10	1.09	1.15	0.96	1.10	1.02
1999	0.72	0.82	0.76	0.75	0.72	0.66
2000	0.87	0.69	0.95	0.66	0.87	0.88
2001	0.88	0.72	0.97	0.67	0.92	0.96
2002	0.57	0.55	0.60	0.47	0.57	0.60
2003	0.65	0.70	0.72	0.60	0.61	0.69
2004	0.72	0.87	0.79	0.75	0.66	0.76
المتوسط	0.92	0.97	1	0.86	0.93	0.89

المصدر :

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-33) بالدراسة، والجداول أرقام من (5-18) - (5-23) بالملحق.

المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا، حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن البطاطس المجمدة المصرية ونظيره من الدول السالفة الذكر تقل عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة نحو 0.92 ، 0.97 ، 1 ، 0.86 ، 0.93 ، 0.89 لكل منهم على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة (1994-2004) مما يعني أن لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة لهذه الدول في تصدير البطاطس المجمدة ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها عام 2002 حيث كان سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة المصرية يمثل نحو 55% ، 74% ، 78% ، 54% ، 57% ، 32% من سعر تصدير طن البطاطس المجمدة بنفس الدول ولنفس العام على الترتيب. كما أن هذه النسبة بلغت أعلى مستوى لها أعوام 1997 ، 1996 ، 1997 ، 1996 ، 1997 ، 1997 حيث قدرت بنحو 1.55 ، 1.74 ، 1.78 ، 1.54 ، 1.57 ، 1.32 أي أن سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة المصرية يزيد عن نظيره الهولندي والكندي والبلجيكي والأمريكي والفرنسي والألماني بنحو 0.55 ، 0.74 ، 0.78 ، 0.54 ، 0.57 ، 0.32 مرة لنفس العام على الترتيب .

العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة .

للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديرياً ، وكذا التي تتمتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات البطاطس المجمدة فقد تم حساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للبطاطس المجمدة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1994-2004) والموضحة بالجدول رقم (6-8) . حيث تبين منها أن كندا هي أكثر الدول منافسة لمصر في تصدير البطاطس المجمدة ، حيث بلغ معامل الارتباط بين سعر تصدير البطاطس المجمدة الكندية ومثيلتها المصرية نحو 0.54 في حين أوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط وجود علاقة ارتباط ضعيفة طردية بالنسبة لأسعار تصدير كل من هولندا ، وبلجيكا، وأمريكا ، وفرنسا ، وألمانيا حيث بلغت قيم معاملات الارتباط نحو 0.34 ، 0.08 ، 0.20 ، 0.30 ، 0.15 لكل منهم على الترتيب ، الأمر الذي يشير إلى أن هناك درجة كبيرة من عدم التجانس فيما بين البطاطس المجمدة المصرية ونظيرتها من الدول سالفة الذكر وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف موعد التصدير أو اختلاف الصنف أو ما إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار تصدير البطاطس المجمدة أن السعر العالمي للبطاطس المجمدة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للبطاطس المجمدة بكل من هولندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ،

وألمانـــيا حيث بلغت معاملات ارتباط أسعار تصدير هذه الدول بالسعر العالمي نحو 0.99 ، 0.96 ، 0.93 ، 0.92 لكل منهم على الترتيب .

جـــدول رقـــم (6-8): مصـــفوفة معـــاملات الارتباط للعلاقات السعرية للبطاطس المجمدة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1994-2004).

	مصر	هولندا	كندا	بلجيكا	أمريكا	فرنسا	ألمانيا	العالم
مصر	1							
هولندا	0.34	1						
كندا	0.54	0.09	1					
بلجيكا	0.08	0.95	-0.08	1				
أمريكا	0.20	0.42	0.15	0.40	1			
فرنسا	0.30	0.94	0.11	0.87	0.57	1		
ألمانيا	0.15	0.87	-0.24	0.90	0.19	0.78	1	
العالم	0.32	0.99	0.06	0.96	0.41	0.93	0.92	1

المصـــدر: جمعـــت وحســـبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO STAT).

5- الخضر المجففة.

يوضـــح الجـــدول رقم (6-9) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضر المجففة بالنسبة لكل من الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وفرنســـا ، وأســـبانيا حـــيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طن الخضر المجففـــة المصـــرية ونظيره من الدول سالفة الذكر تقل عن الواحد الصحيح في معظـــم سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة نحو 0.73 ، 0.65 ، 0.43 ، 0.46 ، 0.98 لكـــل منهم على الترتيب كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) ممـــا يعني أن لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة لهذه الدول في تصدير الخضر المجففـــة ، كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مستوى لها عام 1992 حيث كان سعر التصدير المصري للطن من الخضر المجففة المصرية يمثل نحو 35% ، 44% ، 24% ، 23% ، 47% مـــن نظيره الصيني والأمريكي والألماني والفرنسي والأســـباني لنفس العام على الترتيب. كما أن هذه النسبة بلغت أعلى مستوى لها أعـــوام 1998 ، 1995 ، 1991 ، 2001 ، 1999 حيث قدرت بنحو 1.09 ، 0.86 ، 0.46 ، 0.62 ، 1.47 لكل منهم على الترتيب لنفس العام.

جدول رقم (6-9) مؤشر المركز التنافسي السعري للخضر المجففة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) .

السنوات	سعر مصر بالنسبة لسعر الصين	سعر مصر بالنسبة لسعر أمريكا	سعر مصر بالنسبة لسعر ألمانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر فرنسا	سعر مصر بالنسبة لسعر أسبانيا	سعر مصر بالنسبة لسعر الهند
1990	0.50	0.60	0.46	0.39	0.62	1.60
1991	0.52	0.64	0.62	0.41	0.69	1.13
1992	0.35	0.44	0.24	0.23	0.47	0.77
1993	0.66	0.67	0.43	0.54	0.96	1.52
1994	0.71	0.70	0.37	0.45	0.99	1.16
1995	1.07	0.86	0.45	0.54	1.42	1.66
متوسط الفترة الأولى	0.6	0.64	0.41	0.41	0.80	1.26
1996	0.69	0.69	0.42	0.42	1.13	1.68
1997	0.68	0.64	0.44	0.49	1.19	1.38
1998	1.09	0.73	0.50	0.55	1.24	1.18
1999	0.84	0.73	0.46	0.52	1.47	1.21
2000	0.76	0.60	0.46	0.58	1.17	1.27
2001	1.06	0.63	0.46	0.62	0.91	1.13
2002	0.80	0.60	0.42	0.49	1.01	1.58
2003	0.82	0.58	0.37	0.40	0.93	1.50
2004	0.95	0.70	0.42	0.46	1.10	1.89
متوسط الفترة الثانية	0.84	0.65	0.44	0.5	1.12	1.4
معنوية الفرق بين المتوسطين	(1.9)*	0.1	0.2	1.4	(1.9)*	0.7
% للتغير بين الفترتين	40	1.6	7.3	22	40	11.1
متوسط الفترتين	0.73	0.65	0.43	0.46	0.98	1.35

المصدر : * معنوية عند مستوى **0.05**

حسبت من بيانات الجدول رقم (5-35) بالدراسة، والجداول أرقام من (5-25) - (5-30) بالملحق .

كما يشير الجدول رقم (6-9) أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصـــدير الخضر المجففة بالنسبة للهند حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير طـــن الخضـــر المجففة المصرية ونظيره الهندي تزداد عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ،كما أن تلك النسبة وصلت أعلى مستوى لها عام 2004 حيث قدرت بنحو 1.89 أي أن سعر تصدير طن الخضر المجففة المصرية يزيد عـــن نظيره الهندي بنحو 0.89 مرة لنفس العام . كما أن هذه النسبة بلغت أدنى مســـتوى لهـــا عـــام 1992 حـــيث كان سعر تصدير الطن من الخضر المجففة المصرية يمثل نحو 77% فقط من نظيره الهندي لنفس العام . وفي متوسط فترة الدراســـة تبين زيادة النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية ونظيـــره الهـــندي عن الواحد الصحيح ، حيث قدرت بنحو 1.35 مما يعني أن مصر ليس لها ميزة نسبية سعرية بالنسبة للهند في تصدير الخضر المجففة .

ولبـــيان أثـــر تطبيق اتفاقية الجات على النسب السعرية للخضر المجففة المصـــرية وأهـــم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004) ، تم تقسيم فترة الدراســـة إلـــى فترتين ، الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقـــية الجات ، والفترة الثانية (1996-2004) وهي التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات ، حيث تشير نتائج التقدير الإحصائي الموضحة بالجدول رقم (6-9) إلى اتجاه النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية بالنسبة لنظيره الصـــيني ، والأسباني نحو التزايد خلال فترة الدراسة (1990-2004) ، حيث زادت مـــن حوالى 0.6 ، 0.8 كمتوسط للفترة الأولى ، إلى نحو 0.84 ، 1.12 كمتوســـط للفتـــرة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 40% من المتوسط السنوي للنسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية ونظيره الصيني ، والأسباني فـــي الفتـــرة الأولـــى على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية هذا التزايد عند مستوى معـــنوية 0.05 ، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق اتفاقية الجات أثراً سلبياً على النســـبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية ونظيره الصيني ، والأســـباني . في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة للنسبة السعرية بين ســـعر تصـــدير الخضـــر المجففـــة المصرية ونظيره الأمريكي ، والألماني ، والفرنسي ، والهندي .

العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة .

للوصول إلى نتائج محددة عن أهم الدول المنافسة تصديرياً ، وكذا التي تتمـــتع بمكانة قيادية في أسعار صادرات الخضر المجففة فقد تم حساب مصفوفة

معـــاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للخضر المجففة المصرية وأهم دول العـــالم المصـــدرة خلال الفترة (1990-2004) والموضحة بالجدول رقم (6-10) .

جدول رقم (6-10): مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية للخضر المجففة المصرية وأهم الدول المنافسة خلال الفترة (1990-2004).

	مصر	الصين	أمريكا	ألمانيا	فرنسا	أسبانيا	الهند	العالم
مصر	1							
الصين	0.28-	1						
أمريكا	0.30	0.19	1					
ألمانيا	0.29	0.02-	0.24	1				
فرنسا	0.006	0.67	0.27	0.52	1			
أسبانيا	0.45-	0.74	0.04	0.21-	0.52	1		
الهند	0.07	0.04-	0.29-	0.06-	0.07-	0.13-	1	
العالم	0.05	0.48	0.54	0.23	0.67	0.22	0.36-	1

المصـــدر: جمعـــت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة المعلومات (الإنترنت) ، قاعدة البيانات (FAO STAT).

حـــيث تبـــين مـــنها وجود علاقة ارتباط ضعيفة طردية بالنسبة لأسعار تصـــدير كـــل من أمريكا ، وألمانيا ، وفرنسا ، والهند وعكسية بالنسبة لأسعار تصدير كل من الصين ، وأسبانيا حيث بلغت قيم معاملات ارتباط أسعار تصدير تلـــك الدول السابق ذكرها وسعر تصدير الخضر المجففة المصرية نحو 0.30 ، 0.29 ، 0.006 ، 0.07 ، 0.28- ، 0.45- لكـــل منهم على الترتيب ، الأمر الـــذي يشير إلى أن كل هذه الدول لا تعد دول منافسة لمصر في تصدير الخضر المجففـــة حيث أن هناك درجة كبيرة من عدم التجانس فيما بين الخضر المجففة المصـــرية ونظيـــرتها مـــن الدول سالفة الذكر، وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف موعد التصدير أو اختلاف الصـــنف أو ما إلى ذلك . كما توضح نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار الخضـــر المجففـــة التصـــديرية أن السعر العالمي للخضر المجففة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للخضر المجففة بكل من فرنسا ، وأمريكا ، والصين حيث بلغت معاملات ارتباط أسعار تصدير هذه الدول بالسعر العالمي نحو 0.67 ، 0.54 ، 0.48 لكل منهم على الترتيب .

6- البصل المجفف .

يوضح الجدول رقم (6-11) المركز التنافسي للصادرات المصرية من البصل المجفف في أهم أسواقه الاستيرادية بالنسبة لأهم الدول المنافسة في تلك الأسواق حيث تبين منه أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق الألماني بالنسبة لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (الدول المنافسة لمصر في هذه السوق) حيث يوضح الجدول أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف يقل عن نظيره الفرنسي في جميع سنوات الدراسة (1995-2004) ، وقد بلغت النسبة السعرية بينهما أعلى مستوى لها عام 1998 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يقل عن نظيره الفرنسي بنحو 1% فقط ، كما بلغت تلك النسبة أدنى مستوى لها عامي 2003 ، 2004 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يقل عن نظيره الفرنسي بنحو 40% .وبالنسبة للسعر الأمريكي فيشير نفس الجدول إلى أن البصل المجفف المصري له ميزة نسبية سعرية لانخفاض النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة ، وهذه النسبة قد بلغت أعلى قيمة لها عام 1998 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل فقط 95% من سعر تصدير البصل المجفف الأمريكي لنفس العام . كما أن الحد الأدنى للنسبة السعرية بلغت أدنى مستوى لها عام 2003 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل نحو 73% من سعر تصدير البصل المجفف الأمريكي لنفس العام . كما يتضح من نفس الجدول أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف لألمانيا بالنسبة للهند (دولة منافسة) ، حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري ونظيره الهندي تزداد عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، كما أن تلك النسبة بلغت أعلى قيمة لها عام 1998 ، حيث قدرت بنحو 1.24 أي أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يزيد عن نظيره الهندي في السوق الألماني بنحو 0.24 مرة لنفس العام ، مما يعني أنه ليس لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف لألمانيا حالة تواجد المصدر الهندي في هذه السوق . وبصفة عامة بلغت النسبة السعرية كمتوسط لفترة الدراسة نحو 0.79 ، 1.11 ، 0.85 بالنسبة لكل من السعر الفرنسي ، والسعر الهندي ، والسعر الأمريكي على الترتيب.

وبالنسبة للسوق الهولندي تبين من الجدول (6-11) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق الهولندي بالنسبة لكل الدول

جدول رقم (6-11) : مؤشر المركز التنافسي السعري للصادرات المصرية من البصل المجفف داخل أهم أسواقه الاستيراديه خلال الفترة (1995 – 2004) .

السنوات	ألمانيا		هولندا		المملكة المتحدة			بلجيكا		
	سعر مصر بالنسبة لفرنسا	سعر مصر بالنسبة للهند	سعر مصر بالنسبة لأمريكا	سعر مصر بالنسبة لفرنسا	سعر مصر بالنسبة لأمريكا	سعر مصر بالنسبة لألمانيا	سعر مصر بالنسبة لأمريكا	سعر مصر بالنسبة لفرنسا	سعر مصر بالنسبة للهند	سعر مصر بالنسبة لهولندا	سعر مصر بالنسبة لأمريكا	سعر مصر بالنسبة لألمانيا
1995	0.72	1.16	0.94	0.78	0.92	0.70	0.86	0.97	1.11	1.18	0.90	0.58
1996	0.71	1.10	0.94	0.54	0.82	0.71	0.88	0.81	1.22	1.13	0.87	0.92
1997	0.75	0.91	0.84	0.72	0.85	0.62	0.79	1.07	1.08	1.13	0.86	0.63
1998	0.99	1.24	0.95	0.86	0.90	0.58	0.85	1.09	1.23	1.44	0.95	0.71
1999	0.94	1.15	0.84	1.91	0.86	1.04	0.80	0.99	1.20	1.29	1.05	0.69
2000	0.89	1.09	0.76	1.71	0.69	0.66	0.68	0.65	1.14	1.06	0.81	0.64
2001	0.90	1.09	0.81	1.01	0.78	0.63	0.63	0.85	1.00	1.15	0.94	0.75
2002	0.91	1.17	0.84	0.73	0.65	2.43	0.64	0.83	1.15	1.09	0.82	0.57
2003	0.60	1.15	0.73	0.63	0.63	0.82	0.63	0.63	1.23	1.07	0.84	0.75
2004	0.60	1.04	0.85	0.58	0.76	0.49	0.67	0.58	1.18	0.99	0.84	0.58
المتوسط	0.79	1.11	0.85	0.86	0.78	0.77	0.74	0.83	1.15	1.17	0.89	0.68

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (6-1) – (6-4) بالملحق .

المنافسة لها في هذه السوق وهى فرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ،وألمانيا حيث يشير الجدول أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف يقل عن نظيره الفرنسي ، والأمريكي،والألماني في معظم سنوات الدراسة ، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 0.86 ، 0.78 ، 0.77 بالنسبة لكل منهم على الترتيب كمتوسط خلال فترة الدراسة (1995-2004) . وبالنسبة للسعر الفرنسي فيوضح الجدول المشار إليه أن النسبة السعرية بين البصل المجفف المصري ونظيره الفرنسي قد بلغت أعلى مستوى لها عام 1999 حيث كان السعر المصري يزيد عن نظيره الفرنسي بنحو 0.91 ، كما أن الحد الأدنى للنسبة السعرية بلغت أدنى مستوي لها عام 1996 ، حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يمثل نحو 54% فقط من نظيره الفرنسي لنفس العام . وبالنسبة للنسبة السعرية بين سعر تصدير البصل المجفف المصري ونظيره الأمريكي يشير نفس الجدول أن لمصر ميزة نسبية سعرية في جميع سنوات الدراسة لانخفاض تلك النسبة عن الواحد الصحيح ، كما أن هذه النسبة وصلت حدها الأدنى عام 1995 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يمثل نحو 92% فقط من نظيره الأمريكي لنفس العام . كما أن الحد الأدنى لتلك النسبة تحقق عام 2003 حيث كان سعر تصدير طن البصل المجفف المصري يمثل فقط 63% من سعر تصدير البصل المجفف الأمريكي لنفس العام. وبالنسبة للسعر الألماني فيشير الجدول السابق الذكر أن للبصل المجفف المصري ميزة نسبية سعرية لانخفاض هذه النسبة عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، كما أن هذه النسبة بلغت حدها الأعلى عام 2002 حيث كان السعر المصري يزيد عن نظيره الألماني بنحو 1.43 مرة لنفس العام . كما أن الحد الأدنى لتلك النسبة تحقق عام 2004 حيث كان سعر تصدير طن البصل المجفف المصري يمثل فقط 49% من سعر تصدير الطن من البصل المجفف الألماني لنفس العام .

وبالنسبة لسوق المملكة المتحدة تبين من الجدول رقم (6-11) أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق البريطانى بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (الدول المنافسة لمصر في هذه السوق) حيث يوضح الجدول أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف يقل عن نظيره الأمريكي في جميع سنوات الدراسة (1995-2004) ، وقد بلغت النسبة السعرية بينهما أعلى مستوى لها عام 1996 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يقل عن نظيره الأمريكي بنحو 12% فقط ، كما بلغت تلك النسبة أدنى مستوى لها عامي 2001 ، 2003 حيث كان سعر تصدير الطن من

البصل المجفف المصري يقل عن نظيره الأمريكي بنحو 37% .وبالنسبة للسعر الفرنسي فيشير نفس الجدول إلى أن البصل المجفف المصري له ميزة نسبية سعرية لانخفاض النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، وهذه النسبة قد بلغت أعلى قيمة لها عام 1998 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل 109% من سعر تصدير البصل المجفف الفرنسي لنفس العام . كما أن الحد الأدنى للنسبة السعرية بلغت أدنى مستوى لها عام 2004 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل نحو 58% من سعر تصدير البصل المجفف الفرنسي لنفس العام . كما يتضح من نفس الجدول أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للمملكة المتحدة بالنسبة للهند (دولة منافسة) ، حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري ونظيره الهندي تزداد عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة ، كما أن تلك النسبة بلغت أعلى قيمة لها عام 2003 ، حيث قدرت بنحو 1.23 أي أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يزيد عن نظيره الهندي في السوق البريطاني بنحو 0.23 مرة لنفس العام ، مما يعني أنه ليس لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للمملكة المتحدة حالة تواجد المصدر الهندي في هذه السوق .وبصفة عامة بلغت النسبة السعرية كمتوسط لفترة الدراسة نحو 0.74 ، 0.83 ، 1.15 بالنسبة لكل من السعر الأمريكي ، والسعر الفرنسي ، والسعر الهندي على الترتيب.

وبالنسبة للسوق البلجيكي تبين من الجدول السابق ذكره أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق البلجيكي بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا (الدول المنافسة لمصر في هذه السوق) حيث يوضح الجدول أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف يقل عن نظيره الأمريكي في معظم سنوات الدراسة (1995-2004) ، وقد بلغت النسبة السعرية بينهما أعلى مستوى لها عام 1999 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يزيد عن نظيره الأمريكي بنحو 5% فقط ، كما بلغت تلك النسبة أدنى مستوى لها عام 2000 حيث كان سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يقل عن نظيره الأمريكي بنحو 19% .وبالنسبة للسعر الألماني فيشير نفس الجدول إلى أن البصل المجفف المصري له ميزة نسبية سعرية لانخفاض النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في جميع سنوات الدراسة ، وهذه النسبة قد بلغت أعلى قيمة لها عام 1996 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل 92% من سعر تصدير البصل المجفف الألماني لنفس العام . كما

أن الحد الأدنى للنسبة السعرية بلغت أدنى مستوى لها عام 2002 حيث كان سعر تصدير البصل المجفف المصري يمثل نحو 57% فقط من سعر تصدير البصل المجفف الألماني لنفس العام . كما يتضح من نفس الجدول أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق البلجيكي بالنسبة لهولندا (دولة منافسة) ، حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري ونظيره الهولندي تزداد عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة ، كما أن تلك النسبة بلغت أعلى قيمة لها عام 1998 ، حيث قدرت بنحو 1.44 أي أن سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري يزيد عن نظيره الهولندي في السوق البلجيكي بنحو 0.44 مرة لنفس العام ، مما يعني أنه ليس لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف لبلجيكا حالة تواجد المصدر الهولندي في هذه السوق .وبصفة عامة بلغت النسبة السعرية كمتوسط لفترة الدراسة نحو 1.17 ، 0.89 ، 0.68 بالنسبة لكل من السعر الهولندي ، والسعر الأمريكي ، والسعر الألماني على الترتيب.

مما سبق يتضح أن لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة لفرنسا وأمريكا في السوق الألماني وبالنسبة لفرنسا وأمريكا وألمانيا في السوق الهولندي وبالنسبة لفرنسا وأمريكا في السوق البريطاني وبالنسبة لأمريكا وألمانيا في السوق البلجيكي ، وليس لمصر ميزة نسبية بالنسبة للهند سواء في السوق الألماني أو السوق البريطاني ، كما أنه ليس لها ميزة نسبية بالنسبة لهولندا في السوق البلجيكي .

المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي.

يتناول هذا الجزء دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة . ونظراً لعدم توافر بيانات عن أسعار الجملة المحلية فقد تعذر حساب مقياس الكفاءة التصديرية ، كما أنه نظراً لعدم توافر البيانات الخاصة بكمية الإنتاج فقد تعذر أيضاً حساب معامل اختراق الأسواق لذلك قامت الدراسة بحساب مؤشر النصيب السوقي وذلك خلال الفترة التي تناولتها الدراسة .

مؤشر النصيب السوقي Market Share

اهتمت الدراسة في هذا الجزء بتوضيح النصيب السوقي للصادرات المصرية بأهم الأسواق المستوردة للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، باعتباره أمراً ضرورياً لبيان قدرة السوق المصري

للنفاذ داخل تلك الأسواق ومدى إمكانية زيادة الجهود التصديرية إلى تلك الأسواق لزيادة النصيب السوقي بها.

أولاً : العصائر :

1- عصير المانجو .

مـــن دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من عصير المانجو إلى مخـــتلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 82.1% من تلك الصادرات تتمركز في خمس دول هي على الترتيب الجماهيرية العربية الليبية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليمن ، وإيطاليا ، وفلسطين حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 5678 ، 2129 ، 1177 ، 535 ، 295 طن تمثل نحو 47.5% ، 17.8% ، 9.8% ، 4.5% ، 2.5% مـــن متوسط صادرات مصر من عصير المانجـــو لمخـــتلف دول العـــالم والـــبالغ نحو 11964 طن على الترتيب وذلك كمتوســـط للفترة (2001-2005) ونظراً لعدم توافر بيانات عن إجمالي واردات كـــل مـــن الـــولايات المتحدة الأمريكية ، واليمن ، وإيطاليا من عصير المانجو المصـــري فقـــد تعذر حساب النصيب السوقي لتلك الدول ، أما النصيب السوقي لكـــل من ليبيا ، وفلسطين فيشير الجدول رقم (6-12) أنه بلغ 100% لكل منهم وذلـــك كمتوسط للفترة (2000-2004) ، مما يعني أن واردات كل من السوقين كانت كلها من السوق المصري .

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- ارتفـــاع النصـــيب السوقي للصادرات المصرية من عصير المانجو في سوقي ليبيا وفلسطين .
2- وجـــود تذبذب في كمية الصادرات المصرية من عصير المانجو لجميع الأسواق الاستيرادية .
3- زيادة كمية الصادرات المصرية لبعض الدول في السنوات الأخيرة كما فـــي أســـواق الولايات المتحدة الأمريكية واليمن وذلك بغض النظر عن حجم واردات هذه الدول خلال فترة الدراسة.

2 - عصير الفاكهة .

مـــن دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من عصير الفاكهة إلى مخـــتلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 63.5% من تلك الصادرات تتركـــز فـــي أربع دول هي على الترتيب ألمانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والمملكة المـــتحدة حـــيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 2499 ، 1400 ، 426 ، 405 طن تمثل نحو 33.6% ، 18.8% ، 5.7% ، 5.4% من متوسط صادرات

جدول رقم (6-12) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من عصير المانجو إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن)

السنوات	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي				
	ليبيا	أمريكا	اليمن	إيطاليا	فلسطين	ليبيا	أمريكا	اليمن	إيطاليا	فلسطين	ليبيا	أمريكا	اليمن	إيطاليا	فلسطين
2000	4100	-	-	-	7	4100	400	400	350	7	100	-	-	-	100
2001	3124	-	-	-	9	3124	528	142	582	9	100	-	-	-	100
2002	5091	-	-	-	65	5091	1173	1427	400	65	100	-	-	-	100
2003	4733	-	-	-	221	4733	2307	1265	487	221	100	-	-	-	100
2004	5317	-	-	-	822	5317	2988	1362	245	822	100	-	-	-	100
المتوسط	4473	-	-	-	225	4473	1479	919	413	225	100	-	-	-	100

المصدر :.

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة البيانات والمعلومات ، قاعدة بيانات(FAO STAT) .

مصـــر مـــن عصـــير الفاكهة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 7432 طن على التـــرتيب كمتوســـط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي لعصير الفاكهـــة المصـــري في تلك الدول والواردة بالجدول رقم (6-13) تبين أنه بلغ أعلـــى مستوى له في السوق الهولندي ، حيث بلغ حوالي 0.82% مما يعني أن حوالي 1% فقط من واردات هولندا من عصير الفاكهة تحصل عليها من السوق المصـــري وذلـــك خـــلال الفترة (2000-2004) ، ومن الملاحظ أن النصيب الســـوقي لعصير الفاكهة المصري في تلك السوق قد وصل أعلى مستوى له عام 2003 حيث بلغ نحو 2.46% ، كما وصل أدنى مستوى له عام 2002 حيث بلغ حوالـــي 0.4% .كما يأتي السوق الألماني في المرتبة الثانية من حيث النصيب السوقي لعصير الفاكهة المصري ، حيث بلغ متوسط هذا النصيب حوالي 0.71 % كمتوسط للفترة المشار إليها ، كما أنه بلغ أعلى مستوى له عام 2004 ، حيث بلغ نحو 4.29% ، بينما أدنى مستوى له كان عام 2001 حيث بلغ حوالي 0.05 % وذلك خلال نفس الفترة . أما المركز الثالث للنصيب السوقي لعصير الفاكهة المصـــري فاحتلـــته المملكـــة المتحدة بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 0.29% كمتوســـط للفترة المشار إليها ، كما بلغ هذا المعدل أعلى مستوى له عام 2004 حـــيث قدر بحوالي 0.72% ، بينما وصل أدنى مستوى له عام 2002 حيث بلغ نحـــو 0.14% . أما بلجيكا فقد احتلت المركز الرابع والأخير من بين أهم الدول المســـتوردة لعصير الفاكهة المصري من حيث النصيب السوقي ، حيث بلغ نحو 0.1% في متوسط الفترة (2000-2004) ، كما بلغ أعلى مستوى له عام 2004 ، حـــيث قدر بنحو 1.28% . بينما أدنى مستوى فكان أعوام 2000 ، 2001 ، 2002 حيث بلغ نحو 0.02% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- انخفاض النصيب السوقي للصادرات المصرية من عصير الفاكهة لجميع الأسواق الاستيرادية .

2- وجـــود تذبذب واضح للنصيب السوقي للصادرات المصرية من عصير الفاكهة لجميع الأسواق الاستيرادية .

3- تحسن النصيب السوقي لبعض الدول كما في أسواق ألمانيا وهولندا نتيجة لزيادة الطلب في هذه الدول على عصير الفاكهة خلال فترة الدراسة .

ثانياً : الخضروات المجمدة.

1 – الخضر المجمدة الأخرى.

مـــن دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضر المجمدة إلى مخـــتلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 63.6% من تلك الصادرات

جدول رقم (6-13) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن)

السنوات	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي			
	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المملكة المتحدة	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المملكة المتحدة	ألمانيا	هولندا	بلجيكا	المملكة المتحدة
2000	67764	31242	37675	36314	534	175	6	66	0.79	0.56	0.02	0.18
2001	90775	39841	37681	45556	43	175	7	101	0.05	0.44	0.02	0.22
2002	88331	57324	70563	50001	383	231	14	71	0.43	0.4	0.02	0.14
2003	97934	119048	68714	94029	2519	2933	804	506	2.57	2.46	1.17	0.54
2004	98176	128174	56501	94223	4210	1908	726	683	4.29	1.49	1.28	0.72
المتوسط	88596	75126	54227	64025	1538	1084	311	285	0.71	0.72	0.10	0.29

المصدر :.

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة البيانات والمعلومات ، قاعدة بيانات(FAO STAT) .

تتركـــز في أربع دول هي على الترتيب المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والإمـــارات العـــربية ، وإســـرائيل حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 10821 ، 3385 ، 3331 ، 1902 طن تمثل نحو 35.4% ، 11.1% ، 10.9 % ، 6.2% من متوسط صادرات مصر من الخضر المجمدة لمختلف دول العالم والـــبالغ نحـــو 30535 طـــن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي للخضر المجمدة المصرية في تلك الدول خلال الفترة (2000-2004) والواردة بالجدول رقم (6-14) تبين أنه بلغ أعلى مستوى له في الســـوق السعودي ، حيث بلغ حوالي 71.52% مما يعني أن حوالي 72% من واردات المملكـــة العربية السعودية من الخضر المجمدة تحصل عليها من السوق المصـــري وذلـــك خـــلال الفترة (2000-2004) ، ومن الملاحظ أن النصيب الســـوقي للخضـــر المجمدة المصرية في تلك السوق قد وصل أعلى مستوى له أعوام 2000 ، 2001 ، 2002 حيث بلغ نحو 100% ،مما يشير إلى أن جميع واردات المملكة العربية السعودية من الخضر المجمدة في هذه الأعوام كانت من الســـوق المصـــري. كمـــا وصل أدنى مستوى له عام 2003 حيث بلغ حوالي 41.01% .كما يأتي السوق الكويتي في المرتبة الثانية من حيث النصيب السوقي للخضـــر المجمـــدة المصـــرية ، حـــيث بلغ متوسط هذا النصيب حوالي 48% كمتوســـط للفترة المشار إليها ، كما أنه بلغ أعلى مستوى له عام 2000 ، حيث بلـــغ نحـــو 82.77% ، بينما أدنى مستوى له كان عام 2003 حيث بلغ حوالي 18.09% وذلـــك خلال نفس الفترة .أما المركز الثالث للنصيب السوقي للخضر المجمـــدة المصـــرية فاحتلته إسرائيل بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 20.46% كمتوســـط للفترة المشار إليها ، كما بلغ هذا المعدل أعلى مستوى له عام 2004 حيث قدر بحوالي 62.02% ، بينما وصل أدنى مستوى له عام 2001 حيث بلغ نحو 10.88% . أما الإمارات العربية فقد احتلت المركز الرابع والأخير من بين أهـــم الـــدول المستوردة للخضر المجمدة المصرية من حيث النصيب السوقي ، حـــيث بلـــغ نحو 20.16% في متوسط الفترة (2000-2004) ، كما بلغ أعلى مســـتوى له عام 2002 ، حيث قدر بنحو 30.87% . بينما أدنى مستوى فكان عام 2000 حيث بلغ نحو 14.66% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- ارتفـــاع النصيب السوقي للصادرات المصرية من الخضر المجمدة في سوقي المملكة العربية السعودية والكويت .

2- وجـــود تذبذب واضح للنصيب السوقي للصادرات المصرية من الخضر المجمدة لجميع الأسواق الاستيرادية .

جدول رقم (6-14) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من الخضر المجمدة إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة (2000-2004).

(الكمية بالطن)

السنوات	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي			
	السعودية	الكويت	الإمارات	إسرائيل	السعودية	الكويت	الإمارات	إسرائيل	السعودية	الكويت	الإمارات	إسرائيل
2000	6222	5501	7000	4116	6222	4553	1026	669	100	82.77	14.66	16.25
2001	7239	4447	14000	4052	7239	2293	3338	441	100	51.56	23.84	10.88
2002	12931	5831	11784	5945	12931	4462	3638	1076	100	76.52	30.87	18.1
2003	18359	8764	15041	5334	7529	1585	2639	964	41.1	18.09	17.55	18.07
2004	19555	5763	17902	4737	8922	2486	3151	2938	45.63	43.14	17.6	62.02
المتوسط	12861	6061	13145	4837	8569	3076	2758	1218	71.52	48	20.16	20.46

المصدر :.

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة البيانات والمعلومات ، قاعدة بيانات(FAO STAT) .

3-تحسن النصيب السوقي لبعض الدول كما هو الحال في السوق الإسرائيلي.

2 - البطاطس المجمدة .

من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس المجمدة إلى مختلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 76.8% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي على الترتيب المملكة الأردنية الهاشمية ، والإمارات العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والكويت حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 1396 ، 754 ، 732 ، 730 طن تمثل نحو 29.7% ، 16% ، 15.6% ، 15.5% من متوسط صادرات مصر من البطاطس المجمدة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 4708 طن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005). وبدراسة النصيب السوقي للبطاطس المجمدة المصرية في تلك الدول خلال الفترة (2000-2004) والواردة بالجدول رقم (6-15) تبين أنه بلغ أعلى مستوى له في السوق الكويتي ، حيث بلغ حوالي 17.4% مما يعني أن حوالي 17.4% من واردات الكويت من البطاطس المجمدة تحصل عليها من السوق المصري وذلك خلال الفترة (2000-2004) ، ومن الملاحظ أن النصيب السوقي للبطاطس المجمدة المصرية في تلك السوق قد وصل أعلى مستوى له أعوام 2002 ، 2003 ، 2004 حيث بلغ نحو 100% ،مما يشير إلى أن جميع واردات الكويت من البطاطس المجمدة في هذه الأعوام كانت من السوق المصري. كما وصل أدنى مستوى له عام 2000 حيث بلغ حوالي 1% فقط .كما يأتي السوق الأردني في المرتبة الثانية من حيث النصيب السوقي للبطاطس المجمدة المصرية ، حيث بلغ متوسط هذا النصيب حوالي 17.06% كمتوسط للفترة المشار إليها ، كما أنه بلغ أعلى مستوى له عام 2004 ، حيث بلغ نحو 54.3% ، بينما أدنى مستوى له كان عام 2001 حيث بلغ حوالي 5.3% وذلك خلال نفس الفترة . أما المركز الثالث للنصيب السوقي للبطاطس المجمدة المصرية فاحتلته الإمارات العربية بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 12.1% كمتوسط للفترة المشار إليها ، كما بلغ هذا المعدل أعلى مستوى له عامي 2000 ، 2001 حيث قدر بحوالي 100% ، بينما وصل أدنى مستوى له عام 2003 حيث بلغ نحو 0.84% . أما المملكة العربية السعودية فقد احتلت المركز الرابع والأخير من بين أهم الدول المستوردة للبطاطس المجمدة المصرية من حيث النصيب السوقي ، حيث بلغ نحو 0.59% في متوسط الفترة (2000-2004) ،

جدول رقم (6-15) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن)

السنوات	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي			
	الأردن	الإمارات	السعودية	الكويت	الأردن	الإمارات	السعودية	الكويت	الأردن	الإمارات	السعودية	الكويت
2000	1530	53	40450	10911	313	53	35	108	20.46	100	0.09	1
2001	2474	53	44614	13510	131	53	83	218	5.3	100	0.19	1.61
2002	2832	16640	49419	1115	587	2522	1319	1115	20.73	15.16	2.67	100
2003	3879	17635	60056	262	460	148	626	262	11.86	0.84	1.04	100
2004	4925	25355	77518	972	2673	517	1280	972	54.27	2.04	1.65	100
المتوسط	3128	11947	54411	5354	833	659	669	535	17.06	12.10	0.95	17.40

المصدر :.

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة البيانات والمعلومات ، قاعدة بيانات(FAO STAT) .

كمـــا بلـــغ أعلى مستوى له عام 2002 ، حيث قدر بنحو 2.67% . بينما أدنى مستوى فكان عام 2000 حيث بلغ نحو 0.09% وذلك خلال الفترة المشار إليها.

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- ارتفـــاع النصيب السوقي للصادرات المصرية من البطاطس المجمدة في سوقي الأردن والكويت.

2- وجود تذبذب واضح للنصيب السوقي للصادرات المصرية من البطاطس المجمدة لجميع الأسواق الاستيرادية.

3- تدهور النصيب السوقي لبعض الدول كما في السوق الإماراتي.

ثالثاً : الخضر المجففة.

1 – الخضر المجففة .

مـــن دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضر المجففة إلى مخـــتلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 62.7% من تلك الصادرات تتركـــز فـــي أربع دول هي على الترتيب ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 3923 ، 2831 ، 1228.4، 1118.7 طـــن تمـــثل نحـــو 27% ، 19.5% ، 8.5% ، 7.7% مـــن متوسط صادرات مصر من الخضر المجففة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 14535 طن علـــى التـــرتيب كمتوســـط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي للخضر المجففة المصرية في تلك الدول خلال الفترة (2000-2004) والواردة بالجدول رقم (6-16) تبين أنه بلغ أعلى مستوى له في السوق البلجيكي ، حيث بلـــغ حوالي 12.61% مما يعني أن حوالي 13% من واردات السوق البلجيكي مـــن الخضـــر المجففة تحصل عليها من السوق المصري وذلك خلال الفترة (2000-2004) ، ومـــن الملاحظ أن النصيب السوقي للخضر المجففة المصرية في تلك السوق قد وصل أعلى مستوى له عام 2003 حيث بلغ نحو 19.13% ، كمـــا وصـــل أدنـــى مستوى له عام 2002 حيث بلغ حوالي 10.3% .كما يأتي الســـوق الألمانـــي في المرتبة الثانية من حيث النصيب السوقي للخضر المجففة المصرية ، حيث بلغ متوسط هذا النصيب حوالي 8.68% كمتوسط للفترة المشار إلـــيها ، كمـــا أنه بلغ أعلى مستوى له عام 2004 ، حيث بلغ نحو 11.57% ، بينما أدنى مستوى له كان عام 2001 حيث بلغ حوالي 5.8% وذلك خلال نفس الفتـــرة . أمـــا المركز الثالث للنصيب السوقي للخضر المجففة المصرية فاحتلته هولـــندا بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 7.95% كمتوسط للفترة المشار إليها ،

جدول رقم (6-16) مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من الخضر المجففة إلى أهم الدول المستوردة لها خلال الفترة (2000-2004) .

(الكمية بالطن)

السنوات	واردات أهم الدول				صادرات مصر لأهم الدول				مؤشر النصيب السوقي			
	ألمانيا	هولندا	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا	هولندا	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا	هولندا	المملكة المتحدة	بلجيكا
2000	40191	19959	23450	6965	3863	2977	1718	916	9.61	14.92	7.33	13.15
2001	42144	29307	28385	7753	2446	2473	1435	741	5.80	8.44	5.06	9.56
2002	48349	39392	23477	8928	3305	2614	1438	920	6.84	6.64	6.13	10.30
2003	43194	50194	23910	6953	4821	4531	1202	1330	11.16	9.03	5.03	19.13
2004	49617	50655	29278	9402	5743	2128	1081	1211	11.57	4.20	3.69	12.88
المتوسط	44699	37901	25700	8000	4036	2945	1375	1024	8.68	7.95	5.31	12.61

المصدر :.

جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة ، شبكة البيانات والمعلومات ، قاعدة بيانات(FAO STAT) .

كمـــا بلغ هذا المعدل أعلى مستوى له عام 2000 حيث قدر بحوالي 14.92% ، بيـــنما وصـــل أدنى مستوى له عام 2004 حيث بلغ نحو 4.2% . أما المملكة المتحدة فقد احتلت المركز الرابع والأخير من بين أهم الدول المستوردة للخضر المجففة المصرية من حيث النصيب السوقي ، حيث بلغ نحو 5.31% في متوسط الفترة (2000-2004) ، كما بلغ أعلى مستوى له عام 2000 ، حيث قدر بنحو 7.33% . بيـــنما أدنـــى مستوى فكان عام 2004 حيث بلغ نحو 3.69% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- ارتفـــاع النصـــيب السوقي للصادرات المصرية من الخضر المجففة في السوق البلجيكي.

2- وجـــود تذبذب واضح للنصيب السوقي للصادرات المصرية من الخضر المجففة لجميع الأسواق الاستيرادية.

3- تحسن النصيب السوقي لبعض الدول كما في السوق الألماني .

4- تدهـــور النصيب السوقي لبعض الدول كما هو الحال في سوقي المملكة المتحدة ، وهولندا .

2 – البصل المجفف .

مـــن دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل المجفف إلى مخـــتلف دول العالم توصلت الدراسة إلى أن حوالي 68.3% من تلك الصادرات تتركـــز فـــي أربع دول هي على الترتيب ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجـــيكا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 4250 ، 1975 ، 1194، 1010 طن تمثل نحو 34.4% ، 16% ، 9.7% ، 8.2% من متوسط صادرات مصـــر مـــن البصل المجفف لمختلف دول العالم والبالغ نحو 12341 طن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسة النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من البصل المجفف داخل أهم أسواقه الاستيرادية خلال الفترة (1995-2004) يشير الجدول رقم (6-17) أن مصـــر تحـــتل المركـــز الأول من حيث النصيب السوقي في السوق الألمانـــي بمتوســـط بلغ نحو 18.4% وذلك بين حد أعلى بلغ نحو 30.5% عام 2004 ، وحـــد أدنـــى بلغ نحو 10.9% عام 2002 وذلك خلال فترة الدراسة . يليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، والهند بمتوسطات تمثل نحو 17.6% ، 16.4% ، 14.9% مـــن متوســـط إجمالي كمية واردات ألمانيا من البصـــل المجفـــف على الترتيب خلال الفترة المشار إليها . كما يتضح من نفس

جدول رقم (6-17) : مؤشر النصيب السوقي لكمية الصادرات المصرية من البصل المجفف داخل أهم أسواقه الاستيراديه خلال الفترة (1995 – 2004).

البيان / السنوات	ألمانيا				هولندا				المملكة المتحدة				بلجيكا			
	مصر	فرنسا	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	فرنسا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	فرنسا	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	الهند	هولندا	الولايات المتحدة الأمريكية	ألمانيا
1995	17.7	10.3	13.5	25.6	23.9	8.8	8.8	27.1	20.8	16.1	7.6	33.6	17.0	7.6	34.6	9.0	5.3
1996	19.8	9.8	10.9	29.1	29.6	8.2	10.4	32.7	23.9	16.9	7.7	44.2	10.7	7.7	43.7	6.1	11.2
1997	19.4	14.3	10.7	26.3	26.4	13.1	8.6	32.1	11.0	19.8	13.6	43.8	11.8	13.6	41.7	4.9	5.2
1998	13.5	22.7	13.8	23.3	25.3	17.5	1.7	39.0	16.0	21.7	7.7	46.0	12.9	7.7	47.1	4.5	5.0
1999	16.3	23.8	18.5	21.1	21.0	44.1	4.0	17.4	14.6	25.8	8.2	42.0	11.7	8.2	71.1	4.3	4.9
2000	22.5	23.9	17.8	17.9	19.5	41.3	2.3	19.4	18.2	26.1	6.8	39.9	12.5	6.8	56.4	11.3	4.4
2001	19.1	19.5	14.0	13.3	23.8	21.7	3.2	29.4	13.9	34.5	6.4	36.0	13.6	6.4	58.2	10.3	2.8
2002	10.9	19.8	14.3	16.1	26.8	18.4	7.3	19.3	14.4	27.5	15.4	29.7	16.0	15.4	62.8	4.4	2.3
2003	20.8	18.2	19.4	7.5	18.3	28.0	13.0	14.2	10.3	31.3	12.3	33.6	32.7	12.3	50.2	6.2	2.8
2004	30.5	11.1	19.2	10.1	29.1	19.4	7	16.4	12.0	35.4	17.3	20.1	38.7	17.3	31.2	10.9	6.4
متوسط الفترة	18.4	16.4	14.9	17.6	24.1	19.1	5.5	23.4	15	24.7	9.7	36	16	9.7	48.2	6.7	4.6

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول أرقام (6-1) – (6-4) بالملحق .

الجدول أن مصر تحتل المركز الأول في السوق الهولندي أيضاً بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 24.1% من متوسط إجمالي كمية واردات هولندا من البصل المجفف وذلك بين حد أعلى بلغ نحو 29.6% عام 1996 ،وحد أدنى بلغ حوالي 18.3% عام 2003 وذلك خلال فترة الدراسة . يليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 23.4% ، 19.1 % ، 5.5% من متوسط إجمالي واردات البصل المجفف لهولندا على الترتيب خلال الفترة (1995-2004) . كما تبين من الجدول السابق الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في سوق المملكة المتحدة بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 36% من متوسط إجمالي كمية واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف وذلك بين حد أعلى بلغ نحو 46% عام 1998 ، وحد أدنى بلغ نحو 20.1% عام 2004 ، يليها كل من فرنسا ومصر والهند بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 24.7% ، 15% ، 9.7% من متوسط إجمالي واردات البصل المجفف للمملكة المتحدة على الترتيب كمتوسط للفترة (1995-2004) .

كما تبين من الجدول رقم (6-17) أيضاً احتلال هولندا نصيب سوقي مرتفع في السوق البلجيكي حيث بلغ متوسط النصيب السوقي لها نحو 48.2% من متوسط إجمالي كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف ، وذلك بين حد أعلى بلغ نحو 71.1% عام 1999 ، وحد أدنى بلغ نحو 31.2% عام 2004 ، يليها كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بمتوسط نصيب سوقي بلغ نحو 16% ، 6.7% ، 4.6% من متوسط إجمالي واردات البصل المجفف لبلجيكا على الترتيب خلال الفترة (1995-2004) .

ويتضح من الجدول السابق أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تعد الأسواق الرئيسية المنافسة لمصر في أهم الأسواق الاستيرادية لها خلال فترة الدراسة .

وبصفة عامة يمكن استخلاص بعض المؤشرات أهمها :.

1- ارتفاع النصيب السوقي للصادرات المصرية من البصل المجفف في سوقي ألمانيا وهولندا.
2- تحسن النصيب السوقي لبعض الدول كما في سوقي هولندا وبلجيكا.
3- تدهور النصيب السوقي لبعض الدول كما هو الحال في سوق المملكة المتحدة.

الفصل الثاني
التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية

تمهيد:

تعتبر دراسة دوال الطلب الخارجي لأهم المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة بالأسواق العالمية من الأهمية بمكان عند وضع سياسة تصديرية لهذه المنتجات ، وتهدف دراسة دوال الطلب [1] أساساً إلى التعرف على أهم محددات استهلاك الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية .إذ أن دراسة طلب الأسواق العالمية التقليدية لتلك المنتجات المصرية يتطلب بالضرورة تحديد العوامل المحددة للطلب الخارجي للصادرات المصرية في كل سوق من تلك الأسواق ، ومن ثم الوقوف على أسباب التوسع أو انكماش تلك الصادرات ، وكذلك معرفة مدى المنافسة التي تواجهها تلك المنتجات في أسواقها الاستيرادية بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل الخارجية التي من شأنها تسهل أو تعوق تدفق تلك المنتجات إلى الأسواق الخارجية ، ومن بين تلك العوامل الخارجية ما يتعلق بالإنتاج المحلي للدول المستوردة ، وكذلك قيمة الوحدة المستوردة من تلك السلعة من الدول الأخرى ، الدخل المحلي ، سعر الصرف ، عدد المستهلكين بالدولة المستوردة . فضلاً عن ذلك إذا ما أخذ في الاعتبار عامل الزمن الذي يعكس أثر المتغيرات الاقتصادية والسياسية والنقدية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين الدول المصدرة والمستوردة لتلك المنتجات .

هذا وإذا ما ساد الاعتقاد أن هناك علاقة ما بين عدد من المتغيرات فإنه يلزم الأمر تحديد الصورة الدالية لهذه العلاقة ، ولتحديد مجموعة العوامل الأكثر تأثيراً على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة للسوق العالمي ولأسواقها التقليدية على مستوى الطلب الإجمالي والفردي بتلك الأسواق . ولتلافي أخطاء التقدير فقد اتبعت الدراسة الخطوات التالية :-

---

[1] عباس عبد الرحمن أبو عوف ، دراسة اقتصادية للطلب العالمي على البصل المصري الطازج ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، 1973.

1- عمـــل مصـــفوفة الارتـــباط الجزئي Correlation Matrix بين كمية الصـــادرات المصـــرية أو كمية واردات دولة معينة من السلعة موضع الدراسة (yi) كعامل تابع ، وكل من العوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها علـــى هـــذا العامـــل الـــتابع (X,s) . وذلـــك لعدم الوقوع في مشكلة Multicollinearty .

2- إجـــراء الانحدار البسيط بصوره المختلفة (خطية ، نصف لوغاريتمية، لوغاريتمـــية مزدوجة) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تم اختيارها من الخطوة السابقة كل على حده . وذلك لتحديد المتغيرات ذات التأثير المعنوي على المتغير التابع ، وذلك باستخدام قيمة معامل التحديد (R^2) وقيمة (T) المحسوبة.

3- التقدير الإحصائي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تم اختيارها في الخطوة الثانية وذلك باستخدام :-

- طريقة الانحدار المتعدد بصوره المختلفة.
- طريقة الانحدار متعدد المراحل بصوره المختلفة.
- طريقة الخطوات الحكيمة Step Wise بصوره المختلفة

تحديـــد أفضـــل الدوال التي تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع وأهم المتغيرات المفســـرة لـــه والتـــي تتفق والمنطق الاقتصادي والإحصائي وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية ، وقيمة معامل التحديد (R^2) ، وقيمة (F) المحسوبة للنموذج المقدر .

النماذج الرياضية المستخدمة لتقدير دوال الطلب :

لكي تحقق الدراسة أهدافها تم استخدام أسلوب إحصائي يتضمن تحليلات الانحدار المتعدد والمرحلي ، وذلك لتقدير العوامل المحددة للطلب الخارجي على الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، وذلك فـــي الصورتين الخطية واللوغاريتمية المزدوجة لاختيار أنسب هذه الصور من وجهتـــي النظر الإحصائية والاقتصادية ، وللتوصل إلى أفضل المعادلات تمثيلاً للعلاقة متعددة العوامل ،فقد تم استخدام إجمالي الصادرات أو الواردات الخاصة بكل منتج من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية موزعة علـــى مختلف الأسواق الاستيرادية لهذه المنتجات خلال الفترة (1990-2004) كمتغيـــر تابـــع ، والعديـــد مـــن العـــوامل التي قد يكون لها تأثير على إجمالي الصـــادرات المطلـــوبة كمتغيـــرات مستقلة ، والتي يمكن التعبير عنها بالنموذج الرياضي التالي :-

$$\hat{Y}_i = \alpha + \beta_1 X1i + \beta_2 X2i + \ldots\ldots\ldots + \beta_n Xni + \beta_{n+1} EXi + \beta_{n+2} Di$$

حيث :-

(Y1i....Yni) : القيمة التقديرية لإجمالي صادرات مصر من منتج معين والموجهة إلى دولة معينة أو واردات هذه الدولة من مصر بالطن في السنة I .

X1i : متوسط سعر تصدير الطن من المنتج المصري بالدولار/طن .

(X2i....Xni): متوسط أسعار تصدير الدول المنافسة .

EXi : متوسط سعر صرف الدولار بالجنيه في السنة I .

Di : متغير انتقالي يعكس تأثير تطبيق اتفاقية الجات على المتغير التابع .

محددات الطلب العالمي على المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة .

تلعب السمات الديموجرافية والاجتماعية في العديد من الدول المتقدمة دوراً أساسياً نحو زيادة الطلب على المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، كما أدى التحول في نمط الحياة إلى البحث عن المنتجات الطازجة الطبيعية والسريعة إلى خلق وضع شديد الجاذبية لعصائر الفاكهة باعتبارها منتج طبيعي يحتوي على نسبة عالية من الفيتامينات . كما تعد من المشروبات المنعشة مقارنة بالمياه الغازية ، ويتأثر الطلب العالمي على المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة بعدة عوامل تتمثل في :-

1- مستوى النمو الاقتصادي[1].

حيث أدى النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى معيشة كثير من شرائح السكان في العديد من دول العالم إلى تحفيز نمو سوق وصناعة تلك المنتجات ، حيث أخذ الطلب على عصائر الفاكهة يتزايد مع ارتفاع مستوى الدخل وزيادة ما ينفق على الطعام والشراب ، وتعد ألمانيا من أعلى دول العالم استهلاكاً لعصائر الفاكهة حيث يستهلك الفرد الألماني نحو 42.2 لتر/سنة بإجمالي قيمة استهلاك لعصائر الفاكهة على مستوى الدولة نحو 3.44 مليار دولار أمريكي ، ويأتي في المرتبة الثانية كل من استراليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم نيوزيلندا وغرب أوروبا .

---

[1] معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (161) ، الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية ، مرجع سبق ذكره .

2- تطور الحياة الاجتماعية وتبني النموذج الغربي كنمط للحياة.

تطورت الحياة الاجتماعية في العديد من الدول لتحاكي أنماط الحياة الغربية ، وقد ساعد التقدم الصحي ، واتساع شريحة كبار السن من السكان ،إلى طلب أغذية ومشروبات عالية القيمة الغذائية وسهلة التناول والتحضير ، ولذلك فالعصائر الطبيعية والمجمدات النصف مجهزة والمجففات سهلة الإعداد تعد مطلباً أساسياً لهؤلاء في جميع أنحاء العالم ، أيضاً مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والعامة وانشغالها لفترات طويلة خارج المنزل يدفعها لطلب هذه المنتجات المصنعة . ويمكن إجمال العوامل المؤثرة على طلب المستهلكين للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في :-

- متوسط دخل الفرد
- حجم الأسرة
- مدى الاقتناع باستخدام الغذاء المجهز والمصنع
- العادات الغذائية وأماكن الإقامة
- نوعية المنتج والتغليف الجيد
- السعر الملائم
- مراعاة الشروط الصحية والأسس الغذائية
- المذاق الملائم للعادات الغذائية
- طول فترة الصلاحية
- مراعاة التجديد والتطوير في مواصفات المنتج ليلائم اهتمام المستهلك .

تسويق وتوزيع المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة.

تعد كفاءة التسويق هي نقطة البداية الحقيقية Key factor لتطوير وتنمية التجارة العالمية من تلك المنتجات وبدونه يتوقف الإنتاج وتركد الأسواق . وتلعب دوراً أساسياً في خلق مسالك تسويقية متعددة من خلال :-

1- منافذ البيع والتوزيع.

فعدد وتصميم تلك المنافذ وانتشارها في شبكة توزيع متطورة هي التي تعمل على تكوين النصيب من السوق والحفاظ على هذا النصيب بالنسبة لتلك المنتجات ، وظهور قنوات جديدة ومبتكرة للبيع ، والتوزيع يتيح فرص أكبر لزيادة حجم المبيعات وارتفاع هامش الربح ، فإلى جوار المنافذ التقليدية للتوزيع ظهرت قنوات توزيعية جديدة مثل ماكينات البيع ومنافذ تقديم خدمات الطعام والأماكن المخصصة لبيع العصائر ، والبيع بأسعار الجملة .

2- التغليف .

للتغليف تأثير معنوي على تسويق تلك المنتجات فهو أداة إعلان رئيسية لهذه المنتجات خاصة لصغار المنتجين اللذين لا يملكون قدرات كبيرة للقيام بحملات إعلانية . لذلك فلابد أن يكون التغليف متنوعاً متجدداً ، ومبتكراً آخذاً في الاعتبار تباين قنوات ومنافذ البيع ، والاختلافات بين الدول ، وتمايز القطاعات المختلفة للمنتج ، والاختيار الصحيح لمادة التغليف وحجم العبوات ونوعها ضروري لجذب المستهلك نحو منتج معين ، وزيادة فترة صلاحية المنتج واحتفاظه بمواصفاته وخصائصه الطبيعية ، وعن طريق التغليف يمكن الوصول لشرائح جديدة من المستهلكين والأسواق . ومن العوامل الحديثة التي تؤثر على التغليف قوانين وتشريعات البيئة التي تحفز استخدام عبوات وأغلفة صديقة للبيئة ، وتوفير المغلفات القابلة للتدوير وإعادة الاستخدام .

3- شرائح وقطاعات السوق.

قد يرجع انخفاض معدلات النمو في مبيعات المنتج إلى طريقة العرض غير الملائمة سواء عند تجار الجملة أو تجار التجزئة ، ولتحسين حجم المبيعات لابد من التجديد والتحديث والابتكار في النكهات والمذاق ، وتطوير المنتجات متعددة الفيتامينات أو المحتوية على عناصر غذائية ضرورية ونادرة ، كذلك الابتكار في أساليب التسويق وإعادة تعريف سوق المستهلك بالمنتج باستمرار ، والعمل على تطوير وطرح المنتجات الجديدة وفقاً لتفضيلات المستهلك وحاجاته وإمكانياته الاقتصادية .

4- ترتيب درجات المنتج.

كلما زادت المنافسة الدولية ، وتوفرت الفرص ، يتزايد انضمام العديد من المصنعين والمنتجين الجدد ، وعند دخول منتج جديد للأسواق يجد أن الماركات المميزة المعروفة هي الأكثر اختراقاً للأسواق ، وأن ترتيب هذه الماركات الشهيرة يأتي في رتبه أعلى من الماركات الجديدة ، كما أن لها قدرة تنافسية أعلى وبالتالي تقييما سعرياً أعلى .

5- الأسعار.

تتراوح تلك المنتجات ما بين منتجات منخفضة التكاليف من نوعيات أقل في الترتيب إلى منتجات مرتفعة السعر ممتازة النوعية عالية القيمة الغذائية ممتدة فترة الصلاحية . والتغليف المتطور المبتكر يمنح المنتج الفرصة للحصول على سعر مميز ويجب على مسئولي التسويق توزيع النوعيات المناسبة في المناطق الملائمة للسعر والجودة .

ويتـناول هـذا الفصـل دراسـة محددات الطلب الخارجي على بعض المنـتجات الغذائـية المصـرية المصـنعة من الخضر والفاكهة للسوق العالمي ولأسـواقها التقليدية سواء على مستوى الطلب الإجمالي أو الطلب الفردي بتلك الأسواق.

أولاً : التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على عصير الفاكهة .

يتـناول هذا الجزء من الدراسة علاقات الطلب الخارجي على عصير الفاكهـة المصري سواء كانت متعلقة بالطلب الإجمالي أو الفردي على المستوى العالمـي ومسـتوى الأسواق التقليدية لهذا المنتج وهي :- ألمانيا ، وهولندا ، وبلجـيكا ،والمملكة المتحدة ، حيث تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات عصـير الفاكهة المصري في أسواق الاستيراد الرئيسية أن حوالي 63.5% من كمية صادرات ذلك المنتج تتمركز في تلك الدول بنسبه قدرت بحوالي 33.6% ، 18.8% ، 5.7% ، 5.4% لكل منهم على الترتيب وذلك كمتوسط للفترة (2001 -2005) .

أ- المتغيـرات الاقتصـادية[1] المسـتخدمة فـي دراسة علاقات الطلب على عصير الفاكهة المصري.

اعتماداً على النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي تمكنت الدراسة من حصـر أهـم العـوامل التي يعتقد تأثيرها على كمية عصير الفاكهة المصري المصدرة ، وكذلك الكمية المصدرة منه بكل سوق من أسواقه التقليدية فيما يلي:-

متوسط سعر تصدير الطن من عصير الفاكهة المصري إلى العالم أو إلى الدولـة المستوردة لهذا المنتج المصري بالدولار ، ومتوسط سعر تصدير الطن من عصير الفاكهة المصري بالدولار في السنة السابقة ، ومتوسط السعر العالمي لصـادرات الطـن مـن عصير الفاكهة بالدولار ، وإجمالي واردات أهم الدول المسـتوردة [2] لعصـير الفاكهـة المصري بالطن ، وإجمالي صادرات عصير الفاكهـة للدول المنافسة [3] لعصير الفاكهة المصري بالطن ، وإجمالي واردات

---

[1] هـذه المتغيـرات تسـتخدم في تقدير كل من علاقات الطلب الإجمالي ، وعلاقات الطلب الفـردي بعد قسمة كل منها في صورتها الإجمالية على عدد السكان بكل من الأسواق التقليدية المستوردة لعصير الفاكهة المصري.

[2] تشمل ألمانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة.

[3] مـن خـلال دراسة التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من عصير الفاكهة المصدر خلال الفتـرة (1995-2004) توصلت الدراسة إلى أن أهم الدول المنافسة لعصير الفاكهة المصري علـى المسـتوى العالمـي هـي الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند، وهولندا ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، وجنوب أفريقيا.

ألمانيا من عصير الفاكهة المصري بالطن ، وإجمالي واردات هولندا من عصير الفاكهة المصري بالطن ، وإجمالي واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري بالطن ، وإجمالي واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري بالطن ، ومتوسط سعر تصدير الطن من عصير الفاكهة في الدول المنافسة بالدولار ، والنسبة بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول المنافسة ، وعدد السكان في الدول المستوردة لعصير الفاكهة المصري ، والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة لعصير الفاكهة المصري بالمليون دولار .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب العالمي على عصير الفاكهة المصري.

بلغت كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة حوالي 2507 طن قدرت قيمتها بحوالي 1627 ألف دولار وذلك كمتوسط للفترة (1990-2004).

وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة كمتغير تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على هذا المتغير التابع بالطريقة التي سبق ذكرها، توصلت الدراسة إلى أن أفضل الصور الرياضية هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\log \hat{Y}_i = 11.2 + 1.9 \log X1i - 3.1 \log X2i$$
$$(5.5) \quad (4.2) \quad (4.9)$$
$$R^{-2} = 0.91 \qquad F = 72$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي صادرات عصير الفاكهة المصري بالطن في السنة I .

X1i : سعر التبادل للجنيه المصري (جنيه/دولار) في السنة I .

X2i : سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

وتشير نتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة للسوق العالمي هي سعر التبادل للجنيه المصري (جنيه/دولار) ، وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.91 ، مما يعني أن 91% من التغيرات في صادرات عصير الفاكهة المصري ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي يشملها النموذج وذلك خلال الفترة (1990-2004) . وكما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة وسعر

التـــبادل للجنـــيه المصري (جنيه/دولار) ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، فـــزيادة هـــذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة بنسبة 1.9% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

كما تبين من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية مـــن عصـــير الفاكهة وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ،حيث بزيادة سعر التصدير بنسبة 1% تتناقص كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة بنسبة 3.1% خلال نفس الفترة السابق الإشارة إليها .

وفي محاولة أخرى لنفس العلاقة أمكن الوصول إلى النموذج التالي:-

$$\log \hat{Y}_i = 5.4 + 1.1 \log X1i - 2.8 \log X2i$$
$$(1.3) \quad (3.1) \quad (3.1)$$
$$R^{-2} = 0.88 \qquad F = 53$$

حيث :-

$\hat{Y}_i$: القـــيمة التقديـــرية لإجمالي صادرات عصير الفاكهة المصري بالطن في السنة I .

X1i : إجمالي واردات الدول المستوردة بالطن في السنة I .

X2i : سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

وتشـــير نـــتائج هـــذا النموذج إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصـــادرات المصـــرية من عصير الفاكهة للسوق العالمي هي إجمالي واردات الـــدول المستوردة بالطن ، وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بلغت قـــيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.88 ، مما يعني أن 88% من التغيرات في صـــادرات عصير الفاكهة المصري ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي يشـــملها النموذج وذلك خلال الفترة (1990-2004) . وكما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة و إجمالي واردات الـــدول المستوردة بالطن ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، فزيادة هـــذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة بنسبة 1.1% وذلك خلال الفترة المشار إليها .

كما تبين من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية مـــن عصـــير الفاكهة وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ،حيث بزيادة سعر التصدير بنسبة 1% تتناقص كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة بنسبة 2.8% خلال نفس الفترة السابق الإشارة إليها .

1- السوق الألماني:-

أ-التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الألماني على عصير الفاكهة المصري:

تعد ألمانيا أهم الدول المستوردة لعصير الفاكهة المصري حيث استوعبت حوالي 2499 طن بلغت قيمتها نحو 1293 ألف دولار ، تمثل حوالي 33.6% ، 31% من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسة العلاقة بين كمية صادرات عصير الفاكهة المصري إلى السوق الألماني كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-5) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي:-

$$\log \hat{Y}_i = -8.8 + 2.9 \log X1_i - 2.2 \log X2_i$$
$$(2.2) \quad (5.1) \quad (5.2)$$
$$R^{-2} = 0.83 \qquad F = 34.2$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى ألمانيا بالطن في السنة I .

$X1_i$: إجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار في السنة I.

$X2_i$: سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة i.

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى السوق الألماني هي إجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار ، وسعر التصدير المصري بالدولار/طن وذلك في نفس العام . حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.83 ، مما يعني أن حوالي 83% من التغيرات في كمية صادرات عصير الفاكهة المصري إلى السوق الألماني ترجع إلى العوامل التفسيرية التي تضمنها النموذج .

كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية صادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق وإجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى ألمانيا بنسبة 2.9% خلال الفترة المشار إليها آنفاً .

كمـــا يشـــير الـــنموذج لوجود علاقة عكسية بين كمية صادرات عصير الفاكهـــة المصـــري إلـــى تلك السوق وسعر تصدير مصر بالدولار/طن ، حيث بزيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1% تتناقص كمية الصادرات المصرية إلى السوق الألماني بنسبة 2.2% وذلك خلال الفترة (1990-2004) .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الألماني .

بدراســـة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات عصير الفاكهة المصري بالجرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-5) بالملحق . بالطـــريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = -6 - 2.3 \log X1i + 3.1 \log X2i$$
$$(2.1) \quad (5.5) \quad (5.4)$$
$$R^{-2} = 0.84 \qquad F = 37.3$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديـــرية لمتوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات مصر من عصير الفاكهة إلى تلك السوق بالجرام في السنة I .

X1i : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

X2i:متوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد الألمانـــي من صادرات مصر من عصير الفاكهة تتحدد في متوسط سعر التصـــدير المصـــري بالدولار/طن ، ومتوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.84 ، مما يعنـــي أن حوالـــي 84% مـــن التغيرات في متوسط نصيب الفرد الألماني من صـــادرات عصـــير الفاكهة المصري إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلـــك المتغيـــر بنسبة 1% يتناقص متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق بنسبة 2.3% وذلك خلال الفترة (1990-2004) . كمـــا تـــوجد علاقـــة طردية بين متوسط نصيب الفرد الألماني من

صـــادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق ومتوسط نصيبه من إجمالي الـــناتج المحلـــي الألمانـــي بالدولار حيث بزيادة ذلك المتغير بنسبة 1% يزداد متوســـط نصـــيب الفرد الألماني من عصير الفاكهة المصري المصدر إلى تلك الســـوق بنســـبة 3.1% وذلك خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً ، ويشير الشكل رقـــم (1) إلى الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الألماني خلال الفترة (1990-2004) .

2- السوق الهولندي :-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الهولندي على عصير الفاكهة المصري.

احـــتلت هولـــندا المركز الثاني بين دول العالم استيراداً لعصير الفاكهة المصـــري ، حيث استوعبت حوالي 1400 طن قدرت قيمتها بحوالي 926 ألف دولار ، يمـــثل نحـــو 18.8% ، 22.2% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراســـة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى الســـوق الهولـــندي كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغيـــر الـــتابع والموضحة بالجدول رقم (6-6) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراســـة ، توصـــلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = -6.8 + 2.65 \log X1_i - 0.32 \log X2_i$$

(15) (20) (2.5)

$$R^{-2} = 0.97 \qquad F = 210$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديـــرية لإجمالي الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى هولندا بالطن في السنة I .

$X1_i$: إجمالي الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار في السنة i.

$X2_i$: السعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) في السنة i.

ويشـــير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة هي إجمالي الدخل القومي بالمليون دولار ، والسعر النســـبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) وذلك في نفس العام . حيث بلغـــت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.97 الأمر الذي يشير إلى أن حوالي 97% مـــن التغيـــرات فـــي كمية صادرات عصير الفاكهة إلى السوق الهولندي ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج .

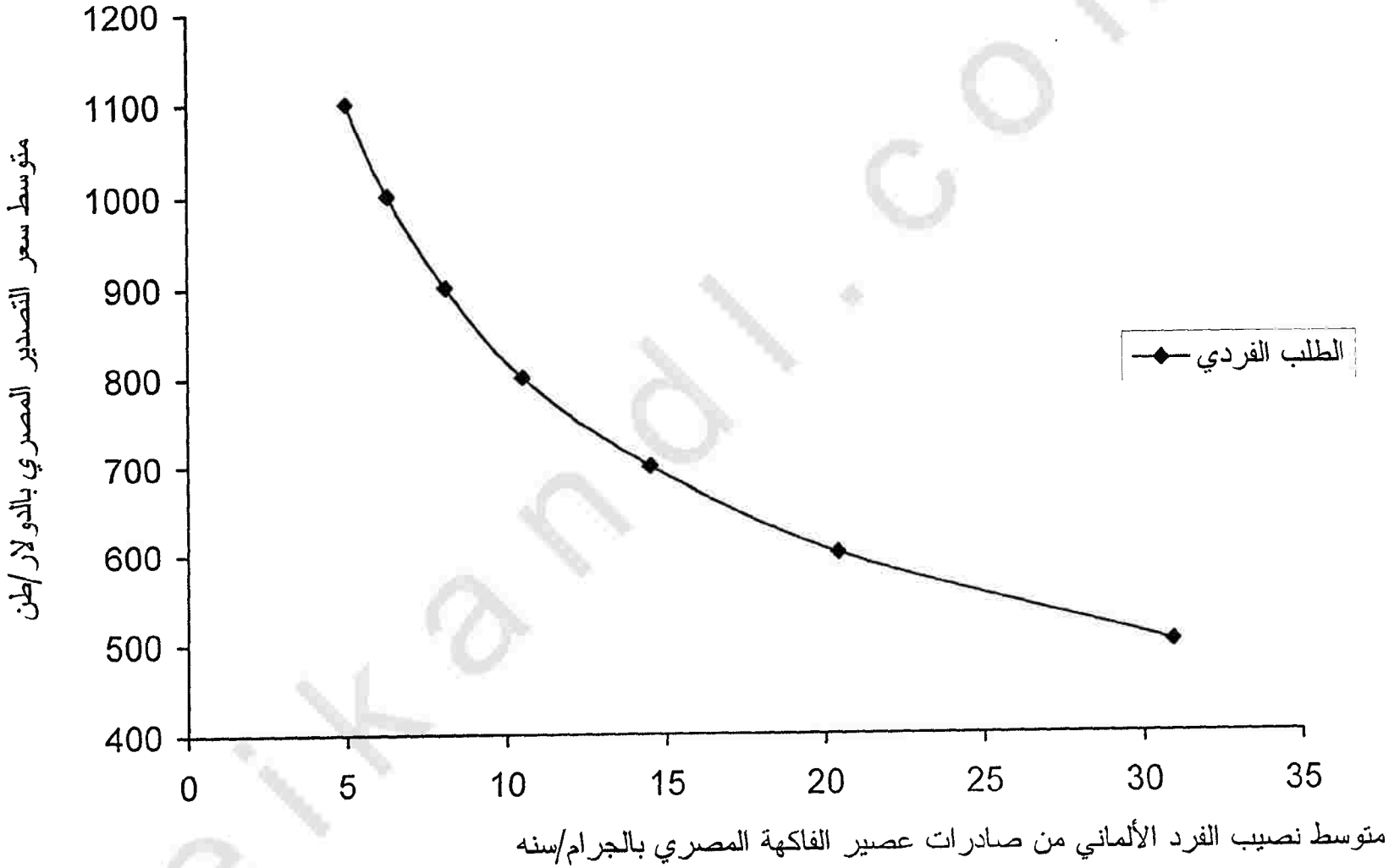

شكل رقم (1) : الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الألماني خلال الفترة (1990-2004) .

obeikandl.com

كمـــا يوضـــح النموذج علاقة طردية بين كمية صادرات عصير الفاكهة المصـــري إلـــى هولندا وإجمالي الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار ، حيث بـــزيادة هـــذا المتغيـــر بنسبة 1% تزداد كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى تلك السوق بنسبة 2.65% وذلك خلال الفترة (1990-2004) . كما توجد علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى السوق الهولندي والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير هولندا) في نفس العام ، وهـــذا مـــا يـــتفق والمنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1% تتناقص كمية صادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق بنسبة 0.32% خـــلال نفـــس الفترة المشار إليها ، كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الهولندي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات عصير الفاكهـــة المصـــري إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدل رقم (6-6) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = -19.4 - 22.8\ X1i + 0.25\ X2i$$

(4.7) (3.3) (13.6)

$$R^{-2} = 0.94 \qquad F = 107$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات مصر من عصير الفاكهة إلى تلك السوق بالجرام في السنة I .

X1i : السعر النسبي (سعر تصدير مصر / سعر تصدير هولندا) في السنة i.

X2i:متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار في السنة I .

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد الهولندي من صادرات مصر من عصير الفاكهة تتحدد في السعر النسبي (سعر تصدير مصر / سعر تصدير هولندا)، ومتوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.94 ، مما يعنـــي أن حوالـــي 94% مـــن التغيرات في متوسط نصيب الفرد الهولندي من صـــادرات عصـــير الفاكهة المصري إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل سالفة

الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير هولندا) وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق بمقدار 22.8 جم وذلك خلال الفترة (1990-2004) . كما توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات عصير الفاكهة المصري إلى تلك السوق ومتوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الهولندي من عصير الفاكهة المصري المصدر إلى تلك السوق بمقدار 0.25 جم وذلك خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً ، كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، ويشير الشكل رقم (2) إلى الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الهولندي خلال الفترة (1990-2004) .

3- السوق البلجيكي :-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب البلجيكي على عصير الفاكهة المصري.

احتلت بلجيكا المركز الثالث بين دول العالم استيراداً لعصير الفاكهة المصري ، حيث استوردت حوالي 426 طن ، قدرت قيمتها بحوالي 207 ألف دولار ، تمثل حوالي 5.7% ، 5% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري بالطن كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-7) بالملحق ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 83.4 + 0.001\ X1i - 0.29\ X2i$$
$$(0.8) \quad (3.7) \quad (3.6)$$
$$R^{-2} = 0.78 \qquad F = 26$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري بالطن في السنة I .

X1i : إجمالي الناتج المحلى البلجيكي بالمليون دولار في السنة I .

X2i : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة i.

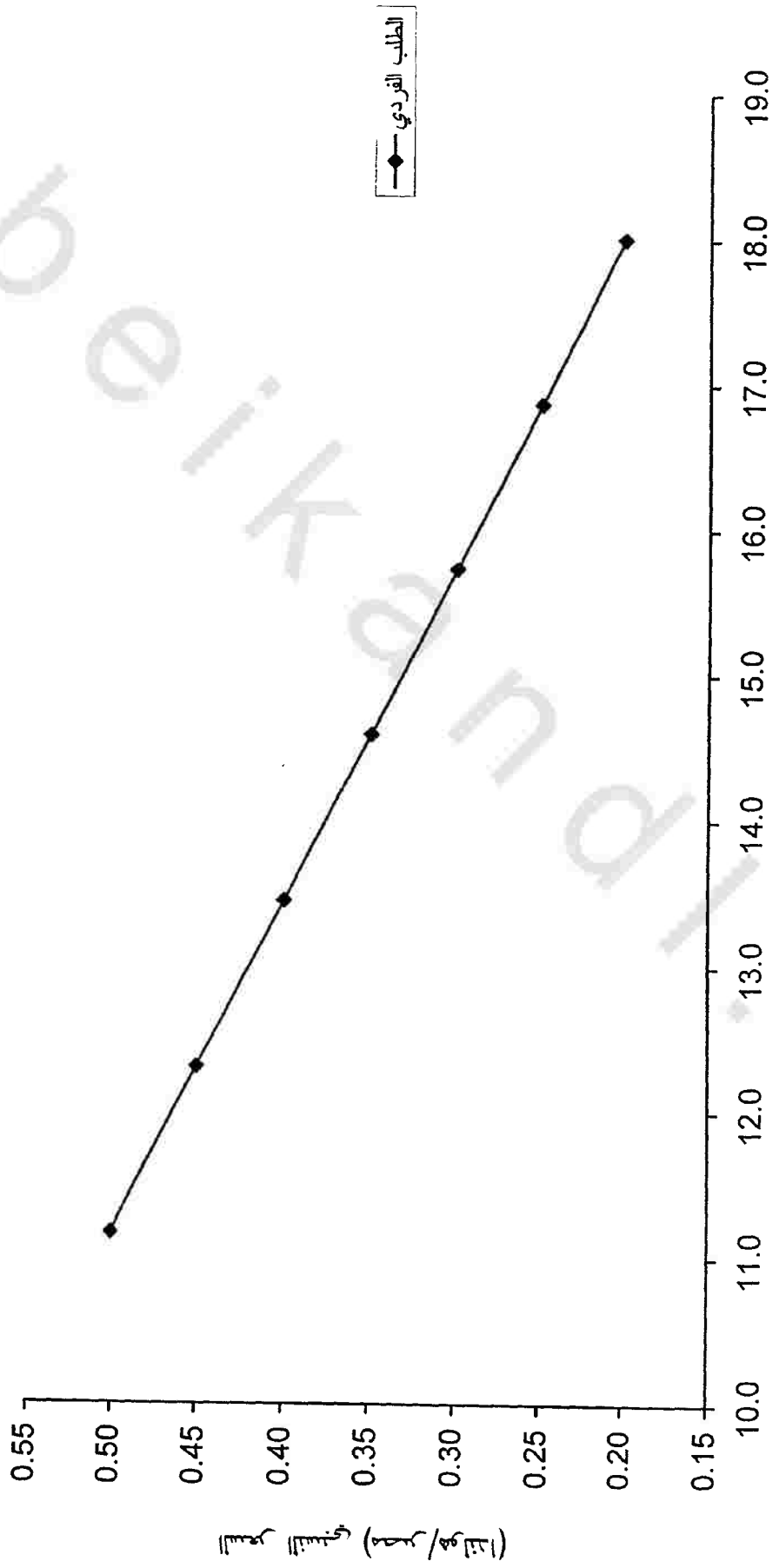

متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات عصير الفاكهة المصري بالجرام/سنه

شكل رقم (2) : الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق الهولندي خلال الفترة (1990-2004) .

obeikandl.com

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري هي إجمالي الناتج المحلى البلجيكي بالمليون دولار ، و متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في نفس العام . حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.78 مما يعني أن حوالي 78% من التغيرات التي تطرأ على كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري ترجع إلى العوامل المستقلة التي يتضمنها النموذج . كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري وإجمالي الناتج المحلى البلجيكي بالمليون دولار في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري بمقدار 0.001 طن وذلك خلال الفترة (1990-2004) ، كما يشير النموذج إلى علاقة عكسية بين كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة سعر تصدير الطن المصري بمقدار 1 دولار يؤدي إلى تناقص كمية واردات بلجيكا من عصير الفاكهة المصري بمقدار 0.29 طن وذلك خلال الفترة المشار إليها آنفاً . كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق البلجيكي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من عصير الفاكهة المصري كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-7) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 7.95 + 0.001\ X1i - 0.03\ X2i$$
$$(0.8) \quad (3.6) \quad (3.8)$$
$$R^{-2} = 0.78 \qquad F = 25$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من عصير الفاكهة المصري بالجرام في السنة I .

X1i : متوسط نصيب الفرد البلجيكي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I .

X2i: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I.

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد البلجيكـــي مـــن وارداتها من عصير الفاكهة المصري تتحدد في متوسط نصـــيب الفـــرد البلجيكـــي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، ومتوسط سعر التصـــدير المصري بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.78 ، ممـــا يعنـــي أن حوالـــي 78% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد البلجيكـــي مـــن وارداتها من عصير الفاكهة المصري ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع متوسط نصيب الفـــرد البلجيكـــي مـــن إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد البلجيكـــي من وارداتها من عصير الفاكهة المصري بمقدار 0.001 جرام ، كما بين النموذج علاقة عكسية بين المتغير التابع ، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ،وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ،حيث بزيادة سعر تصدير الطن المصـــري بمقدار دولار يتناقص متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من عصير الفاكهة المصري بمقدار 0.03 جم وذلك خلال الفترة (1990-2004) . كمـــا أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً ، ويشير الشكل رقـــم (3) إلى الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق البلجيكي خلال الفترة (1990-2004) .

4- سوق المملكة المتحدة:-

أ- التقديـــر الإحصائي لمحددات طلب المملكة المتحدة على عصير الفاكهة المصري .

احـــتلت المملكـــة المتحدة المركز الرابع بين دول العالم استيراداً عصير الفاكهة المصري ، حيث استوعبت حوالي 405 طن ، قدرت قيمتها بنحو 247 ألـــف دولار تمثل حوالي 5.4% ، 5.9% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراســـة العلاقة بين كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصـــري كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير الـــتابع والموضـــحة بالجـــدول رقم (6-8) بالملحق ، توصلت الدراسة إلى أن الصـــيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = 5.6 + 1.22 \text{ Log } X1i - 3.9 \text{ Log } X2i$$

$$(1.1) \quad (2.2) \qquad (4.8)$$

$$R^{-2} = 0.84 \qquad F = 38.5$$

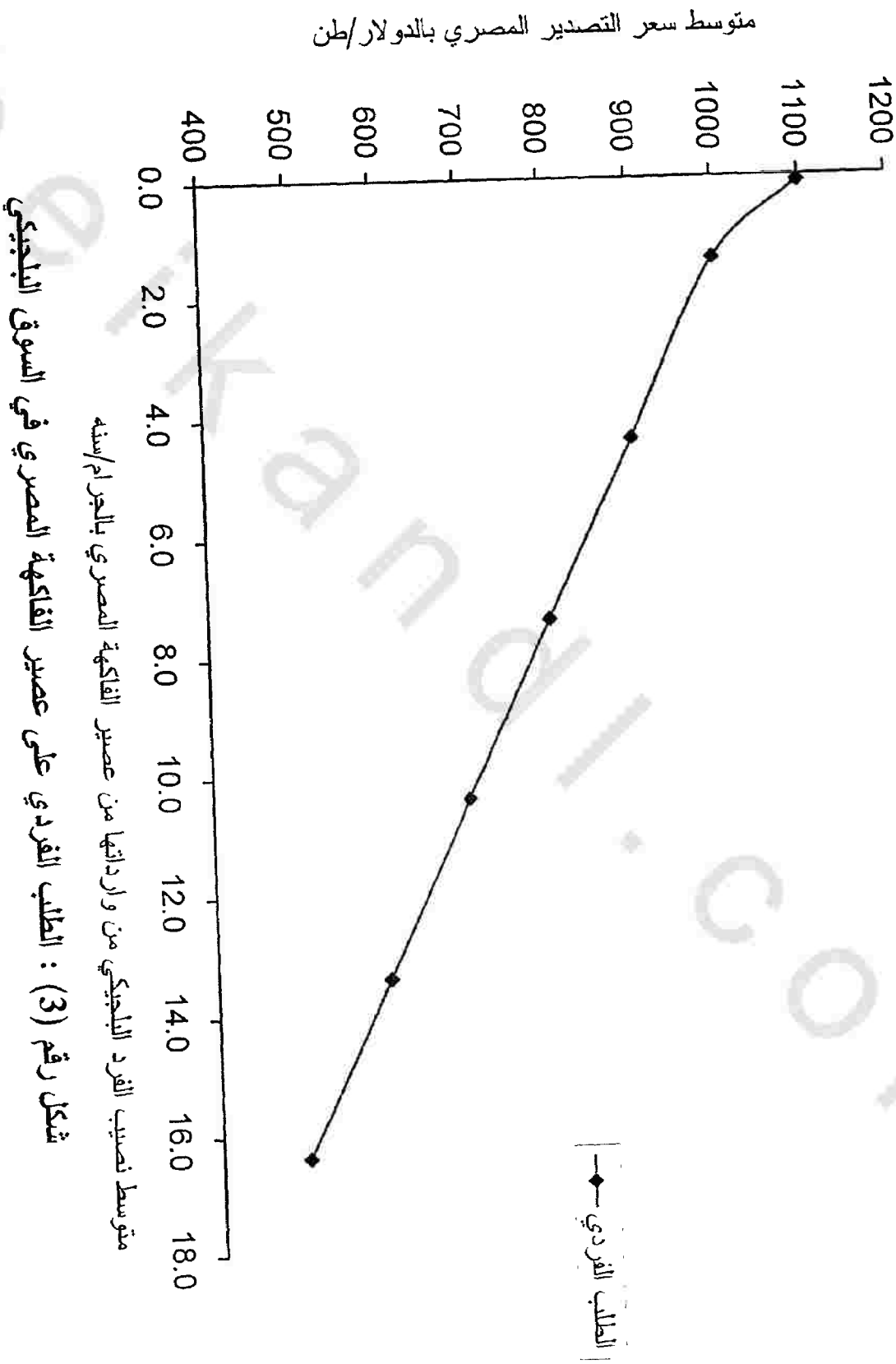

شكل رقم (3) : الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في السوق البلجيكي خلال الفترة (1990-2004).

obeikandl.com

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لكمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري بالطن في السنة I .

$X1_i$: إجمالي الدخل القومي للمملكة المتحدة بالمليون دولار في السنة I .

$X2_i$: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة i.

ويشير النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري هي إجمالي الدخل القومي للمملكة المتحدة بالمليون دولار ، و متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.84 الأمر الذي يعني أن حوالي 84% من التغيرات في كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري ترجع إلى العوامل المستقلة التي اشتمل عليها النموذج.

كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري وإجمالي الدخل القومي للمملكة المتحدة بالمليون دولار وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1% تزداد كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري بنسبة 1.22% وذلك خلال الفترة (1990-2004) .كما توضح نتائج النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث تؤدي زيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1% إلى تناقص كمية واردات المملكة المتحدة من عصير الفاكهة المصري بنسبة 3.9%، وهذا ما يتفق والنظرية الاقتصادية. كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً ، هذا ويشير الشكل رقم (4) إلى الطلب الإجمالي على عصير الفاكهة المصري في سوق المملكة المتحدة خلال الفترة (1990-2004) .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في سوق المملكة المتحدة .

لم تتناول الدراسة محددات الطلب الفردي على عصير الفاكهة المصري في سوق المملكة المتحدة نظراً لانخفاض متوسط نصيب الفرد في تلك السوق من عصير الفاكهة المصري عن 0.01 جم في السنه في بعض السنوات .

ثانياً : التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة.

يتناول هذا الجزء من الدراسة علاقات الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة المصرية سواء كانت متعلقة بالطلب الإجمالي أو الفردي على المستوى

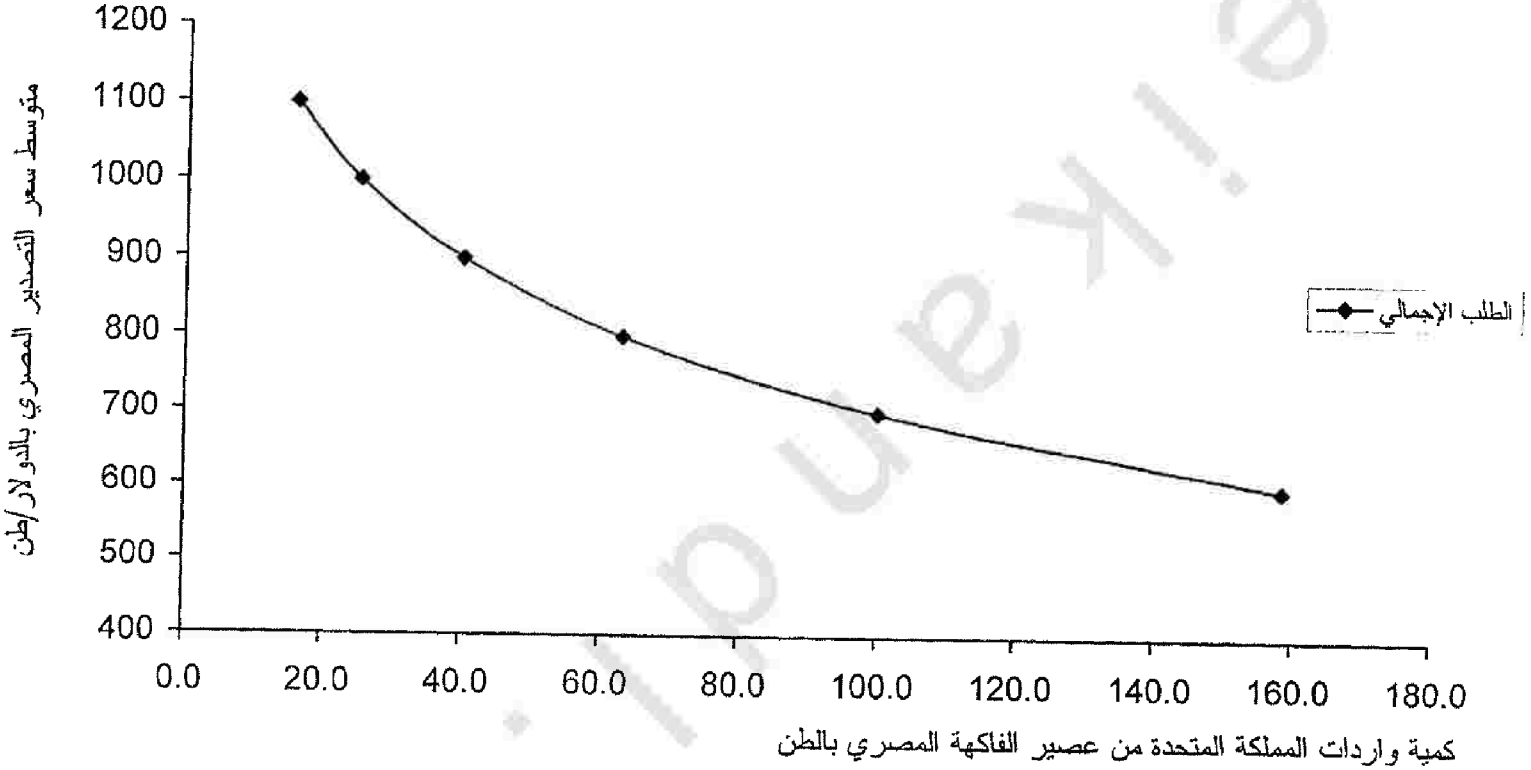

شكل رقم (4) : الطلب الإجمالي على عصير الفاكهة المصري في سوق المملكة المتحدة خلال الفترة (1990-2004) .

العالمي ومستوى الأسواق التقليدية لهذا المنتج وهي :- المملكة الأردنية الهاشمية ، والإمـــارات العـــربية ، والمملكـــة العربية السعودية ، حيث تبين من دراسة الـــتوزيع الجغرافي لصادرات البطاطس المجمدة المصرية في أسواق الاستيراد الرئيســـية أن حوالي 61.3% من كمية صادراتها تتمركز في تلك الدول بنسب قـــدرت بحوالـــي 29.7% ، 16% ، 15.6% ، لكـــل منهم على الترتيب وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

أ- المتغيـــرات الاقتصـــادية المستخدمة في دراسة دوال الطلب العالمية على البطاطس المجمدة المصرية.

اعتماداً على النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي تمكنت الدراسة من حصـــر أهـــم العـــوامل التي يعتقد تأثيرها على كمية الصادرات من البطاطس المجمدة المصرية ، وكذلك الكمية المصدرة منها بكل سوق من أسواقها التقليدية فيما يلي:-

متوسط سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة المصرية إلى العالم أو إلـــى الدولة المستوردة لها بالدولار ، ومتوسط سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة المصرية بالدولار في السنة السابقة ، ومتوسط السعر العالمي لصادرات الطن من البطاطس المجمدة بالدولار ، وإجمالي واردات أهم الدول المستوردة [1] للـــبطاطس المجمـــدة المصرية بالطن ، وإجمالي صادرات البطاطس المجمدة للدول المنافسة[2] للبطاطس المجمدة المصرية بالطن ، وإجمالي واردات ألمانيا من البطاطس المجمدة المصرية بالطن ، وإجمالي واردات هولندا من البطاطس المجمـــدة المصـــرية بـــالطن ، وإجمالي واردات المملكة المتحدة من البطاطس المجمـــدة المصـــرية بـــالطن ، وإجمالي واردات بلجيكا من البطاطس المجمدة المصـــرية بالطن ، ومتوسط سعر تصدير الطن من البطاطس المجمدة في الدول المنافســـة بالـــدولار ، والنســـبة بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول

---

[1] تشـــمل المملكـــة الأردنـــية الهاشـــمية ، والإمارات العربية ، والمملكة العربية السعودية ، والكويت .

[2] مـــن خـــلال دراســـة التوزيع الجغرافي للواردات العالمية من البطاطس المجمدة في أهم الأســـواق العالمـــية خلال الفترة (1994-2004) توصلت الدراسة إلى أن أهم الدول المنافسة للـــبطاطس المجمدة المصرية على المستوى العالمي هي هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا ، والأرجنتين ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلندا ، وأستراليا ، والدنيمارك ، وأسبانيا .

المنافسة ، وعدد السكان في الدول المستوردة للبطاطس المجمدة المصرية ، والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للبطاطس المجمدة المصرية بالمليون دولار .

ب-التقدير الإحصائي لمحددات الطلب العالمي على البطاطس المجمدة المصرية

بلغت كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة حوالي 6196 طن ،قدرت قيمتها بحوالي 3302 ألف دولار وذلك كمتوسط للفترة (1994-2004).

وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة بالطن كمتغير تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على هذا المتغير التابع بالطريقة التي سبق ذكرها ، توصلت الدراسة إلى أن أفضل الصور الرياضية هي الصورة اللوغاريتمية المزدوجة تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = 0.63 + 0.76 \log X1_i - 4.8 \log X2_i$$
$$(0.7) \quad (2.8) \quad (5.4)$$
$$R^{-2} = 0.73 \qquad F = 14.5$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي صادرات البطاطس المجمدة المصرية بالطن في السنة I .

$X1_i$:إجمالي ورادات السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن في السنة I.

$X2_i$: السعر النسبي (سعر تصدير مصر / سعر تصدير أمريكا) في السنة I .

وتشير نتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة للسوق العالمي هي إجمالي ورادات السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن ، والسعر النسبي (سعر تصدير مصر / سعر تصدير أمريكا) ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.73 ، مما يعني أن 73% من التغيرات التي تحدث في صادرات البطاطس المجمدة المصرية ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي تضمنها النموذج وذلك خلال الفترة (1994-2004) . وكما يتضح من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة وإجمالي ورادات السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن ، فزيادة هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة بنسبة 0.76% وذلك خلال الفترة المشار إليها . كما يشير النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين

كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة ، والسعر النسبي (سعر تصدير مصـــر/سعر تصدير أمريكا) ، حيث زيادة السعر النسبي بنسبة 1% تؤدي إلى تناقص كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة بنسبة 4.8% ، كما تبين من النموذج معنوية النتائج وتوافقها مع المنطق الاقتصادي.

1- السوق الأردني:-

أ- التقديـــر الإحصـــائي لمحـــددات الطلـــب الأردني على البطاطس المجمدة المصرية:

تعـــد الأردن أهـــم الـــدول المستوردة للبطاطس المجمدة المصرية حيث استوعبت حوالي 1396 طن ، بلغت قيمتها نحو 344 ألف دولار ، تمثل حوالي 29.7% ، 27.2% مـــن إجمالـــي كمـــية وقيمة صادرات مصر وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراســـة العلاقـــة بين كمية صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى الســـوق الأردنـــي كعامـــل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغيـــر الـــتابع والموضحة بالجدول رقم (6-9) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراســـة ، توصـــلت الدراسة إلى أن الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي:-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = -105.3 - 2.2 \log X1_i + 39.7 \log X2_i$$

$$(4.7) \qquad (5.2) \qquad (5.1)$$

$$R^{-2} = 0.83 \qquad F = 24.1$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديرية لإجمالي الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة إلى الأردن بالطن في السنة I .

$X1_i$:متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

$X2_i$: متوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن في السنة i.

ويشـــير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصـــرية من البطاطس المجمدة إلى السوق الأردني هي متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.83 ، مما يعني أن حوالي 83% من التغيـــرات فـــي كمية صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى السوق الأردني ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج .

كما أشار النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية صادرات البطاطس المجمـــدة المصرية إلى الأردن ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ،

وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ،حيث زيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1% تـؤدي إلـى تناقص كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة إلى الأردن بنسـبة 2.2% خـلال الفترة المشار إليها آنفاً . كما بين النموذج علاقة طـردية بـين كمية صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى الأردن ومتوسط سـعر التصـدير الأمريكي بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ،حـيث زيـادة سـعر التصـدير الأمريكـي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة كمية الصـادرات المصـرية من البطاطس المجمدة إلى الأردن بنسبة 39.7% خلال فترة الدراسة . كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج إحصائياً .

ب- التقديـر الإحصـائي لمحـددات الطلـب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الأردني .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات البطاطس المجمدة المصرية بالجرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعـتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-9) بالملحق بالطـريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = -101.3 - 2 \log X1_i + 37.8 \log X2_i$$
$$(5.1) \quad (5.3) \qquad (5.4)$$
$$R^{-2} = 0.84 \qquad F = 26.1$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـيمة التقديـرية لمتوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات مصر من البطاطس المجمدة إلى تلك السوق بالجرام في السنة I .

$X1_i$:متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

$X2_i$: متوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن في السنة i.

ويتضـح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات مصر من البطاطس المجمدة تتحدد في متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.84 ، مما يعني أن حوالي 84% مـن التغيرات في متوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل سالفة الذكر.

كمـــا أشار النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط ســـعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي ، حـــيث بزيادة سعر التصدير المصري بنسبة 1% يتناقص متوسط نصيب الفرد الأردنـــي من صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى تلك السوق بنسبة 2% وذلـــك خـــلال الفترة (1994-2004) . كما أوضح النموذج علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن ، حيث بزيادة سعر التصدير الأمريكي بنسبة 1% يزداد متوسط نصيب الفرد الأردني من صادرات الـــبطاطس المجمـــدة المصرية إلى تلك السوق بنسبة 37.8% وذلك خلال فترة الدراســـة ، ويشـــير الشكل رقم (5) إلى الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الأردني خلال الفترة (1994-2004) .

2- السوق الإماراتي :-

أ- التقديـــر الإحصـــائي لمحـــددات الطلب الإماراتي على البطاطس المجمدة المصرية.

احتلت الإمارات العربية المركز الثاني بين دول العالم استيراداً للبطاطس المجمدة المصرية ، حيث استوعبت حوالي 754 طن ،قدرت قيمتها بحوالي 192 ألـــف دولار ، يمثل نحو 16% ، 15.2% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر منها وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراســـة العلاقـــة بـــين كمية واردات الإمارات من البطاطس المجمدة المصـــرية بـــالطن كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغيـــر التابع والموضحة بالجدول رقم (6-10) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراســـة ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 107.2 + 0.03\ X1i - 1.2\ X2i$$
$$(0.2) \quad (3.7) \quad (2.8)$$
$$R^{-2} = 0.87 \qquad F = 34$$

حيث :-

$\hat{Y}_i$: القـــيمة التقديـــرية لإجمالـــي واردات الإمـــارات من البطاطس المجمدة المصرية بالطن في السنة I .

X1i : إجمالي الناتج المحلي الإماراتي بالمليون دولار في السنة I .

X2i : متوســـط سعر التصدير من البطاطس المجمدة المصرية بالدولار/طن في السنة i.

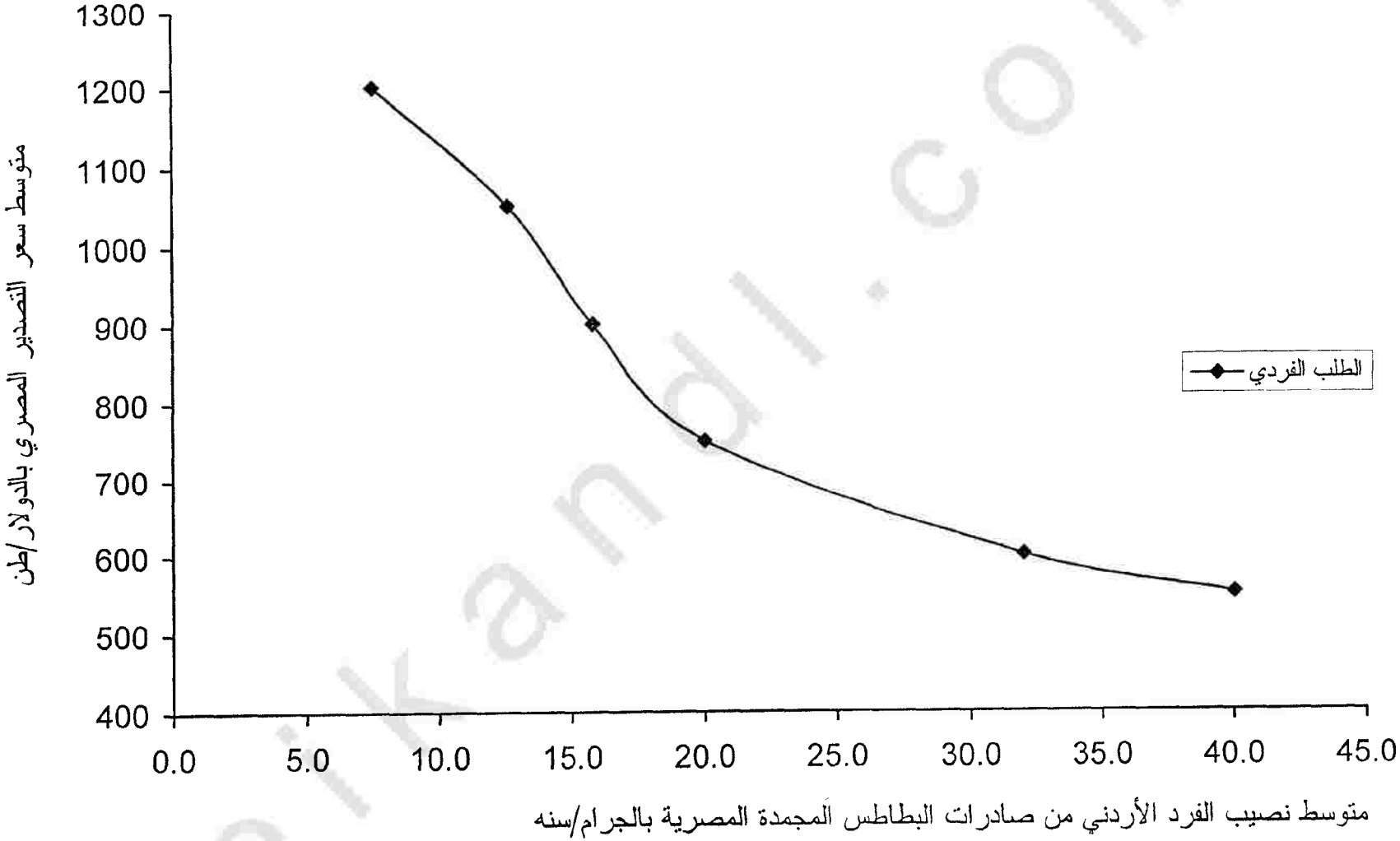

شكل رقم (5) : الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الأردني خلال الفترة (1994-2004) .

obeikandl.com

ويشـــير هـــذا الـــنموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية واردات الإمـــارات من البطاطس المجمدة المصرية هي إجمالي الناتج المحلي الإماراتي بالملـــيون دولار ،ومتوســـط ســـعر التصـــدير من البطاطس المجمدة المصرية بالـــدولار/طـــن وذلـــك في نفس العام . حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالـــي 0.87 الأمـــر الـــذي يشير إلى أن حوالي 87% من التغيرات في كمية واردات الإمـــارات من البطاطس المجمدة المصرية ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج .

كما يوضح النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات الإمارات من البطاطس المجمدة المصرية وإجمالي الناتج المحلي الإماراتي بالمليون دولار في نفـــس العـــام ، حـــيث بـــزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية الواردات الإماراتية من البطاطس المجمدة المصرية بمقدار 0.03 طن وذلك خلال الفترة (1994-2004) . كمـــا توجد علاقة عكسية بين كمية واردات الإمارات العربية مـــن البطاطس المجمدة المصرية ومتوسط سعر التصدير من البطاطس المجمدة المصـــرية في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تتناقص كمية واردات الإمـــارات من البطاطس المجمدة المصرية بمقدار 1.2 طن خلال نفس الفترة المشار إليها .

ب- التقديـــر الإحصـــائي لمحـــددات الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الإماراتي.

بدراســـة العلاقـــة بين متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بالجرام كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيـــرها علـــى ذلـــك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-10) بالملحق بالطـــريقة التـــي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنســـب الصـــور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = -127.8 + 0.04\ X_{1i} - 0.43\ X_{2i}$$
$$(0.5) \quad (3.5) \quad (2.8)$$
$$R^{-2} = 0.85 \qquad F = 29$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بالجرام في السنة I .

X1i : متوسط نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة i .

X2i:متوسط سعر التصدير من البطاطس المجمدة المصرية بالدولار/طن في السنة I .

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بالجرام تتحدد في متوسط نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار،ومتوسط سعر التصدير من البطاطس المجمدة المصرية بالدولار/طن ،حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.85 ، مما يعني أن حوالي 85% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بالجرام ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ،حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بمقدار 0.04 جم وذلك خلال الفترة (1994-2004) . كما توجد علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية ومتوسط سعر التصدير من البطاطس المجمدة المصرية بالدولار/طن ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الإماراتي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بمقدار 0.43 جم وذلك خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً ، ويشير الشكل رقم (6) إلى الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الإماراتي خلال الفترة (1994-2004) .

3- السوق السعودي :-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب السعودي على البطاطس المجمدة المصرية .

احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث بين دول العالم استيراداً للبطاطس المجمدة المصرية ، حيث استوردت حوالي 732 طن ، قدرت قيمتها بحوالي 245 ألف دولار ، تمثل حوالي 15.6% ، 19.4% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر منها وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005).

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات المملكة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها

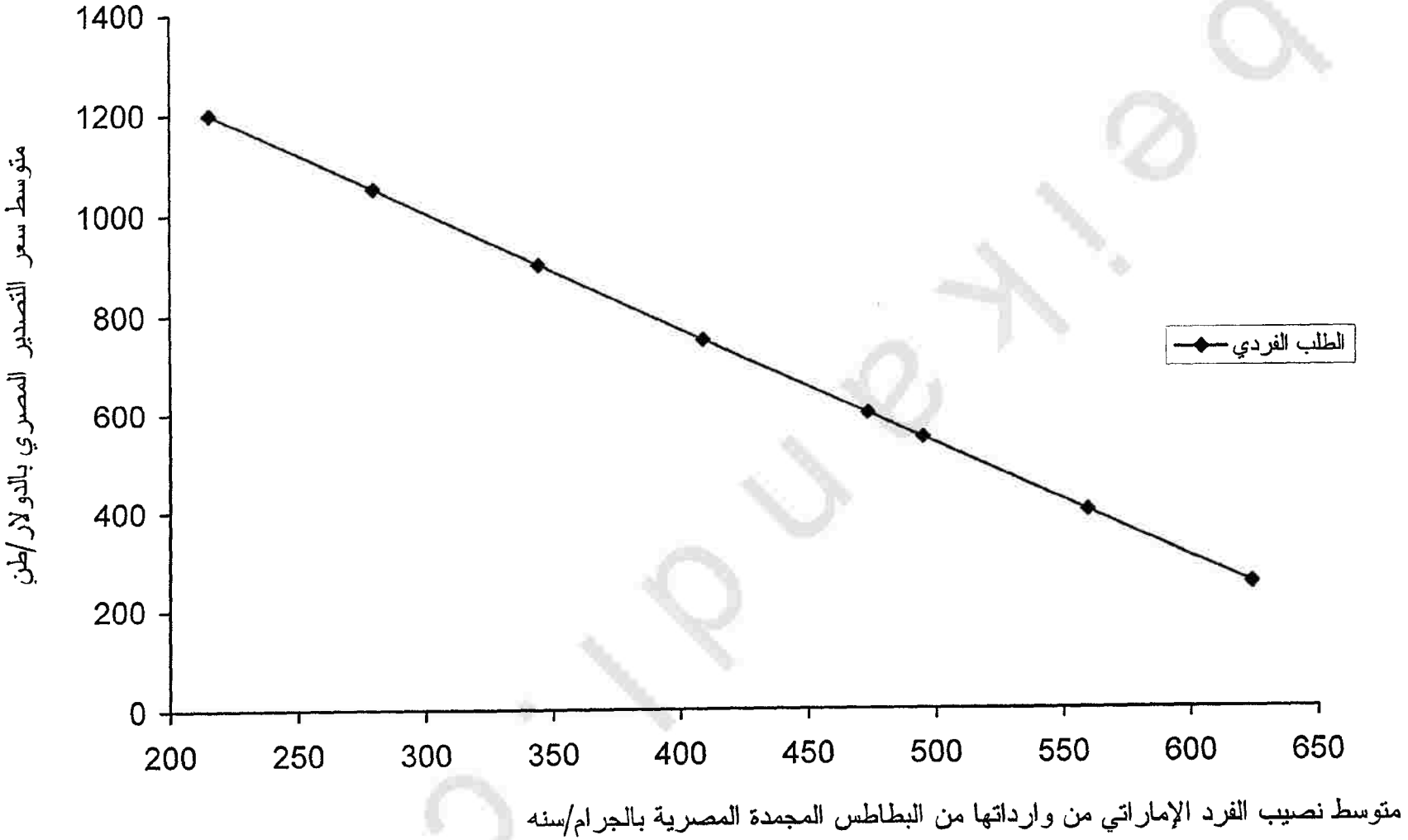

شكل رقم (6) : الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق الإماراتي خلال الفترة (1994-2004) .

علـــى ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-11) بالملحق ، توصلت الدراســـة إلـــى أن الصـــيغة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = 0.133 + 0.91 \log X1_i - 0.67 \log X2_i$$
$$(0.11) \quad (3.3) \quad (7.4)$$
$$R^{-2} = 0.91 \qquad F = 50$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديـــرية لإجمالـــي كمية واردات المملكة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن في السنة I .

$X1_i$: إجمالي الناتج المحلي السعودي بالمليون دولار في السنة I .

$X2_i$: السعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير أمريكا) في السنة i.

ويشـــير هـــذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات المملكة العـــربية الســـعودية مـــن البطاطس المجمدة المصرية بالطن هي إجمالي الناتج المحلـــي الســـعودي بالمليون دولار ،والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصـــدير أمريكا) في نفس العام . حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.91 ممـــا يعني أن حوالي 91% من التغيرات التي تطرأ على كمية واردات المملكة العـــربية الســـعودية من البطاطس المجمدة المصرية ترجع إلى العوامل المستقلة التـــي يتضـــمنها النموذج . كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات المملكـــة العـــربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية و إجمالي الناتج المحلي السعودي بالمليون دولار في نفس العام . حيث بزيادة هذا المتغير بنســـبة 1% تـــزداد واردات المملكـــة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بنسبة 0.91% وذلك خلال الفترة (1994-2004) .

كمـــا أشـــار النموذج إلى وجود علاقة عكسية بين كمية واردات المملكة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير أمريكا) ، حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1% تتناقص كمية واردات المملكة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بنسبة 0.67% وهذا ما يتفق مع المنطق الاقتصادي وذلك خلال الفترة السابق الإشارة إليها آنفاً.

ب- التقديـــر الإحصـــائي لمحـــددات الطلـــب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق السعودي.

بدراســـة العلاقـــة بـــين متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها

علـــى ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-11) بالملحق ، بالطريقة التـــي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\text{Log } \hat{Y}_i = 0.56 + 0.46 \log X1i - 0.52 \log X2i$$
$$(0.5) \quad (1.8) \qquad (5.9)$$
$$R^{-2} = 0.84 \qquad F = 27$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بالجرام في السنة I .

X1i : متوســـط نصـــيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I .

X2i: السعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير أمريكا) في السنة I.

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد السعودي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية تتحدد في متوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ،والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير أمريكا)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.84 ، ممـــا يعنـــي أن حوالـــي 84% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية ترجع إلى العوامل سالفة الذكـــر. كمـــا يشـــير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصـــادي ،حـــيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1% يزداد متوسط نصيب الفرد الســـعودي مـــن وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بنسبة 0.46% وذلك خـــلال الفتـــرة (1994-2004) . كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر تصدير أمريكا) ،وهذا ما يـــتفق والمنطق الاقتصادي ،حيث بزيادة هذا المتغير بنسبة 1% يتناقص متوسط نصيب الفرد السعودي من وارداتها من البطاطس المجمدة المصرية بنسبة 0.52 % وذلـــك خلال الفترة السابق الإشارة إليها ،كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلي معـــنوية الـــنموذج احصـــائياً ، ويشير الشكل رقم (7) إلى الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق السعودي خلال الفترة (1994-2004) .

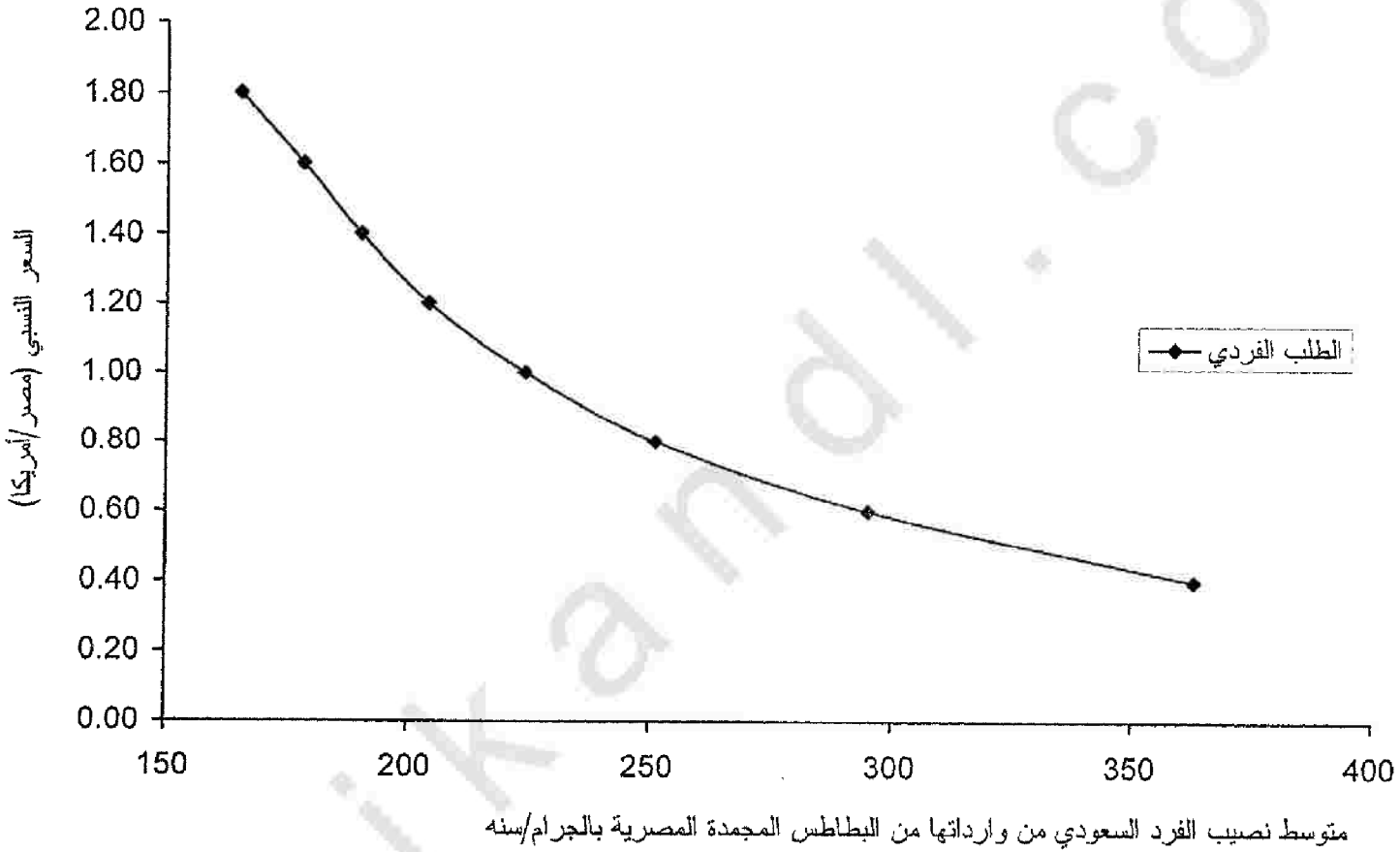

شكل رقم (7) : الطلب الفردي على البطاطس المجمدة المصرية في السوق السعودي خلال الفترة (1994-2004).

obeikandl.com

ثالثاً : التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الخارجي على البصل المجفف .

يتـناول هـذا الجزء من الدراسة علاقات الطلب الخارجي على البصل المجفف المصري سواء كانت متعلقة بالطلب الإجمالي أو الفردي على المستوى العالمـي ومسـتوى الأسـواق التقليدية لهذا المنتج وهي :- ألمانيا ، وهولندا ، والمملكـة المتحدة ، وبلجيكا حيث تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات البصـل المجفف المصري في أسواق الاستيراد الرئيسية أن حوالي 68.3% من كمـية صادراته تتمركز في تلك الدول بنسبه قدرت بحوالي 34.4% ، 16% ، 9.7% ، 8.2% لكل منهم على الترتيب وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

أ- المتغيـرات الاقتصـادية المسـتخدمة في دراسة دوال الطلب العالمي على البصل المجفف المصري.

اعتماداً على النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي تمكنت الدراسة من حصـر أهـم العـوامل التي يعتقد تأثيرها على كمية البصل المجفف المصري المصدرة ، وكذلك الكمية المصدرة منه بكل سوق من أسواقه التقليدية فيما يلي:-

متوسـط سعر التصدير من البصل المجفف المصري إلى العالم أو إلى الدولـة المسـتوردة لهذا المنتج المصري بالدولار ، ومتوسط سعر التصدير من البصـل المجفف المصري بالدولار في السنة السابقة ، ومتوسط السعر العالمي لصـادرات الطـن مـن البصل المجفف بالدولار ، وإجمالي واردات أهم الدول المسـتوردة [1] للبصـل المجفـف المصري بالطن ، وإجمالي صادرات البصل المجفـف للدول المنافسة[2] للبصل المجفف المصري بالطن ، وإجمالي واردات ألمانيا من البصل المجفف المصري بالطن ، وإجمالي واردات هولندا من البصل المجفف المصري بالطن ، وإجمالي واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف المصري بالطن ، وإجمالي واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بالطن ، ومتوسط سعر التصدير من البصل المجفف في الدول المنافسة بالدولار ، والنسبة

---

[1] تشمل ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا .

[2] مـن خـلال دراسة التوزيع الجغرافي لواردات أهم أسواق البصل المجفف المصدر خلال الفترة (1995-2004) توصلت الدراسة إلى أن أهم الدول المنافسة للبصل المجفف المصري على المستوى العالمي هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وفرنسا ، والهند ، وهولندا. وفـي السوق الألماني :.فرنسا والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية . وفي السوق الهولندي:. فرنسـا ، والـولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا . وفي السوق البريطاني:. الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، والهند . وفي السوق البلجيكي :- هولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا .

بين سعر تصدير مصر وأسعار تصدير الدول المنافسة ، وعدد السكان في الدول المستوردة للبصل المجفف المصري ، والدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي في الدول المستوردة للبصل المجفف المصري بالمليون دولار .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب العالمي على البصل المجفف المصري.

بلغت كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف حوالي 9583 طن ، قدرت قيمتها بحوالي 16119 ألف دولار وذلك كمتوسط للفترة (1995-2004)، وبدراسة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف كمتغير تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على هذا المتغير التابع بالطريقة التي سبق ذكرها ، توصلت الدراسة إلى أن أفضل الصور الرياضية هي الصورة الخطية تمثيلاً لتلك العلاقة ،والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 1314 - 1.8\ X1i + 0.51\ X2i + 867.5\ X3i$$
$$(0.4) \quad (1.4) \quad (3.8) \quad (3.1)$$
$$R^{-2} = 0.92 \qquad F = 35.2$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي صادرات البصل المجفف المصري بالطن في السنة I .

X1i : متوسط سعر التصدير من البصل المجفف المصري بالدولار/طن في السنة I .

X2i : إجمالي واردات ألمانيا من البصل المجفف بالطن في السنة i.

X3i : سعر التبادل للجنيه المصري جنيه/دولار في السنة I .

وتشير نتائج هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف للسوق العالمي هي سعر الطن المصدر من البصل المجفف المصري بالدولار ، وإجمالي واردات ألمانيا من البصل المجفف بالطن ، وسعر التبادل للجنيه المصري (سعر الصرف) حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.92 ، مما يعني أن 92% من التغيرات في صادرات البصل المجفف المصري ترجع إلى التغير في العوامل المستقلة التي تضمنها النموذج وذلك خلال الفترة (1995-2004) . وكما يتضح من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف وسعر الطن المصدر منه بالدولار ، فزيادة سعر تصدير الطن من البصل المجفف

المصري دولار واحد يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف بمقدار 1.8 طن وذلك خلال الفترة المشار إليها .

كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف وكل من إجمالي واردات ألمانيا من البصل المجفف بالطن ، وسعر التبادل للجنيه المصري ، حيث بزيادة تلك المتغيرات بمقدار الوحدة تزداد كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف بمقدار 0.51 ، 867.5 طن لكل منهما على الترتيب خلال نفس الفترة السابق الإشارة إليها .

1- السوق الألماني :-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الألماني على البصل المجفف المصري:

تعد ألمانيا أهم الدول المستوردة للبصل المجفف المصري ،حيث استوعبت حوالي 4250 طن ، بلغت قيمتها نحو 6873 ألف دولار ، تمثل حوالي 34.4% ، 36.3% من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسة العلاقة بين كمية صادرات البصل المجفف المصري إلى السوق الألماني كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-12) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي:-

$$\hat{Y}_i = 3902 - 4.98\ X1i + 0.004\ X2i$$
$$(3.1) \quad (8.8) \quad (7.9)$$
$$R^{-2} = 0.92 \qquad F = 51$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى ألمانيا بالطن في السنة I .

X1i : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار /طن في السنة I .

X2i : إجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار في السنة i.

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى السوق الألماني هي متوسط سعر التصدير من البصل المجفف المصري لألمانيا بالدولار/طن ، وإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار وذلك في نفس العام . حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.92

، ممـــا يعني أن حوالي 92% من التغيرات في كمية صادرات البصل المجفف إلى السوق الألماني ترجع إلى العوامل التفسيرية التي يشملها النموذج .

كمـــا تبـــين من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق و متوسط السعر التصديري المصري ، حيث بـــزيادة ســـعر التصـــدير بمقدار الوحدة تتناقص كمية الصادرات المصرية إلى الســـوق الألمانـــي بمقدار 4.98 طن وذلك خلال الفترة (1995-2004) . كما يشـــير الـــنموذج إلـــى وجود علاقة طردية بين كمية صادرات البصل المجفف المصري إلى ألمانيا وإجمالي الناتج المحلي لألمانيا بالمليون دولار ، حيث زيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تؤدي إلى زيادة كمية الصادرات المصرية من البصل المجفـــف إلـــى ألمانـــيا بمقدار 0.004 طن خلال الفترة المشار إليها آنفاً ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الألماني .

بدراســـة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات البصل المجفف المصري بالجرام إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-12) بالملحق بالطـــريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنســـب الصـــور الرياضـــية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها بالنموذج التالي:-

$$\hat{Y}_i = 49 - 0.06\ X1_i + 0.004\ X2_i$$
$$(3.1)\quad (8.6)\qquad (7.5)$$
$$R^{-2} = 0.91 \qquad F = 46.2$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديـــرية لمتوسط نصيب الفرد الألماني من صادرات مصر من البصل المجفف إلى تلك السوق بالجرام في السنة I .

$X1_i$: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار /طن في السنة I .

$X2_i$:متوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار في السنة I

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد الألماني من صادرات مصر من البصل المجفف تتحدد في متوسط سعر التصـــدير المصـــري بالدولار/طن ، ومتوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الـــناتج المحلي بالدولار في نفس العام ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل

نحـــو 0.91 ، مما يعني أن حوالي 91% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد الألمانـــي مـــن صـــادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوســـط ســـعر التصـــدير المصـــري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الألمانـــي من صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق بمقدار 0.06 جرام وذلك خلال الفترة (1995-2004) . كما توجد علاقة طردية بين متوسط نصـــيب الفـــرد الألماني من صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق ومتوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار ، حيث بزيادة هـــذا المتغيـــر بمقـــدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد الألماني من البصل المجفف المصري المصدر إلى تلك السوق بمقدار 0.004 جرام وذلك خلال نفس الفتـــرة المشـــار إليها آنفاً ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المســـتخدم إحصـــائياً ، ويشـــير الشكل رقم (8) إلى الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الألماني خلال الفترة (1995-2004) .

2- السوق الهولندي :-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الهولندي على البصل المجفف المصري.

احـــتلت هولـــندا المركز الثاني بين دول العالم استيراداً للبصل المجفف المصري ، حيث استوعبت حوالي 1975 طن ،قدرت قيمتها بحوالي 2882 ألف دولار ، يمـــثل نحـــو 16% ، 15.2% علـــى الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراســـة العلاقة بين كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى الســـوق الهولـــندي كعامل تابع ، والمتغيرات التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على المتغيـــر التابع والموضحة بالجدول رقم (6-13) بالملحق بالطريقة التي اتبعتها الدراســـة ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن توضيحها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 1160 - 925.3\ X1i + 0.63\ X2i$$

$$(4.4) \quad (6.7) \quad (7.5)$$

$$R^{-2} = 0.90 \qquad F = 53$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القـــيمة التقديـــرية لإجمالي الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى هولندا بالطن في السنة I .

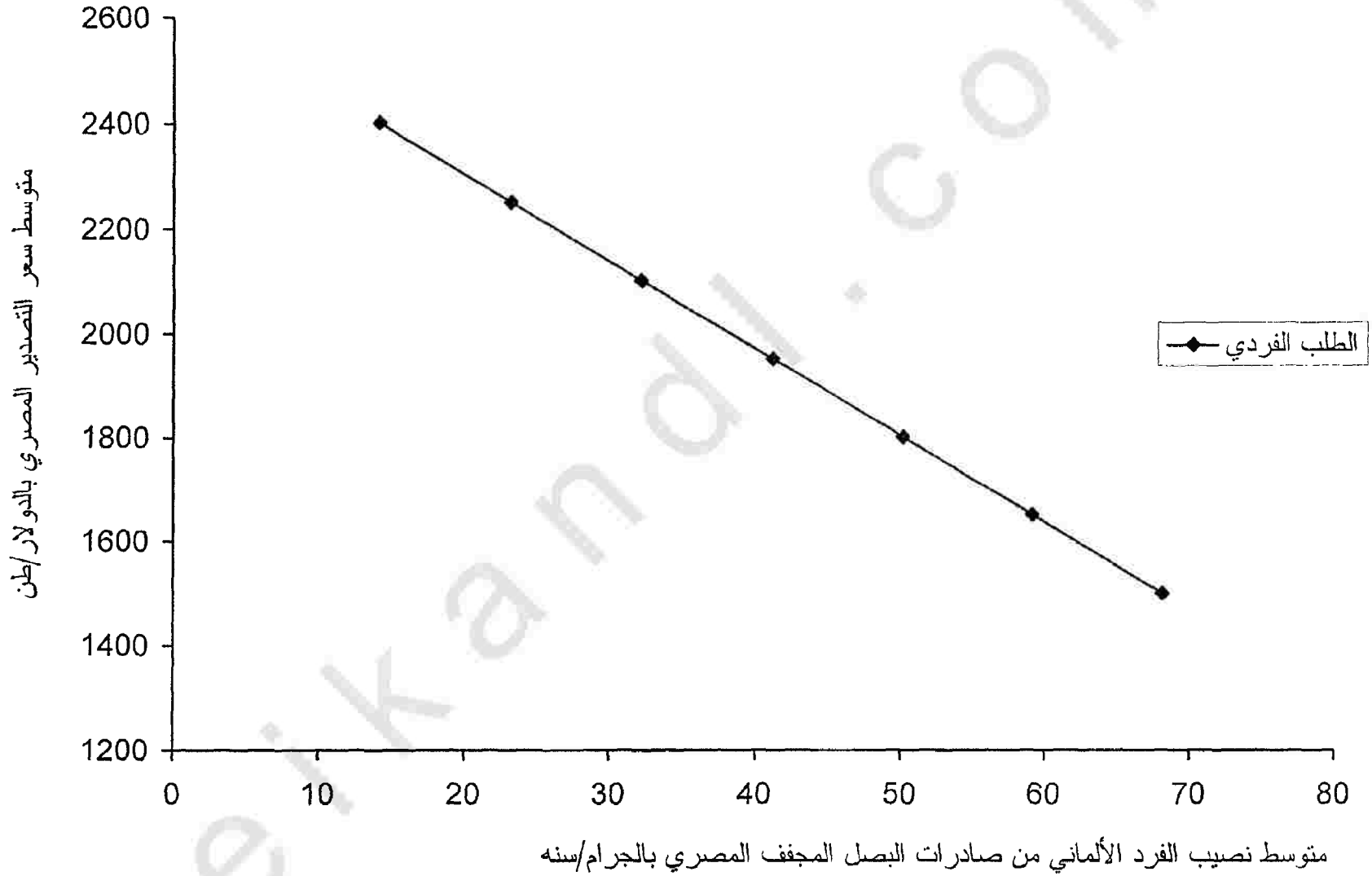

شكل رقم (8) : الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الألماني خلال الفترة (1995-2004) .

obeikandl.com

X1i : السعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) في السنة I .
X2i : إجمالي الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار في السنة i.

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف هي السعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) ، وإجمالي الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار وذلك في نفس العام ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 0.90 الأمر الذي يشير إلى أن حوالي 90% من التغيرات في كمية صادرات البصل المجفف إلى السوق الهولندي ترجع إلى العوامل التفسيرية التي اشتمل عليها النموذج .

كما أوضح النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية صادرات البصل المجفف المصري إلى هولندا والسعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تتناقص كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى تلك السوق بمقدار 925.3 طن وذلك خلال الفترة (1992-2004) . كما توجد علاقة طردية بين كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف إلى السوق الهولندي وإجمالي الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار في نفس العام ، حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة تزداد كمية صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق بمقدار 0.63 طن خلال نفس الفترة المشار إليها ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً .

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الهولندي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-13) بالملحق ، بالطريقة التي اتبعتها الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 77 - 58.3\ X1i + 0.61\ X2i$$
$$(3.8) \quad (6.5) \quad (5.7)$$
$$R^{-2} = 0.87 \qquad F = 38$$

حيث :-

$\hat{Y}_i$: القـيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات مصر من البصل المجفف إلى تلك السوق بالجرام في السنة I .

X1i : السـعر النسبي (سعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) في السنة I .

X2i: متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار في السنة I .

ويتضـح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات مصر من البصل المجفف تتحدد في السعر النسبي (سـعر تصدير مصر/سعر استيراد هولندا) ،ومتوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار ،حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.87 ، مما يعنـي أن حوالـي 87% مـن التغيرات في متوسط نصيب الفرد الهولندي من صـادرات البصـل المجفف المصري إلى تلك السوق ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والسعر النسبي (سـعر تصدير مصر/ سعر استيراد هولندا) ،وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي حـيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد الهولندي مـن صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق بمقدار 58.3 جم وذلك خلال الفترة (1992-2004) . كما توجد علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات البصل المجفف المصري إلى تلك السوق ومتوسط نصيب الفـرد الهولـندي من الدخل القومي بالدولار ، حيث بزيادة ذلك المتغير بمقدار الـوحدة يـزداد متوسـط نصيب الفرد الهولندي من البصل المجفف المصري المصـدر إلى تلك السوق بمقدار 0.61 جم وذلك خلال نفس الفترة المشار إليها آنفـاً ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً ، ويشـير الشـكل رقم (9) إلى الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الهولندي خلال الفترة (1992-2004) .

3- سوق المملكة المتحدة :-

أ- التقديـر الإحصـائي لمحددات طلب المملكة المتحدة على البصل المجفف المصري.

احـتلت المملكـة المتحدة المركز الثالث بين دول العالم استيراداً للبصل المجفـف المصـري ، حيث استوردت حوالي 1194 طن قدرت قيمتها بحوالي 1750 ألف دولار ، تمثل حوالي 9.7% ، 9.2% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسـة العلاقة بين كمية واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف المصـري بالطن كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك

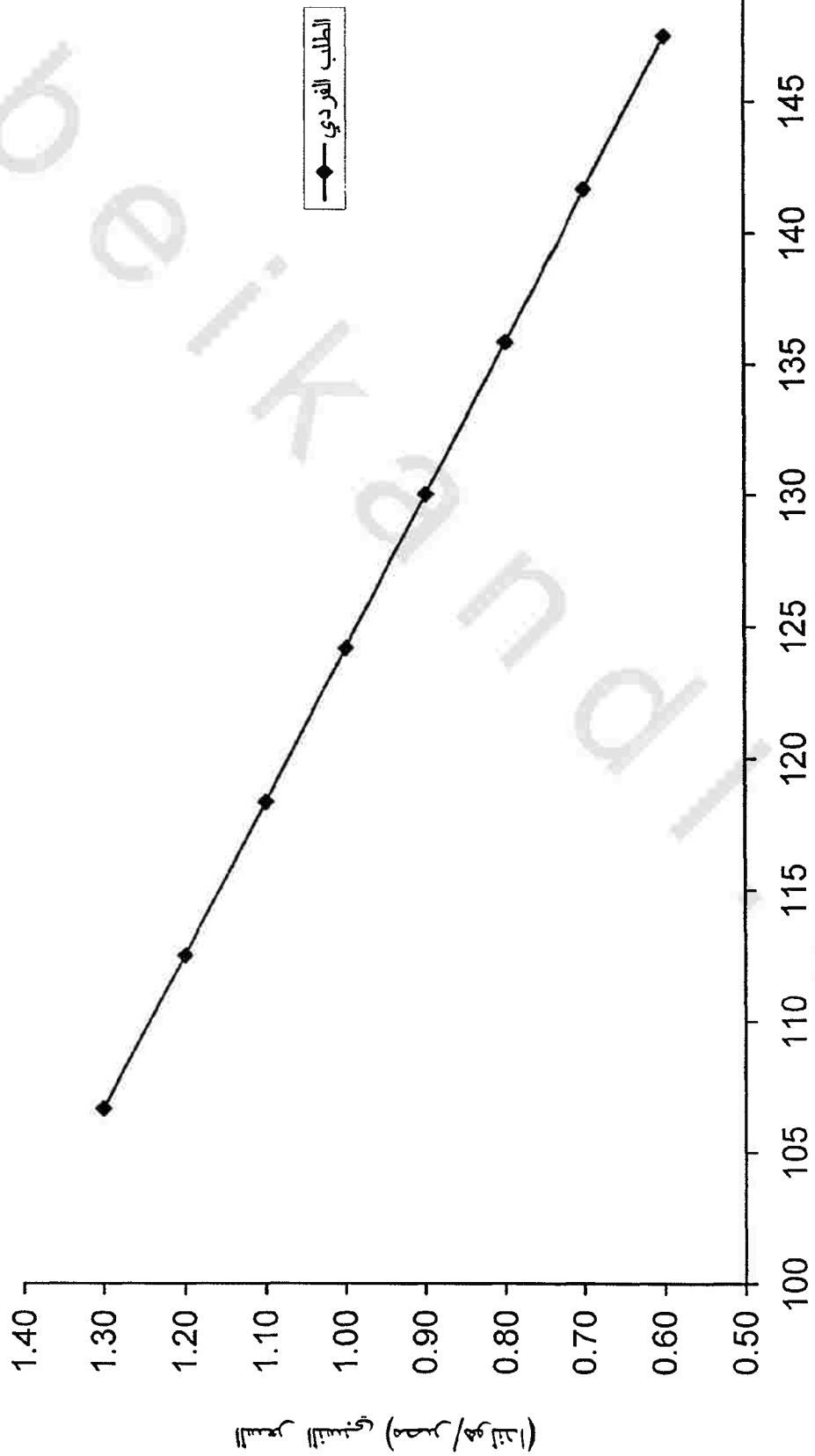

متوسط نصيب الفرد الهولندي من صادرات البصل المجفف المصري بالجرام/سنه

شكل رقم (9) : الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق الهولندي خلال الفترة (1992-2004) .

obeikandl.com

المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-14) بالملحق ، توصلت الدراسة إلى أن الصـــيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 3526 - 0.53\ X1_i - 0.9\ X2_i$$
$$(6.6) \quad (3.3) \quad (3.5)$$
$$R^{-2} = 0.63 \qquad F = 11$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لإجمالي كمية واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف المصري بالطن في السنة I .

X1i : إجمالـــي صـــادرات الهند من البصل المجفف إلى المملكة المتحدة بالطن في السنة I .

X2i : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة i.

ويشـــير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات المملكة المـــتحدة مـــن البصل المجفف المصري هي إجمالي صادرات الهند إلى المملكة المـــتحدة ، وسعر الطن المصدر من البصل المجفف المصري إلى سوق المملكة المتحدة بالدولار في نفس العام . حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.63 ممـــا يعني أن حوالي 63% من التغيرات التي تطرأ على كمية واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف المصري ترجع إلى العوامل المستقلة التي يتضمنها الـــنموذج . كما تبين من النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية واردات المملكة المـــتحدة مـــن البصـــل المجفف المصري وكل من إجمالي صادرات الهند إلى المملكة المتحدة بالطن ، وسعر الطن من البصل المجفف المصري المصدر إلى سوق المملكة المتحدة بالدولار في نفس العام . حيث بزيادة تلك المتغيرات بمقدار الـــوحدة تتـــناقص كمـــية واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف المصري بمقـــدار 0.53 ، 0.9 طن لكل منهما على الترتيب وذلك خلال الفترة (1993-2004) ، كمـــا أشـــارت قـــيمة (f) المحســـوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً.

ب- التقديـــر الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في سوق المملكة المتحدة .

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من وارداتها مـــن البصـــل المجفف المصري بالجرام كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-14) بالملحق

، بالطـــريقة التي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي أنســـب الصـــور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 59.5 - 0.015\ X1i - 0.55\ X2i$$
$$(6.3) \quad (3.1) \qquad (3.5)$$
$$R^{-2} = 0.60 \qquad F = 10$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من وارداتها من البصل المجفف المصري بالجرام في السنة I .

X1i : متوسط سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري بالدولار/طن في السنة I .

X2i: متوســـط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من إجمالي صادرات الهند من البصل المجفف بالجرام في السنة I.

ويتضـــح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفـــرد في المملكة المتحدة من وارداتها من البصل المجفف المصري تتحدد في متوسط سعر تصدير الطن من البصل المجفف المصري بالدولار/طن ،ومتوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من إجمالي صادرات الهند من البصل المجفف بالجـــرام ، حـــيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.60 ، مما يعني أن حوالـــي 60% مـــن التغيرات في متوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من وارداتها من البصل المجفف المصري ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير الـــنموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع وكل من متوسط سعر تصدير الطـــن مـــن البصل المجفف المصري بالدولار/طن ،ومتوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من إجمالي صادرات الهند من البصل المجفف بالجرام ، وهذا ما يـــتفق والمنطق الاقتصادي ،حيث بزيادة تلك المتغيرات بمقدار الوحدة يتناقص متوســـط نصـــيب الفـــرد في المملكة المتحدة من وارداتها من البصل المجفف المصـــري بمقـــدار 0.015 ، 0.55 جرام لكل منهما على الترتيب وذلك خلال الفتـــرة (1993-2004) ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المســـتخدم إحصـــائياً ، ويشير الشكل رقم (10) إلى الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في سوق المملكة المتحدة خلال الفترة (1993-2004) .

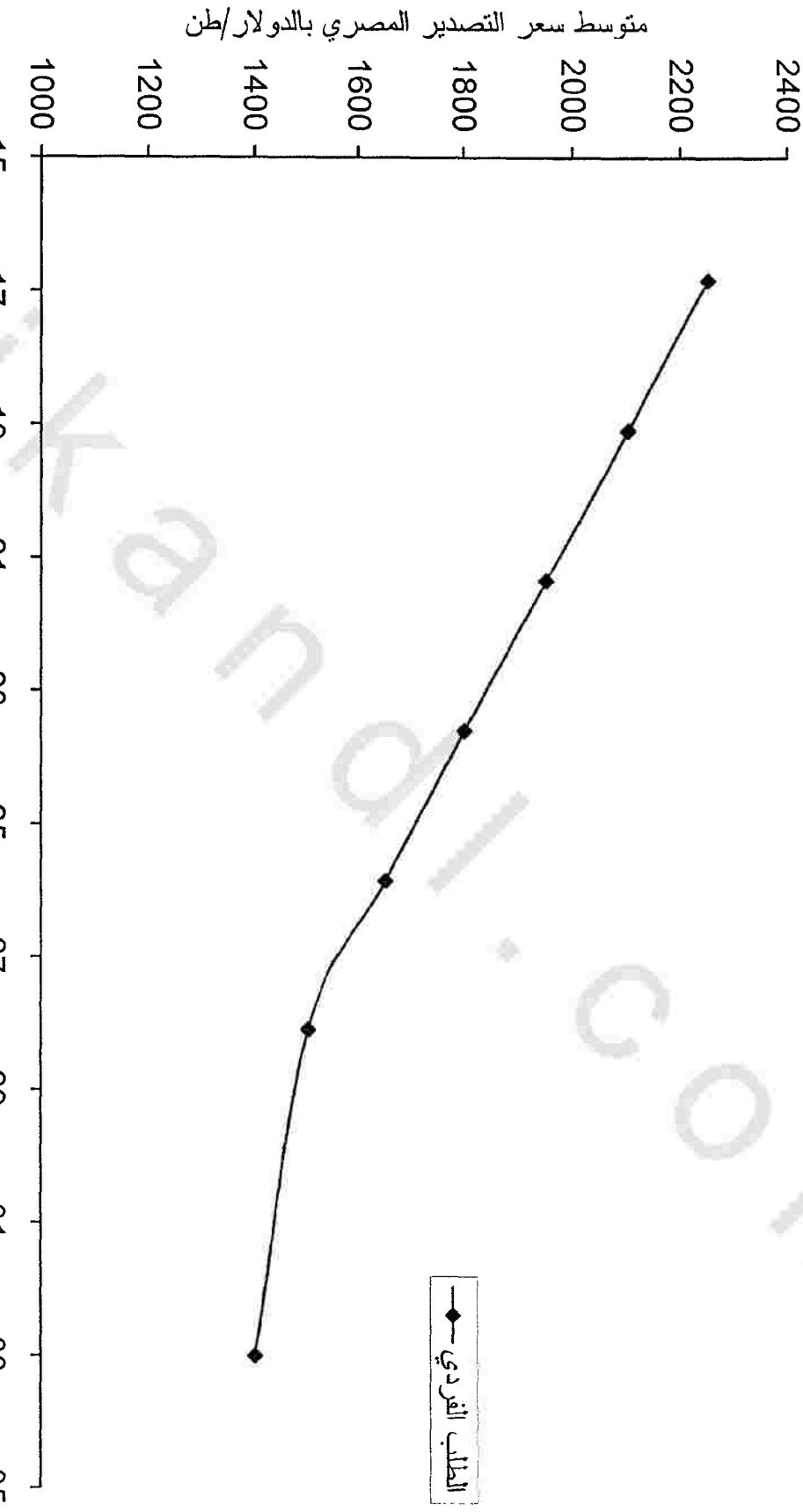

شكل رقم (10) : الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في سوق المملكة المتحدة خلال الفترة (1993-2004) .

obeikandl.com

4- السوق البلجيكي:-

أ- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب البلجيكي على البصل المجفف المصري.

احتلت بلجيكا المركز الرابع بين دول العالم استيراداً للبصل المجفف المصري ، حيث استوعبت حوالي 1010 طن ،قدرت قيمتها بنحو 1670 ألف دولار تمثل حوالي 8.2% ، 8.8% على الترتيب من إجمالي كمية وقيمة صادرات مصر من ذلك المنتج وذلك كمتوسط للفترة (2001-2005) .

وبدراسة العلاقة بين كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري كعامل تابع ،والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-15) بالملحق ، توصلت الدراسة إلى أن الصيغة الخطية هي أنسب الصيغ الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن كتابتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = -25597.4 + 0.003\ X1i + 2379.3\ X2i$$
$$(6.3) \qquad (3.1) \qquad (6.1)$$
$$R^{-2} = 0.90 \qquad F = 39$$

حيث :-

$\hat{Y}_i$: القيمة التقديرية لكمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بالطن في السنة I .

X1i : الدخل القومي في بلجيكا بالمليون دولار في السنة I .

X2i : عدد سكان بلجيكا بالمليون نسمة في السنة i.

ويشير النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري هي الدخل القومي في بلجيكا بالمليون دولار ، وعدد السكان لبلجيكا بالمليون نسمة ، حيث قدر معامل التحديد المعدل بحوالي 0.90 الأمر الذي يعني أن حوالي 90% من التغيرات في كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري ترجع إلى العوامل المستقلة التي اشتمل عليها النموذج.

كما تبين من النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري وكل من الدخل القومي في بلجيكا بالمليون دولار، وعدد سكان بلجيكا بالمليون نسمة وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي . حيث بزيادة تلك المتغيرات بمقدار الوحدة تزداد كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بمقدار 0.003 ، 2379.3 طن لكل منهما على الترتيب .وذلك خلال الفترة (1995-2004) ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً.

وفي محاولة أخرى لنفس العلاقة أمكن الوصول إلى النموذج الخطي التالي :-

$$\hat{Y}_i = 810.1 + 0.005\ X1i - 0.76\ X2i$$
$$(1.4) \qquad (3.6) \qquad (3.5)$$
$$R^{-2} = 0.75 \qquad F = 15$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لكمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بالطن في السنة I .

X1i : الدخل القومي البلجيكي بالمليون دولار في السنة I .

X2i : متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I .

ويشير هذا النموذج إلى أن أهم العوامل المؤثرة على واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري هي الدخل القومي البلجيكي بالمليون دولار ، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن . حيث قدر معامل التحديد المعدل بنحو 0.75 مما يعني أن حوالي 75% من التغيرات في كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري ترجع إلى العوامل المستقلة المتضمنة في النموذج .كما توضح نتائج النموذج وجود علاقة طردية بين كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري والدخل القومي البلجيكي ، حيث تؤدي زيادة الدخل القومي بمقدار الوحدة إلى زيادة كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بمقدار 0.005 طن . في حين تبين من نفس النموذج وجود علاقة عكسية بين كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري وسعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث يؤدي ارتفاع سعر التصدير بمقدار الوحدة إلى تناقص كمية واردات بلجيكا من البصل المجفف المصري بمقدار 0.76 طن وذلك خلال الفترة (1995-2004) ، كما أشارت قيمة (f) المحسوبة إلى معنوية النموذج المستخدم إحصائياً.

ب- التقدير الإحصائي لمحددات الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق البلجيكي.

بدراسة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري بالجرام كعامل تابع ، والعوامل التفسيرية التي يعتقد تأثيرها على ذلك المتغير التابع والموضحة بالجدول رقم (6-15) بالملحق ،بالطريقة التي اتبعتها الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن الصورة الخطية هي

أنسب الصور الرياضية تمثيلاً لتلك العلاقة والتي أمكن صياغتها في النموذج التالي :-

$$\hat{Y}_i = 81.2 + 0.005\ X1i - 0.07\ X2i$$
$$(1.5) \quad (3.4) \quad (3.6)$$
$$R^{-2} = 0.73 \qquad F = 14$$

حيث :-

$\hat{Y}_I$: القيمة التقديرية لمتوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري بالجرام في السنة I .

X1i : متوسط نصيب الفرد البلجيكي من الدخل القومي بالدولار في السنة I .

X2i: متوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن في السنة I.

ويتضح من هذا النموذج أن أهم العوامل المؤثرة على متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري تتحدد في متوسط نصيب الفرد البلجيكي من الدخل القومي بالدولار ، ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، حيث بلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو 0.73 ، مما يعني أن حوالي 73% من التغيرات في متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري ترجع إلى العوامل سالفة الذكر. كما يشير النموذج لوجود علاقة طردية بين المتغير التابع ومتوسط نصيب الفرد البلجيكي من الدخل القومي بالدولار ،وهذا ما يتفق والمنطق الاقتصادي ،حيث بزيادة هذا المتغير بمقدار الوحدة يزداد متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري بمقدار 0.005 جم وذلك خلال الفترة (1995-2004).

كما يشير النموذج لوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ومتوسط سعر التصدير المصري بالدولار/طن ، وهذا ما يتفق أيضاً والنظرية الاقتصادية ، فبزيادة ذلك المتغير بمقدار الوحدة يتناقص متوسط نصيب الفرد البلجيكي من وارداتها من البصل المجفف المصري بمقدار 0.07 جم وذلك خلال الفترة السابق الإشارة إليها ، كما أشارت قيمة (F) المحسوبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية 0.01 ، كما يشير الشكل رقم (11) إلى الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق البلجيكي خلال الفترة (1995-2004) .

مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية : -

من نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من المنتجات موضع الدراسة ، تبين أن العوامل المؤثرة في المتغير التابع حالة الطلب الفردي هي نفسها العوامل المؤثرة فيه حالة الطلب الإجمالي

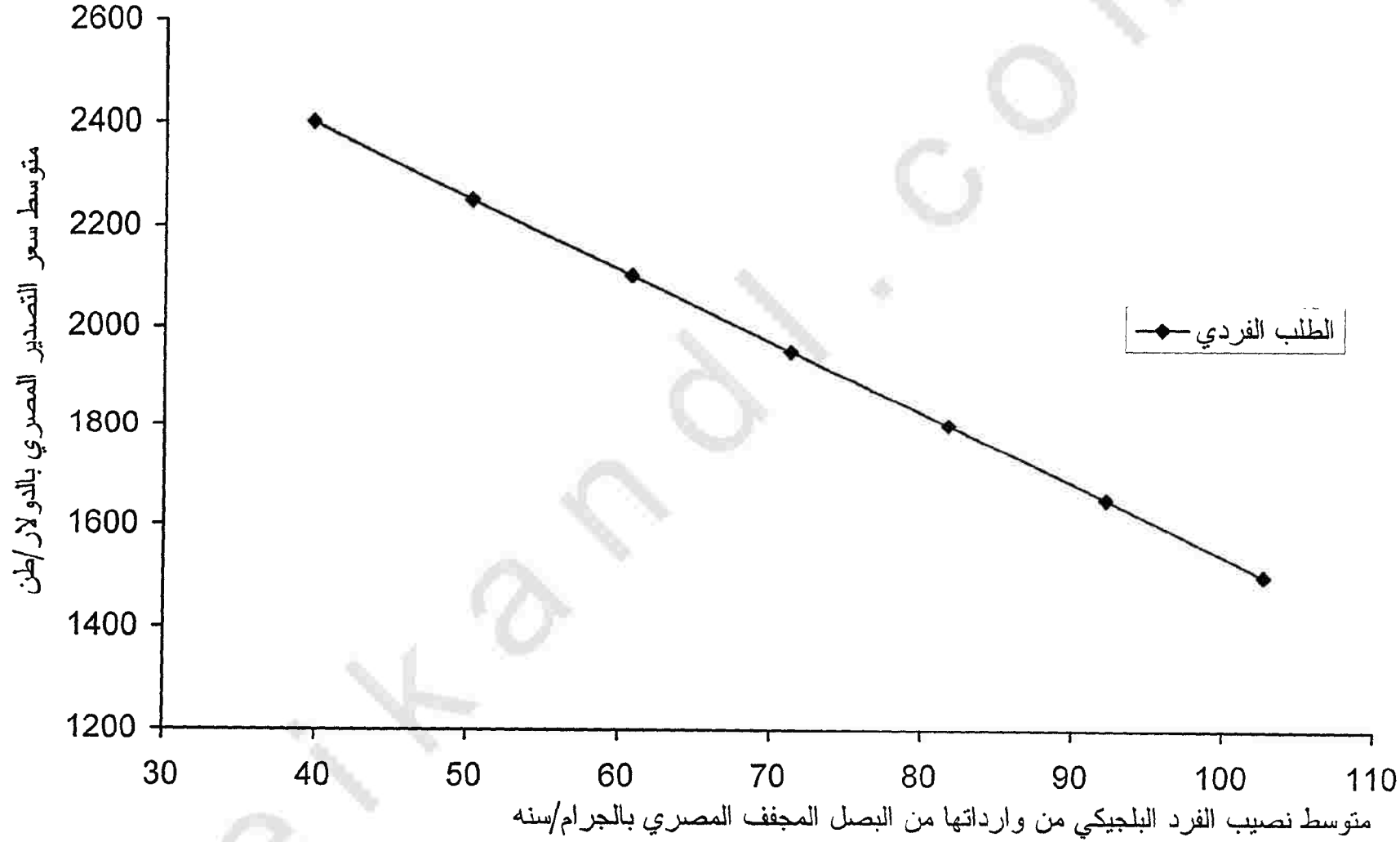

شكل رقم (11) : الطلب الفردي على البصل المجفف المصري في السوق البلجيكي خلال الفترة (1995-2004) .

obeikandl.com

بعـد ضـرب كـل منها في صورتها الفردية في عدد السكان بكل من الأسواق التقلـيدية المستوردة لتلك المنتجات ، الأمر الذي يشير إلى أن لهذه العوامل دور فعال ومؤثر في تحديد كمية الصادرات المصرية من هذه المنتجات.

أولاً : عصير الفاكهة.

يوضـح الجدول رقم (6-18) أن الطلب على عصير الفاكهة المصري فـي أسواق كل من ألمانيا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة هو طلب مرن ،ومن ثم فـإن انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، وبالتالي يمكن زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق عن طريق اتباع سياسة سعرية تهدف إلى تخفيض سعر التصدير ، الأمر الذي يؤكد أهمية تخفيض سعر التصدير المصري لزيادة الحصة السوقية لصادرات عصير الفاكهة المصري في أسواق تلك الدول .

أمـا بالنسبة للسوق الهولندي فالطلب على عصير الفاكهة المصري فيه يعـد طلباً غير مرن ، مما يؤكد عدم أهمية خفض سعر التصدير لعصير الفاكهة المصـري لـزيادة النصيب السوقي لصادرات عصير الفاكهة المصري في هذه السـوق ، وبالتالـي فـإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج والتسويق بمواصـفات عالية الجودة يمكن أن يؤدي إلى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في السنوات القادمة .

ثانياً : البطاطس المجمدة .

يوضح الجدول رقم (6-19) أن الطلب على البطاطس المجمدة المصرية فـي سوقي الإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية هو طلب غير مرن ، ومن ثم فإن انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أقـل ، وبالتالـي لا يمكن زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسـواق عـن طـريق اتباع سياسة سعرية تهدف إلى تخفيض سعر التصدير، وبالتالـي فـإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج والتسويق بمواصفات عالـية الجـودة يمكن أن يؤدي إلى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هاتين السوقين في الفترات القادمة .

أما بالنسبة للسوق الأردني فإن الطلب على البطاطس المجمدة المصرية فـيه يعـد طلباً مرناً ، مما يؤكد أهمية خفض سعر التصدير للبطاطس المجمدة

جدول رقم (6-18) : أهم النتائج المستخلصة من التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من عصير الفاكهة خلال الفترة(1990-2004).

الأسواق	مستوى الطلب	أهم العوامل المؤثرة في المتغير التابع	مرونة الطلب السعرية	نوع الطلب
العالم	العالمي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - سعر التبادل للجنيه المصري(جنيه/دولار)	-3.1	مرن
ألمانيا	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - إجمالي الناتج المحلي الألماني بالمليون دولار	-2.2	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار/سنه	-2.3	مرن
هولندا	الإجمالي	- السعر النسبي(مصر/هولندا) - الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار	-0.32	غير مرن
	الفردي	- السعر النسبي(مصر/هولندا) - متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار/سنه	-0.46	غير مرن
بلجيكا	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - إجمالي الناتج المحلي البلجيكي بالمليون دولار	-2.13	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد البلجيكي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار/سنه	-2.32	مرن
المملكة المتحدة	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - الدخل القومي للمملكة المتحدة بالمليون دولار	-3.9	مرن

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على عصير الفاكهة المصري بالدراسة .

جدول رقم (6-19) : أهم النتائج المستخلصة من التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة خلال الفترة (1994-2004).

الأسواق	مستوى الطلب	أهم العوامل المؤثرة في المتغير التابع	مرونة الطلب السعرية	نوع الطلب
العالم	العالمي	- السعر النسبي (مصر/أمريكا) - إجمالي واردات السعودية بالطن	-4.8	مرن
الأردن	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن	-2.2	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - سعر التصدير الأمريكي بالدولار/طن	-2	مرن
الإمارات العربية	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - إجمالي الناتج المحلي الإماراتي بالمليون دولار	-0.82	غير مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد الإماراتي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار/سنه	-0.85	غير مرن
السعودية	الإجمالي	- السعر النسبي (مصر/أمريكا) - إجمالي الناتج المحلي السعودي بالمليون دولار	-0.67	غير مرن
	الفردي	- السعر النسبي (مصر/أمريكا) - متوسط نصيب الفرد السعودي من إجمالي الناتج المحلي بالدولار/سنه	-0.52	غير مرن

المصدر:

جمعت وحسبت من نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة المصرية بالدراسة .

المصرية لزيادة النصيب السوقي لصادرات البطاطس المجمدة المصرية في هذه السوق .

ثالثاً : البصل المجفف .

يوضح الجدول رقم (6-20) أن الطلب على البصل المجفف المصري في سوقي ألمانيا ، وبلجيكا هو طلب مرن ، ومن ثم فإن انخفاض السعر بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، وبالتالي يمكن زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق عن طريق اتباع سياسة سعرية تهدف إلى تخفيض سعر التصدير ، ومن ثم فإن خفض سعر التصدير لهذه الأسواق يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخلها .

في حين تشير نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البصل المجفف في سوق المملكة المتحدة أن الطلب عليه يكاد يكون متكافئ المرونة ، أي أن معامل المرونة يقترب من الواحد الصحيح ، مما يؤكد عدم أهمية خفض سعر التصدير للبصل المجفف المصري لزيادة النصيب السوقي لصادرات البصل المجفف المصري في هذه السوق .

أما الطلب على الصادرات المصرية من البصل المجفف في السوق الهولندي فهو طلب غير مرن ، الأمر الذي يشير إلى عدم أهمية خفض سعر التصدير للبصل المجفف المصري كوسيلة لزيادة النصيب السوقي لصادرات البصل المجفف المصري في السوق الهولندي ، وبالتالي فإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج بمواصفات عالية الجودة يمكن أن يؤدي إلى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترات القادمة .

جدول رقم (6-20) : أهم النتائج المستخلصة من التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البصل المجفف خلال الفترة (1992 - 2004).

الأسواق	مستوى الطلب	أهم العوامل المؤثرة في المتغير التابع	مرونة الطلب السعرية	نوع الطلب
العالم	العالمي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - سعر التبادل للجنيه المصري(جنيه/دولار) - إجمالي واردات ألمانيا بالطن	-0.29	غير مرن
ألمانيا	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - إجمالي الناتج المحلي الألماني بالمليون دولار	-2.8	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد الألماني من إجمالي الناتج المحلي بالدولار/ سنه	-2.8	مرن
هولندا	الإجمالي	- السعر النسبي(مصر/هولندا) - الدخل القومي الهولندي بالمليون دولار	-0.43	غير مرن
	الفردي	- السعر النسبي(مصر/هولندا) - متوسط نصيب الفرد الهولندي من الدخل القومي بالدولار/ سنه	-0.43	غير مرن
المملكة المتحدة	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - إجمالي صادرات الهند بالطن	-1.15	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد في المملكة المتحدة من إجمالي صادرات الهند بالجرام/سنه	-1.12	مرن
بلجيكا	الإجمالي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - الدخل القومي البلجيكي بالمليون دولار	-2.7	مرن
	الفردي	- سعر التصدير المصري بالدولار/طن - متوسط نصيب الفرد البلجيكي من الدخل القومي بالدولار/سنه	-2.7	مرن

المصـــدر: جمعت وحسبت من نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على البصل المجفف المصري بالدراسة .

الفصل الثالث
إمكانية تنمية الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في أسواق الاستيراد الرئيسية .

تمهيد:

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها في الأبواب والفصول السابقة ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالتقدير الإحصائي لمحددات الطلب ، والاتجاهات الزمنية لتطور الواردات في الأسواق الرئيسية الدولية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، حيث أظهرت هذه الأبواب زيادة في واردات بعض الأسواق الدولية ، وثبات أو استقرار نسبي في غيرها ، وانخفاض مستمر في أسواق ثالثة ..... ، لذلك استهدفت الدراسة في هذا الجزء تحليل لأهم أسواق الاستيراد الرئيسية للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، وهيكل الطلب واتجاهاته ، وأوزانها النسبية كمياً وقيمياً وكذا رصد ومتابعة ذلك الطلب من حيث التزايد أو الاستقرار أو التراجع . ويمكن من خلال دراسة أسواق التصدير المصرية ومعرفة معدل نمو الطلب داخلها خلال الفترة (1999 -2004) تقسيم الأسواق إلى ثلاثة أنواع :

أ – أسواق يرتفع فيها معدل نمو الطلب

ب– أسواق يستقر فيها معدل نمو الطلب

ج– أسواق يتراجع فيها معدل نمو الطلب

حيث تم التعبير عن الطلب داخل هذه الأسواق باستخدام معدل نمو الواردات خلال فترة الدراسة .

وبدراسة معدل نمو الصادرات المصرية خلال نفس الفترة سالفة الذكر ، يمكن تقسيم أداء الصادرات المصرية إلى ثلاثة أنواع :

أ– صادرات تنمو في أسواق التصدير

ب–صادرات تستقر داخل أسواق التصدير

ج– صادرات تتراجع داخل أسواق التصدير

أولاً : عصير الفاكهة .

يوضح الشكل التالي مقارنة معدل نمو الصادرات المصرية بمعدل نمو الواردات لعصير الفاكهة في الأسواق خلال الفترة (1999–2004) . وذلك مع الأخذ في الاعتبار معدل نمو إجمالي الواردات العالمية من عصير الفاكهة البالغ نحو 4.3% خلال نفس الفترة.

	نمو الصادرات	استقرار الصادرات	تراجع الصادرات
طلب متزايد	استراليا- بلجيكا- ألمانيا- إسرائيل- إيطاليا -المملكة المتحدة - فرنسا- عمان	هولندا - السنغال- الولايات المتحدة الأمريكية-السويد	الدنيمارك- أسبانيا
طلب مستقر	سلوفينيا- الإمارات العربية	كندا- الفلبين- النمسا- المملكة العربية السعودية	اليونان
طلب متراجع	بولندا - تركيا - اليمن	-	المكسيك

1- نمو الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب :

تتسم هذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث تنمو قيمة الصادرات المصرية بمعدل أعلى من معدل نمو واردات السوق خلال الفترة محل الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى زيادة القدرات التنافسية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق و يتمثل ذلك في أسواق أستراليا ، وبلجيكا ، وألمانيا ، وإسرائيل ، وإيطاليا ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا .

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
استراليا	58	17
بلجيكا	55	6
ألمانيا	52	4.5
إسرائيل	44	12
إيطاليا	40	5
المملكة المتحدة	26	12
فرنسا	20	4.5
عمان	3.5	18

ومن الملاحظ أن معدل نمو الواردات في هذه الأسواق يرتفع عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 4.3% خلال الفترة (1999-2004).

وتضم هذه المجموعة أيضاً الأسواق التي تنمو فيها الصادرات المصرية ولكن بمعدل منخفض عن معدل نمو واردات السوق ، ويتمثل ذلك في السوق العماني. وبالتالي فإن رفع القدرات الإنتاجية لمصدري هذا البند يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترات القادمة .

2- استقرار الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب .

وتتميز هذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية (حيث لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدل نمو الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق) داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) . حيث استقرت في هذه الأسواق الصادرات المصرية ، بينما ترتفع واردات السوق ويتمثل ذلك في أسواق هولندا ، والسنغال ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والسويد.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
هولندا	0	17
السنغال	0	17
الولايات المتحدة الأمريكية	0	4.5
السويد	0	4.5

ويتبين من هذه الأسواق أن معدل نمو الواردات فيها يزيد عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 4.3% خلال الفترة (1999-2004) . وبالتالي فإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج والتسويق يمكن أن يؤدي إلى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترة القادمة.

3- تراجع الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب .

تحظى أسواق هذه المجموعة باهتمام خاص لأن الصادرات المصرية تحقق تراجعاً في حصتها السوقية داخل أسواق تتميز بارتفاع معدل الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث ينخفض معدل نمو الصادرات المصرية في هذه المجموعة ، بينما يرتفع معدل نمو واردات السوق خلال الفترة محل الدراسة. ويتمثل ذلك في سوقي الدنيمارك ، وأسبانيا.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
الدنيمارك	1-	8
أسبانيا	2-	7

ومـــن الملاحـــظ أن معدل نمو الواردات في كلاً من السوقين يرتفع عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 4.3% خلال الفترة المشار إليها آنفاً . ومن ثم فإن زيادة قدرة مصدري هذا البند على الإنتاج والتسويق يمكن أن يـــؤدي إلـــى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترة القادمة .

4- نمو الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

تتميـــز هذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتسم باستقرار معدل الطلب فيها خلال الفترة (1999- 2004) حيث لم تثبت معنوية معدلات النمو لواردات هذه الدول إحصائياً ، ويتمثل ذلك في أسواق كل من سلوفينيا ، والإمارات العربية ، واليابان.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
سلوفينيا	26	0
الإمارات العربية	20	0
اليابان	13	0

ومن ثم فإن المصدر المصري يواجه صعوبات في جانب الطلب داخل هذه الأسواق ، ولن تستطيع مصر زيادة حصتها السوقية داخل هذه الأسواق إلا على حساب المنافسين لها في هذه الأسواق.

5- استقرار الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

تتصف هذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميـــز باستقرار معدل نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، ويتمثل ذلك في أسواق كندا ، والفلبين ، والنمسا ، والمملكة العربية السعودية .

6- تراجع الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

فـــي هـــذه المجموعة تتراجع الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميز باستقرار معدل الطلب فيها ، حيث ينخفض معدل نمو الصادرات

المصـــرية داخـــل هذه الأسواق بمعدل أكبر من معدل انخفاض واردات الدولة خلال الفترة موضع الدراسة ، ويتمثل ذلك في السوق اليوناني ، حيث بلغ معدل نمو الصادرات المصرية إلى هذه السوق حوالي 5%- خلال فترة الدراسة ومن ثـــم فإن المصدر المصري الموجود داخل هذه السوق يواجه صعوبات في جانب العرض.

7- نمو الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

يلاحظ في هذه المجموعة زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بانخفاض معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حـــيث يرتفع معدل نمو الصادرات المصرية من هذا البند بينما تتراجع واردات الدولـــة خلال الفترة موضع الدراسة . ويتمثل ذلك في أسواق بولندا ، وتركيا ، واليمن . علماً بأن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية بلغ نحو 4.3% سنوياً في المتوسط خلال الفترة سالفة الذكر.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
بولندا	14	-3
تركيا	6	-2
اليمن	2	-1

ومـــن ثـــم فمـــن المفيد توجيه الصادرات المصرية من عصير الفاكهة إلى أسواق أخرى خلاف هذه الأسواق أو العمل على فصل الأداء التجاري الإيجابي لعصير الفاكهة عن الانكماش العام الموجود داخل سوق التصدير .

8- تراجع الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

يلاحـــظ فـــي هذه المجموعة تراجع الحصة السوقية للصادرات المصرية داخـــل أســـواق تتميز بانخفاض معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، وتضـــم هذه المجموعة الأسواق التي تتراوح فيها الصادرات بمعدلات أعلى وأقل من معدل انخفاض واردات السوق ويتمثل ذلك في السوق المكسيكي ، حيث بلغ معدل نمو واردات هذه السوق حوالي 17%- في حين بلغ معدل نمو الصادرات المصرية إليها نحو 6%- .

وبالتالي فإن المصدر المصري الموجود داخل هذه السوق يواجه صعوبات في جانبي الطلب والعرض .

9- أسواق أخـــرى.

هناك عدد من الدول التي لا تتوافر البيانات اللازمة لتصنيفها ضمن الدول التـــي تحقـــق الصادرات المصرية فيها نمواً أو استقراراً أو تراجعاً ولكن يمكن تصنيفها على أنها :.

أ- أســـواق يـــرتفع فيها الطلب وتتمثل هذه الأسواق في الهند ، وإندونيسيا ، وسنغافورة حيث بلغ معدل نمو واردات هذه الدول من عصير الفاكهة نحو 12% ، 9% ، 5% لكل منهم على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة .

ب- أسواق يستقر فيها الطلب وتشمل هذه الأسواق ألبانيا ، وروسيا الاتحادية ، وقطر .

ثانياً : الخضروات المجمدة .

يوضـــح الشـــكل التالـــي مقارنـــة معـــدل نمو الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة بمعدل نمو الواردات منها في مختلف الأسواق خلال الفترة (1999-2004).

	نمو الصادرات	استقرار الصادرات	تراجع الصادرات
طلب متزايد	إيطاليا- البحرين- السويد- أسبانيا- الكويت- المملكة المتحدة- الولايات المتحدة الأمريكية- فرنسا	المملكة العربية السعودية- الإمارات العربية- اليونان- النمسا- استراليا	الدنيمارك- البرتغال
طلب مستقر	إسرائيل- الصين	ألمانيا- هولندا- بلجيكا- اليابان- كندا- الأردن	لبنان- قطر
طلب متراجع	-	-	هونج كونج

1- نمو الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب :

تتســـم هـــذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميز بارتفاع معدلات الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث

تنمو قيمة الصادرات المصرية بمعدل أعلى من معدل نمو واردات السوق خلال الفتـــرة محل الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى زيادة القدرات التنافسية للصادرات المصـــرية داخـــل هـــذه الأسواق و يتمثل ذلك في أسواق إيطاليا ، والبحرين ، والسويد ، وأسبانيا ، والكويت ، والمملكة المتحدة ، وأمريكا، وفرنسا.

ومن الملاحظ أن معدل نمو الواردات في هذه الأسواق يرتفع عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 2.3% خلال الفترة (1999-2004).

وتضـــم هـــذه المجموعة أيضاً الأسواق التي تنمو فيها الصادرات المصرية ولكـــن بمعـــدل منخفض عن معدل نمو واردات السوق ويتمثل ذلك في السوق الفرنسي. وبالتالي فإن رفع القدرات الإنتاجية لمصدري هذا البند يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترات القادمة .

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
إيطاليا	16	2.4
البحرين	14	3
السويد	12	4
أسبانيا	10	2.4
الكويت	6	3
المملكة المتحدة	5	8
أمريكا	4	4.1
فرنسا	4	3

2- استقرار الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب .

وتتميـــز هـــذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية (حـــيث لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدل نمو الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق) داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) . حـــيث اســـتقرت الصادرات المصرية في هذه الأسواق ، بينما ترتفع واردات الســـوق ويتمـــثل ذلك في أسواق المملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية ، واليونان ، والنمسا ، واستراليا .

ويتبين من هذه الأسواق أن معدل نمو الواردات فيها يزيد عن معدل نمو إجمالـــي الـــواردات العالمية البالغ نحو 2.3% خلال الفترة (1999-2004) .

وبالتالي فإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج والتسويق يمكن أن يؤدي إلـــى تحســـن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترة القادمة.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
المملكة العربية السعودية	0	14
الإمارات العربية	0	8.5
اليونان	0	4
النمسا	0	3
أستراليا	0	2.8

3- تراجع الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب .

تحظى أسواق هذه المجموعة باهتمام خاص لأن الصادرات المصرية تحقق تـــراجعاً في حصتها السوقية داخل أسواق تتميز بارتفاع معدل الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث ينخفض معدل نمو الصادرات المصرية في هذه المجمـــوعة بيـــنما يرتفع معدل نمو واردات السوق خلال الفترة محل الدراسة. ويتمثل ذلك في سوقي الدنيمارك ، والبرتغال.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
الدنيمارك	-1	9
البرتغال	-36	2.9

ومـــن الملاحظ أن معدل نمو الواردات في كلاً من السوقين يرتفع عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 2.3% خلال الفترة المشار إليها آنفاً .

ومـــن ثم فإن زيادة قدرة مصدري هذا البند على الإنتاج والتسويق يمكن أن يـــؤدي إلـــى تحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترة القادمة .

4- نمو الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

تتميـــز هذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتسم باستقرار معدل الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث لم تثبت معنوية معدلات النمو لواردات هذه الدول إحصائياً ، ويتمثل ذلك في أسواق كل من إسرائيل ، والصين.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
إسرائيل	24	0
الصين	15	0

ومن ثم فإن المصدر المصري يواجه صعوبات في جانب الطلب داخل هذه الأسواق ، ولن تستطيع مصر زيادة حصتها السوقية داخل هذه الأسواق إلا على حساب المنافسين لها في هذه الأسواق.

5- استقرار الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

تتصف هذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز باستقرار معدل نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، ويتمثل ذلك في أسواق ألمانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، واليابان ، وكندا ، والمملكة الأردنية الهاشمية .

6- تراجع الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

في هذه المجموعة تتراجع الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز باستقرار معدل الطلب فيها ، حيث ينخفض معدل نمو الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق بمعدل أكبر من معدل انخفاض واردات الدولة خلال الفترة موضع الدراسة ، ويتمثل ذلك في سوقي لبنان ، وقطر ومن ثم فإن المصدر المصري الموجود داخل هذه السوق يواجه صعوبات في جانب العرض.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
لبنان	-10	0
قطر	-7	0

7- تراجع الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

تتسم هذه المجموعة بتراجع الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بتراجع معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، ويمثل هذه المجموعة سوق هونج كونج ، حيث بلغ معدل نمو واردات هذه السوق حوالي 10%- ، في حين بلغ معدل نمو الصادرات المصرية إليها نحو 6.7%- وبالتالي فإن المصدر المصري الموجود داخل هذه السوق يواجه صعوبات في جانبي الطلب والعرض .

8- أسواق أخـــرى.

هناك عدد من الدول التي لا تتوافر البيانات اللازمة لتصنيفها ضمن الدول التـــي تحقـــق الصادرات المصرية فيها نمواً أو استقراراً أو تراجعاً ولكن يمكن تصنيفها على أنها :.

أ- أســـواق يـــرتفع فـــيها الطلب وتتمثل هذه الأسواق في كوريا ، والتشيك ، وفنلندا حيث بلغ معدل نمو واردات هذه الدول من الخضر المجمدة نحو 26 % ، 5% ، 3% لكل منهم على الترتيب خلال الفترة موضع الدراسة .

ب- أســـواق يـــنخفض فيها الطلب وتتمثل في سوق روسيا الاتحادية حيث بلغ معدل النمو وارداتها من الخضر المجمدة نحو 10%- وذلك خلال الفترة (1999-2004).

ج- أسواق يستقر فيها الطلب كما هو الحال في السوق الأيرلندي.

ثالثاً : الخضر المجففة.

يوضـــح الشكل التالي مقارنة معدل نمو الصادرات المصرية من الخضر المجففـــة بمعـــدل نمو الواردات منها في مختلف الأسواق خلال الفترة (1999-2004).

	نمو الصادرات	استقرار الصادرات	تراجع الصادرات
طلب متزايد	روسيا الاتحادية- تركيا	الإمارات العربية – هولندا- إيطاليا- بولندا- الولايات المتحدة الأمريكية- الدنيمارك- فرنسا	–
طلب مستقر	أسبانيا- لبنان- أستراليا- اليابان- سلوفينيا- بلجيكا	ألمانيا- النمسا- البرازيل- إسرائيل- كندا- كوريا	الفلبين- المملكة المتحدة
طلب متراجع	ماليزيا- سنغافورة	اليونان- المملكة العربية السعودية	–

1- نمو الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب :

تتســـم هـــذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميز بارتفاع معدلات الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حيث تنمو قيمة الصادرات المصرية بمعدل أعلى من معدل نمو واردات السوق خلال

الفتـــرة محل الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى زيادة القدرات التنافسية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق و يتمثل ذلك في سوقي روسيا الاتحادية ، وتركيا.

ومن الملاحظ أن معدل نمو الواردات في هذه الأسواق يرتفع عن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية البالغ نحو 3.3% خلال الفترة (1999-2004).

وبالتالي فإن رفع القدرات الإنتاجية لمصدري هذا البند يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترات القادمة .

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
روسيا الاتحادية	44	12
تركيا	35	15

2- استقرار الصادرات في أسواق يتزايد فيها الطلب .

وتتميـــز هـــذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية (حـــيث لم تثبت المعنوية الإحصائية لمعدل نمو الصادرات المصرية داخل هذه الأســـواق) داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) . حـــيث استقرت في هذه الأسواق الصادرات المصرية ، بينما تـــرتفع واردات الســـوق ويتمـــثل ذلك في أسواق الإمارات العربية ، وهولندا ، وإيطاليا ، وبولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والدنيمارك ، وفرنسا .

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
الإمارات العربية	0	39
هولندا	0	10
إيطاليا	0	7
بولندا	0	7
الولايات المتحدة الأمريكية	0	5
الدنيمارك	0	5
فرنسا	0	4

ويتبين من هذه الأسواق أن معدل نمو الواردات فيها يزيد عن معدل نمو إجمالـــي الـــواردات العالمية البالغ نحو 3.3% خلال الفترة (1999-2004) .

وبالتالي فإن زيادة قدرة المصدر المصري على الإنتاج والتسويق يمكن أن تؤدي

إلـــى تحســـن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في الفترة القادمة.

3- نمو الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

تتميـــز هذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتسم باستقرار معدل نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) حيث لـــم تثـــبت معنوية معدلات النمو لواردات هذه الدول إحصائياً ، ويتمثل ذلك في أسواق كل من أسبانيا ، ولبنان ، واستراليا ، واليابان ، وسلوفينيا ، وبلجيكا .

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
أسبانيا	22	0
لبنان	20	0
استراليا	18	0
اليابان	12	0
سلوفينيا	10	0
بلجيكا	7	0

ومن ثم فإن المصدر المصري يواجه صعوبات في جانب الطلب داخل هذه الأسواق ، ولن تستطيع مصر زيادة حصتها السوقية داخل هذه الأسواق إلا على حساب المنافسين لها في هذه الأسواق.

4- استقرار الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

تتصف هذه المجموعة باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميـــز باستقرار معدل نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، ويتمثل ذلك في أسواق كل من ألمانيا ، والنمسا ، والبرازيل ، وإسرائيل ، وكندا ، وكوريا .

5- تراجع الصادرات في أسواق يستقر فيها الطلب .

فـــي هـــذه المجموعة تتراجع الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أســـواق تتميـــز باســـتقرار معـــدل نمو الطلب فيها ، حيث ينخفض معدل نمو الصادرات المصرية داخل هذه الأسواق بمعدل أكبر من معدل انخفاض واردات

الدولـــة خلال الفترة موضع الدراسة ، ويتمثل ذلك في سوقي الفلبين ، والمملكة المـــتحدة ومـــن ثـــم فـــإن المصدر المصري الموجود داخل هذه السوق يواجه صعوبات في جانب العرض.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
الفلبين	-8	0
المملكة المتحدة	-4.5	0

6- نمو الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

يلاحظ في هذه المجموعة زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بانخفاض معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) ، حـــيث يرتفع معدل نمو الصادرات المصرية من هذا البند بينما تتراجع واردات الدولـــة خـــلال الفتـــرة موضـــع الدراســـة . ويتمـــثل ذلك في سوقي ماليزيا ، وسنغافورة. علماً بأن معدل نمو إجمالي الواردات العالمية بلغ نحو 3.3% سنوياً في المتوسط خلال الفترة سالفة الذكر.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
ماليزيا	11	-3
سنغافورة	10	-3

ومـــن ثـــم فمن المفيد توجيه الصادرات المصرية من الخضر المجففة إلى أســـواق أخـــرى خـــلاف هـــذه الأسواق ، أو العمل على فصل الأداء التجاري الإيجابي للخضر المجففة عن الانكماش العام الموجود داخل سوق التصدير .

7- استقرار الصادرات في أسواق يتراجع فيها الطلب .

تتسم هذه المجموعة بثبات واستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية داخـــل أســـواق تتصف بتراجع معدلات نمو الطلب فيها خلال الفترة (1999-2004) وتضم هذه المجموعة سوقي اليونان والمملكة العربية السعودية .

ومن ثم يمكن للصادرات المصرية أن تتزايد حصتها السوقية داخل هذه الأسواق في الفترات القادمة.

الدول المستوردة	معدل نمو الصادرات المصرية %	معدل نمو واردات الدولة%
اليونان	0	-3
المملكة العربية السعودية	0	-3

8- أسواق أخـــرى.

هـــناك عـــدد من الدول التي لا تتوافر البيانات اللازمة لتصنيفها ضمن الدول التي تحقق الصادرات المصرية فيها نمواً أو استقراراً أو تراجعاً وتتمثل في سوقي تايلاند ، وإندونيسيا حيث بلغ معدل نمو واردات هاتين الدولتين من الخضر المجففة نحو 14% ، 4% لكل منهما على الترتيب أي أنها أسواق تتسم بارتفاع الطلب فيها خلال الفترة محل الدراسة .

مدى إتفاق أو تعارض هذه النتائج مع نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب :

أولاً : عصير الفاكهة .

أوضـــحت نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب بالجدول رقم (6-18) بالفصـــل الســـابق ، أن الطلب على عصير الفاكهة المصري يعد طلباً مرناً في أســـواق كل من ألمانيا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة ، وهو ما يتفق مع النتائج المستخلصـــة مـــن معدلات نمو الطلب والصادرات ، حيث تتسم هذه المجموعة بزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات نمـــو الطلـــب فـــيها ، أما بالنسبة للسوق الهولندي فالطلب على عصير الفاكهة المصـــري فـــيه يعد طلباً غير مرن ، وهذا أيضاً ما يتفق مع الواقع التصديري حـــيث يشـــير إلى إستقرار الصادرات المصرية الموجهة إلى هذه السوق ، مما يـــؤكد عدم أهمية خفض سعر التصدير لعصير الفاكهة المصري لزيادة النصيب الســـوقي لصادرات مصر في هذه السوق ، بل يتطلب الأمر الاهتمام بمواصفات الجـــودة وذلك لتحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه السوق في السنوات القادمة .

ثانياً : البطاطس المجمدة.

أوضـــحت نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب بالجدول رقم (6-19) بالفصـــل الســـابق ، أن الطلـــب علـــى البطاطس المجمدة المصرية في سوقي الإمـــارات العربية ، والمملكة العربية السعودية هو طلب غير مرن ، وهذا ما

يـتفق مـع النـتائج التي تم التوصل إليها ، حيث تتسم هذه المجموعة باستقرار الحصـة السـوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز بارتفاع معدلات نمو الطلـب فـيها ، ممـا يؤكد عدم أهمية خفض سعر التصدير للبطاطس المجمدة المصرية لزيادة النصيب السوقي لصادرات مصر في هذه الأسواق ، بل يتطلب الأمـر الاهـتمام بمواصـفات الجودة وذلك لتحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق في السنوات القادمة .

أما بالنسبة للسوق الأردني فإن الطلب على البطاطس المجمدة المصرية فـيه يعـد طلباً مرناً ، مما يؤكد أهمية خفض سعر التصدير للبطاطس المجمدة المصرية لزيادة النصيب السوقي لصادرات البطاطس المجمدة المصرية في هذه السوق ، إلا أن هذه النتيجة تختلف مع الواقع التصديري الذي يشير إلى أن هذه السوق تقع ضمن مجموعة تتميز باستقرار الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل أسواق تتميز باستقرار معدلات نمو الطلب فيها ، ومن ثم يمكن عن طريق تخفـيض سعر التصدير زيادة معدل نمو صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى السوق الأردني .

ثالثاً : البصل المجفف .

أوضـحت نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب بالجدول رقم (6-20) بالفصـل السابق ، أن الطلب على البصل المجفف المصري يعد طلباً مرناً في أسـواق كل من ألمانيا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة ، وهو ما يتفق مع النتائج المستخلصة من معدلات نمو الصادرات والواردات بالنسبة للسوق البلجيكي ، في حـين لا تتفق هذه النتائج بالنسبة لواقع الصادرات المصرية من البصل المجفف إلـى كل من السوق الألماني وسوق المملكة المتحدة حيث تتسم صادرات البصل المجفف المصري إلى هاتين السوقين بالاستقرار النسبي أو التراجع ، أما الطلب على الصادرات المصرية من البصل المجفف في السوق الهولندي فهو طلب غير مـرن ، وهو ما يتفق مع الواقع التصديري حيث يشير إلى إستقرار الصادرات المصـرية الموجهة إلى هذه السوق ، مما يؤكد عدم أهمية خفض سعر التصدير للبصل المجفف المصري لزيادة النصيب السوقي لصادرات مصر في هذه السوق ، بـل يـتطلب الأمر الاهتمام بمواصفات الجودة وذلك لتحسن الحصة السوقية للصادرات المصرية داخل هذه السوق في السنوات القادمة .

ملخص الدراسة وأهم النتائج

تحظـــى مسألة تنمية الصادرات باهتمام متزايد وتوضع على رأس أولويات السياسة الاقتصادية في مصر ، وبصفة خاصة في الآونة الأخيرة وذلـــك لمعالجـــة العجـــز فـــي الميزان التجاري ، والذي تزايد من حوالي 17.9 مليار جنيه في عام 1990 إلى حوالي 32.04 مليار جنيه عام 2004. وبالتالي فإن أي محاولة تستهدف زيـــادة حصـــيلة الصادرات المصرية تسهم في تحقيق أهداف التنمية وبناء اقتصاد قومـــي قوي ، وفي ظل هذا الإطار تأتي أهمية تنمية الصادرات الزراعية المصرية المصـــنعة وخاصـــة الخضر والفاكهة لتوسيع قاعدة التصدير وتنمية القيم المضافة الناتجة عن التوسع في إنتاج وتصدير الخضر والفاكهة في صورها المختلفة المجمدة أو المجففة أو المحفوظة (المعلبة) أو مركزات الفاكهة والمربات .

و يفـــيد الواقـــع التطبيقـــي أنه في حين بلغت قيمة الصادرات المصرية من الخضـــر والفاكهة نحو 1917 مليون جنيه في عام 2005 فإن الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة المصنعة لم تتجاوز قيمتها في نفس العام نحو 470 مليون جنيه ، وهو ما يعادل نحو 24.5 % من قيمة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة ، وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع الإمكانيات الإنتاجية المصرية الحالية وحجم صادرات مصر من الخضر والفاكهة .

وقـــد تمـــثلت مشـــكلة الدراســـة في تدني الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة بصفة عامة . ومن الخضر والفاكهة المصنعة بصفة خاصة ، وذلك بالرغم مـــن تزايد الطلب العالمي على المنتجات المصنعة فإن الصادرات المصرية منها لا تتزايد بالمعدلات المأمولة .إذ يكفي الإشارة إلى أن معدل التزايد في الطلب العالمي علـــى المنـــتجات الغذائية المصنعة يتجاوز سنوياً 5-10 % وهي معدلات مرتفعة للغاية بالمقارنة ومثيلتها للسلع الطازجة .

وتزداد المشكلة وضوحاً عندما يكون تزايد حجم التجارة الدولية من المنتجات المصنعة من الخضر والفاكهة على حساب مثيلتها الطازجة ، الأمر الذي يهدد تطور وتنمـــية الصـــادرات المصـــرية من تلك المنتجات إذا لم يواكب تصدير المنتجات المصـــنعة المصـــرية مثيلـــتها العالمية ، ولذلك استهدفت الدراسة التعرف على أهم محـــددات الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة المصنعة ، والتعرف على أهم

المشـــاكل التـــي تواجه منتجي ومصنعي ومصدري المنتجات الغذائية المصنعة من الخضـــر والفاكهـــة ، واقتـــراح بعض السياسات المناسبة لزيادة وتنمية الصادرات المصـــرية المســـتقبلية من تلك المنتجات . واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي مثل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والمتدرج ، والانحدار الخطي المنكسر ، والمتغيرات الانتقالية ، والتحليل العاملي .

وقد استقت الدراسة بياناتها من الجهات المعنية وكافة الهيئات والوزارات ، كما استخدمت قواعد البيانات العالمية الخاصة بشبكة الإنترنت التابعة لكل من منظمة الأغذيـــة والـــزراعة العالمية (FAO) ، والأمم المتحدة (UN) ، هذا بالإضافة إلى البيانات الأولية من نتائج استبيان تم الحصول عليها من مقابلات شخصية مع بعض المسئولين العاملين ببعض الشركات العاملة في هذا المجال .

هـــذا وقـــد احتوت الدراسة على ستة أبواب بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وملخصاً باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية هذا بالإضافة إلى الملاحق والمراجع. وقد تضمن الباب الأول في فصلين الاستعراض المرجعي للدراسات والبحوث السابقة المـــتعلقة بمجال الدراسة ، والإطار النظري للدراسة ، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلـــى قسمين رئيسين ، أولهما الرسائل والبحوث العلمية ، والثاني الدراسات الخاصة بمكاتـــب التمثيل التجاري ومجلس الوزراء والجهات الأخرى ، حيث تم استعراض عـــدد 28 دراسة وذلك خلال الفترة الزمنية (1972-2006) اشتملت على عدد 14 دراســـة خاصة بالرسائل والبحوث العلمية ، ومثلها خاصة بمكاتب التمثيل التجاري ومجلس الوزراء والجهات الأخرى ، وقد روعي تناول هذه الدراسات حسب ترتيبها الزمني وتبين منها ما يلي :-

- محدودية الدراسات التي تطرقت إلى دراسة التجارة الخارجية للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، حيث أنها لم تكن مجال اهتمام رئيسي لمعظم الدراسات ، بل كانت مجال اهتمام فرعي وهامشي في أغلب الأحيان.
- عدم اهتمام معظم الدراسات بدراسة الطلب الخارجي لتلك المنتجات ولا توقعاته ولا درجة استيعاب الأسواق المختلفة.
- لم تتعرض كافة الدراسات لدور المؤسسات التسويقية **لذا اهتمت الدراسة الحالية** بتغطية بعض أوجه القصور حسب المتاح من البيانات.

في حين **تناول الفصل الثاني** الإطار النظري للدراسة حيث استهدف هذا الفصل التعرف على مفهوم الميزة النسبية والعوامل المحددة لها ، والميزة التنافسية

والعوامل المحددة لها ، والتعرف على معايير كفاءة التجارة الخارجية ، ونماذج دعم القدرة التنافسية للصادرات وكذا التعرف على محددات الطلب العالمي على الصادرات المصرية ، وأثر مرونة العرض المحلي ، ومرونة الطلب الخارجي ، وسعر الصرف على تلك الصادرات .

أما الباب الثاني فقد تناول بعض المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية المعاصرة وعلاقتها بالقدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية ، واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول **تناول الأول** منها بعض مقومات البنية التصديرية وتأثيرها على الصادرات الزراعية المصرية ،حيث تناول هذا الفصل وسائل النقل ، والموانى المصرية وقناة السويس ، والإطار المؤسسي وتنظيم العملية التصديرية ، والإطار التشريعي للإجراءات والتشريعات المنظمة لعملية التصدير وذلك من حيث المعوقات ومقترحات التطوير ، وأخيراً أهم المعوقات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية ،والمحاور الرئيسية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية . **في حين تناول الفصل الثاني** بعض الاتفاقيات والتكتلات الدولية وأثرها على القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية ، حيث اشتمل هذا الفصل على عدة موضوعات أساسية تناولت خلفية عن الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ، من حيث نشأتها ، وأهدافها ، والجولات الرئيسية التي مرت بها ، والتحول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، والملامح الأساسية لاتفاق الزراعة ، وكذا التكتلات الاقتصادية العالمية ، وصور التكامل الاقتصادي ، ومفهومه ، وبعض نماذج التكتلات الاقتصادية في العالم ، كما تناولت تلك الموضوعات الاتفاقيات التجارية الثنائية لمصر ، والمتغيرات البيئية والتكنولوجية العالمية والتي تباشر دوراً فعالاً في تحديد القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية .أما **الفصل الثالث** فقد تناول الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها ، حيث تناول التسويق المحلي وعلاقته بالسوق الخارجي ، وتصنيف الأسواق الخارجية ، والحوافز التصديرية من حيث أشكالها ، والمعوقات التي تحد من أثارها الإيجابية .

هذا وقد تناول الباب الثالث التحليل الاقتصادي لإنتاج واستهلاك وتسويق بعض محاصيل الخضر والفاكهة المصرية ، ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول **يتناول الأول** منها اقتصاديات إنتاج بعض محاصيل الخضر والفاكهة المصرية ، حيث يوضح الأهمية الاقتصادية لحاصلات الخضر والفاكهة ، و أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور المساحة المزروعة بالخضر والفاكهة المصرية ، وكذا أهميتها النسبية

من المساحة المحصولية ، حيث تبين أن لها أثراً ايجابياً أدى إلى زيادة مساحة الخضر ، ومساحة الفاكهة ، والأهمية النسبية لمساحة الخضر والفاكهة لإجمالي المساحة المحصولية من حوالي 1325 ، 1024 ألف فدان ، يمثلا معاً نحو 18.4% من المساحة المحصولية البالغة نحو 12779 ألف فدان كمتوسط للفترة الأولى (1990-1995) وهي الفترة التي سبقت تطبيق اتفاقية الجات إلى 1675 ، 1149 ألف فدان ، يمثلا معاً نحو 20% من المساحة المحصولية البالغة حوالي 14074 ألف فدان كمتوسط للفترة الثانية (1996-2004) وهي الفترة التي شهدت تطبيق اتفاقية الجات بزيادة تمثل نحو 26.4% ، 12.2% ، 8.7% من متوسط الفترة الأولى لكل منهم على الترتيب . وقد ثبتت معنوية الفرق بين المتوسطين إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، كما تبين أن لاتفاقية الجات أثر إيجابي على تطور إنتاج الخضر والفاكهة المصرية خلال فترة الدراسة (1995-2004) حيث زاد إنتاج كل من الخضر والفاكهة من 12191 ، 5986 ألف طن كمتوسط للفترة الأولى (1990-1995) إلى حوالي 17683 ، 7626 ألف طن كمتوسط للفترة الثانية ، بزيادة تمثل نحو 45% ، 27.4% من متوسط الفترة الأولى لكل منهما على الترتيب ، هذا وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، الأمر الذي يشير إلى أن لاتفاقية الجات دور فعال في تحديد التركيب المحصولي المصري من الخضر والفاكهة . كما أوضح هذا الفصل الأثر الإيجابي لتطبيق اتفاقية الجات على تطور القيمة النقدية لمحاصيل الخضر ، والفاكهة المصرية ، وقيمة الناتج الزراعي القومي خلال فترة الدراسة (1990-2004) حيث زادت من نحو 4070 ، 4562 ، 35233 مليون جنيه كمتوسط للفترة الأولى (1990-1995) إلى حوالي 8154 ، 9622 ، 74778 مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية (1995-2004) بزيادة تمثل نحو 100% ، 111% ، 112% من متوسط الفترة الأولى لكل منهم على الترتيب ، وقد ثبتت معنوية الفرق بين المتوسطين إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وبدراسة تطور إنتاج بعض أصناف الخضر والفاكهة المصرية خلال الفترة (1990 -2004) تبين أن مساحة محاصيل الخضر موضع الدراسة (البطاطس ، والبصل ، والفاصوليا الخضراء ، والثوم ، والبامية ، والملوخية ، والخرشوف ، والفراولة) أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدلات سنوية بلغت نحو 1.38 ، 1.64 ، 2.1 ، 0.5 ، 0.4 ، 0.132 ، 0.32 ، 0.24 ألف فدان تمثل حوالي 0.7% ، 1.1% ، 4.8% ، 1.8% ، 2.8% ، 1.4% ، 4.6% ، 4.4% من المتوسط السنوي لمساحة هذه

المحاصيل والبالغ نحو 205 ، 149 ، 43.7 ، 28.1 ، 14.1 ، 9.61 ، 6.9 ، 5.5 ألف فدان على الترتيب . وهذه الزيادة مؤكدة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 لكافة محاصيل الدراسة فيما عدا محاصيل البطاطس ، والبصل ، والثوم ، مما يشير إلى الاستقرار النسبي لمساحة هذه المحاصيل خلال فترة الدراسة . ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر موضع الدراسة خلال فترة الدراسة (1990-2004) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المنكسر فقد أوضحت نتائج التقدير أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على المساحة المزروعة بكل من الثوم ، والبامية ، والخرشوف ، والفراولة ، وهذا الأثر معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير كل من المتغير الانتقالي أو المتغير الانتقالي المرجح لسنه تطبيق الاتفاقية أو كلاهما . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور إنتاج محاصيل الخضر (البطاطس ، والبصل ، والفاصوليا الخضراء ، والثوم ، والبامية ، والفراولة) تبين أن هناك اتجاهاً عاماً تصاعدياً في إنتاج هذه المحاصيل بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً قدرت بحوالي 44.5 ، 72.7 ، 9.1 ، 5.91 ، 3.77 ، 4.52 ألف طن تمثل نحو 2.3% ، 5.5% ، 4.8% ، 2.5% ، 2.3% ، 9% من المتوسط السنوي لإنتاج هذه المحاصيل البالغ نحو 1894.8 ، 1327.5 ، 191 ، 239.7 ، 85.1 ، 50.3 ألف طن على الترتيب ، أما بالنسبة لإنتاج محصولي الملوخية والخرشوف فتشير نتائج الاتجاه الزمني العام أنهما أخذتا الصورة التكعيبية،الأمر الذي يشير إلى أن الإنتاج أخذ في التذبذب ما بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة . ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور إنتاج محاصيل الخضر موضع الدراسة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المنكسر فقد أوضحت نتائج التقدير أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على إنتاج كل من البصل ، والثوم ، والبامية ، والخرشوف ، والفراولة وهذا الأثر معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير كل من المتغير الانتقالي أو المتغير الانتقالي المرجح لسنه تطبيق الاتفاقية أو كلاهما . أما بالنسبة لمحاصيل الفاكهة موضع الدراسة (المانجو ، والجوافة ، والمشمش ، والبرتقال) فقد تبين أن مساحة كل من المانجو والمشمش أخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً قدرت بنحو 5.9 ، 1.3 ألف فدان تمثل نحو 7.5% ، 10.3% من المتوسط السنوي لمساحة هذين المحصولين والبالغ نحو 78.5 ، 12.6 ألف فدان

لكل منهما على الترتيب ، أما بالنسبة للمساحة المزروعة بالجوافة فتشير نتائج الاتجاه الزمني العام أنها أخذت الصورة التربيعية ، وهو ما يشير إلى اتجاه المساحة المزروعة بالجوافة نحو التناقص في الفترة الأولى ، ثم اتجاهها بعد ذلك نحو التزايد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.3 ألف فدان وذلك خلال الفترة (1999-2004) .في حين تبين أن مساحة البرتقال أخذت الصورة التكعيبية ، الأمر الذي يشير إلى اتجاه المساحة المزروعة بالبرتقال نحو الزيادة في الفترة الأولى ، ثم اتجاهها بعد ذلك نحو التناقص بمعدل سنوي معنوي إحصائياً ، وأخيراً اتجهت المساحة إلى التزايد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.78 ألف فدان وذلك خلال الفترة (2001-2004) . ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة موضع الدراسة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المنكسر ، فقد أوضحت نتائج التقدير أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على المساحة المزروعة بكل من المانجو ، والجوافة ، والمشمش وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير المتغير الانتقالي المرجح لسنة تطبيق الاتفاقية ، في حين تبين أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على المساحة المزروعة بالبرتقال وهذا الأثر معنوي إحصائياً ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة السالبة لتأثير المتغير الانتقالي المرجح لسنه تطبيق الاتفاقية . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور إنتاج محاصيل الفاكهة تبين أن هناك اتجاهاً عاماً تصاعدياً في إنتاج كل من المانجو ، والمشمش ، والبرتقال بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 ، قدرت بحوالي 14.9 ، 3.5 ، 17 ألف طن تمثل نحو 6.2% ، 6.4% ، 1.1% من المتوسط السنوي البالغ نحو 242.2 ، 54.3 ، 162.6 ألف طن على الترتيب . أما بالنسبة لإنتاج الجوافة فتشير نتائج التقدير الإحصائي أنها أخذت الصورة التربيعية ، الأمر الذي يشير إلى اتجاه الكمية المنتجة من الجوافة نحو الانخفاض في الفترة الأولى ، ثم اتجاهها نحو التزايد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 2.2 ألف طن وذلك خلال الفترة (1999-2004) . ولدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور إنتاج محاصيل الفاكهة موضع الدراسة (المانجو ، والجوافة ، والمشمش ، والبرتقال) خلال فترة الدراسة (1990-2004) باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المنكسر ، فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على إنتاج الجوافة ، وهذا الأثر معنوي إحصائياً

عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير المتغير الانتقالي المرجح لسنة تطبيق الاتفاقية .

في حين تناول الفصل الثاني استهلاك بعض محاصيل الخضر والفاكهة المصرية ، حيث تناول بالدراسة العوامل المحددة لاستهلاك محاصيل الخضر والفاكهة ، وبدراسة العوامل الاجتماعية تبين أن :-

- متوسط الإنفاق الفردي على الطعام والشراب في محافظات الحدود أكبر منه في محافظات الوجه البحري أو القبلي سواء في الريف أو الحضر .
- متوسط الإنفاق الفردي على الطعام والشراب ينخفض بزيادة عدد أفراد الأسرة في الحضر والريف على السواء .
- نسبة الإنفاق على مجموعة الفاكهة الطازجة والمجففة تزيد في الحضر عن الريف بصفة عامة .
- نسبة الإنفاق على مجموعة الخضر الطازجة والمجمدة والمعلبة تأتي في المركز الأول في جميع المتغيرات المدروسة ، في حين تأتي مجموعة الفاكهة الطازجة والمجففة في المركز الثاني .
- نسبة الإنفاق على مجموعة الخضر الطازجة والمجمدة والمعلبة ، ومجموعة الفاكهة الطازجة والمجففة تأتي في المركز الثالث ، والسادس على الترتيب بالنسبة لجميع مجموعات الغذاء الرئيسية .
- نسبة الإنفاق على مجموعة البقول الجافة والمعلبة تزيد في حالة النشاط الزراعي لرب الأسرة في الحضر والريف على السواء .

مما سبق تبين أن للعوامل الاجتماعية أثر هام على نسبة الإنفاق الفردي على مجموعات الغذاء موضع الدراسة ، وبدراسة العوامل الاقتصادية تبين :-

- وجود علاقة طردية بين الدخل الفردي السنوي والإنفاق على المجموعات الغذائية في كل من الحضر والريف(البقول الجافة والمعلبة – الخضروات الطازجة والمعلبة والمجمدة – الفاكهة الطازجة والمجففة – السكر والمربى والشربات)
- أن المرونة الإنفاقيه قدرت بنحو 1.14 لمجموعة الفاكهة الطازجة والمجففة في الريف مما يعني أنها سلع كمالية ، في حين قدرت المرونة الإنفاقية لباقي المجموعات الغذائية بأقل من الواحد الصحيح في الحضر والريف على السواء مما يعني أنها سلع ضرورية.

- كما تبين أن متوسط استهلاك الفرد من كل من البطاطس ، والبصل ، والفاصوليا الخضراء ، والثوم ، والبامية ، والفراولة أخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو 0.2 ، 0.6 ، 0.09 ، 0.03 ، 0.03 ، 0.05 كجم ، إلا أنه لم تثبت معنويته بالنسبة لمحصولي البطاطس والثوم . وأخذ في التذبذب بين الزيادة والنقصان (الصورة التكعيبية) بالنسبة لكل من الملوخية والخرشوف.
- كما تبين أن متوسط استهلاك الفرد من كل من المانجو والمشمش أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي بلغ نحو 0.2 ، 0.04 كجم يمثل نحو 5.9% ، 5 % من متوسط استهلاك الفرد خلال فترة الدراسة لكل منهما على الترتيب
- في حين أخذ متوسط استهلاك الفرد من كل من الجوافة والبرتقال اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوي بلغ نحو 0.07 ، 0.3 كجم يمثل نحو 2.2% ، 1.4% من متوسط استهلاك الفرد خلال فترة الدراسة لكل منهما على الترتيب .
- كما تبين أنه ليس لتطبيق اتفاقية الجات أي أثر على متوسط استهلاك الفرد من محاصيل الخضر والفاكهة موضع الداسة .

أما الفصل الثالث فقد تناول التسويق المحلي والخارجي لبعض محاصيل الخضر والفاكهة المصرية ، حيث تناول الهيئات التسويقية في جمهورية مصر العربية ، والسلوك السوقي وأساليب البيع لحاصلات الخضر والفاكهة ، وبدراسة الهوامش التسويقية وعلاقتها بالتكاليف التسويقية لبعض محاصيل الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، فقد تبين أن نصيب زراع البطاطس والبصل والفاصوليا الخضراء والثوم والبامية والفراولة من سعر التجزئة كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) قد بلغ حوالي 58.3% ، 38% ، 39% ، 21% ، 50% ، 53% وبذلك فقد حقق الوسطاء خلال المراحل التسويقية المختلفة نصيباً قدره 38.3% ، 58% ، 56.4% ، 75% ، 50% ، 47% كمتوسط للفترة المذكورة. وتشير نتائج تقدير الكفاءة التسويقية لمحاصيل الخضر موضع الدراسة أن التكاليف التسويقية تفوق مثيلتها الإنتاجية حيث بلغت الكفاءة التسويقية حوالي 48% ، 30% ، 29% ، 14% ، 31 % ، 35.4% كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) لمحاصيل الخضر سالفة الذكر على الترتيب . أما بالنسبة لمحاصيل الفاكهة فقد تبين أن نصيب زراع كل من المانجو والجوافة والمشمش والبرتقال من سعر التجزئة بلغ حوالي 66% ، 71.3%

، 54% ، 66% وبذلك فقد حقق الوسطاء خلال المراحل التسويقية المختلفة نصيباً قدره 28.4% ، 25.6% ، 41.1% ، 32% كمتوسط لفترة الدراسة (1990-2004) لمحاصيل الفاكهة موضع الدراسة على الترتيب . في حين تشير نتائج تقدير الكفاءة التسويقية أنها بلغت نحو 45.7% ، 75.5% ، 34% ، 66.1% كمتوسط للفترة المذكورة الأمر الذي يشير إلى أن التكاليف التسويقية تفوق مثيلتها الإنتاجية لكافة محاصيل الخضر والفاكهة موضع الدراسة عدا محصولي الجوافة والبرتقال . وبدراسة الفاقد لمحاصيل الخضر والفاكهة (البطاطس ، البصل ، الفاصوليا الخضراء ، الثوم ، البامية ، الملوخية ، الخرشوف ، الفراولة ، المانجو ، الجوافة ، المشمش ، البرتقال) فقد تبين أنها تمثل نحو 9.5% ، 3.9% ، 9.7% ، 5.2% ، 9.8% ، 13.2% ، 8.1% ، 14.4% ، 10.1% ، 13% ، 10.9% ، 9.6% من إجمالي إنتاج هذه الحاصلات على الترتيب . الأمر الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الفاقد والتالف من محاصيل الخضر والفاكهة حيث تزيد عن الكمية المصدرة والموجهة للتصنيع لغالبية هذه الحاصلات ، ومن ثم يتضح ضرورة الاهتمام بتقليل هذا الفاقد ولن يتحقق ذلك الأمر إلا من **خلال الاتجاه نحو التصنيع** .

وبدراسة الأهمية النسبية لقيمة صادرات الخضر والفاكهة تبين أن هناك تناقص في الأهمية النسبية لصادرات الخضر والفاكهة خلال فترة الدراسة (1990-2004) سواء بالنسبة للصادرات الزراعية أو الصادرات الكلية المصرية ، ومن ثم يتطلب الأمر تنويع الصادرات من الخضر والفاكهة لزيادة أهميتها النسبية بالنسبة للصادرات الزراعية أو الكلية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بعملية التصنيع.

وعند دراسة هيكل الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (2000-2004) تبين أن قيمة الصادرات من القطن الخام ، ومجموعة الحبوب متمثلة في الأرز بصفة أساسية تمثل نحو 65% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية ، الأمر الذي يؤكد وجود خلل هام ورئيسي في هيكل الصادرات الزراعية المصرية من حيث التنوع والتعدد. أما بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الخضر والفاكهة ، فقد تبين أن الأسواق الرئيسية لها تنحصر في أسواق الاتحاد الأوروبي ، والأسواق العربية بالدرجة الأولى حيث يمثلا معاً ما يقرب من 83.5% من جملة صادرات الخضر والفاكهة المصرية كمتوسط للفترة (1999-2004) . وبدراسة تطور كمية وقيمة الصادرات والكفاءة التصديرية لمحاصيل الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، تبين أن نسبة صادرات الخضر والفاكهة لا تتجاوز نحو 3% من إجمالي

كمية الإنتاج من الخضر والفاكهة خلال الفترة (1990-2004) وهذه النسبة لا تتناسب وظروف الإنتاج المصري ، وبدراسة الكفاءة التصديرية تبين تناقص الكفاءة التصديرية لمعظم حاصلات الخضر والفاكهة موضع الدراسة خلال الفترة (1990-2004) الأمر الذي يشير إلى أن عمليات تصدير الخضر والفاكهة الطازجة تواجه العديد من المشاكل والتي لا سبيل إلى مواجهتها والخروج منها إلا بالاتجاه نحو التصنيع ، فالإنتاج والتصنيع الزراعي وجهان لعملة واحدة تقل قيمة أي منهما دون الأخر ، الأمر الذي يتطلب ضرورة التنسيق بين خطط التصنيع وخطط الإنتاج الزراعي ، حيث أنها تعد من أهم المشاكل التي تواجه تقدم الصناعات الغذائية في مصر . ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية الصادرات من الخضر والفاكهة المصرية ، فقد تبين أن لها أثراً إيجابياً على كمية صادرات الفاكهة المصرية ، وهذا الأثر مؤكد إحصائياً ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة الموجبة لتأثير كل من المتغير الانتقالي ، والمتغير الانتقالي المرجح . وبدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الصادرات والكفاءة التصديرية لمحاصيل الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، فقد تبين أن هناك أثراً سلبياً على سعر تصدير الطن من البطاطس المصرية بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وكمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل المجفف ، وسعر تصدير الطن من الفاصوليا الخضراء المصرية بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وسعر تصدير الثوم المصري بالسعر الثابت ، وقيمة صادرات البامية المصرية ، وقيمة صادرات الخرشوف المصري وسعر تصدير الطن بالسعر الثابت ، وكذا الكفاءة التصديرية وكمية وقيمة الصادرات المصرية من الفراولة وسعر تصدير الطن بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وكمية صادرات مصر من الجوافة وكمية وقيمة الصادرات من المشمش ، وسعر تصدير الطن بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية . في حين تبين أن لتطبيق اتفاقية الجات أثراً إيجابياً ومؤكد إحصائياً بالنسبة لكل من الكفاءة التصديرية للثوم المصري ، وسعر تصدير الطن من البامية بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وسعر تصدير الطن من المانجو بالسعر الثابت ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وسعر تصدير الطن من الجوافة ، وكذا كفاءتها التصديرية ، وكمية وقيمة الصادرات وسعر تصدير الطن من البرتقال بالسعر الثابت.

أما **الباب الرابع** فقد تناول التحليل الاقتصادي لإنتاج واستهلاك وتسويق بعض المنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ،واشتمل هذا الباب على فصلين ، **تناول الأول منهما** التحليل الاقتصادي لإنتاج واستهلاك بعض المنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ، حيث تعرض للصناعات الغذائية وأهميتها النسبية في الاقتصاد المصري وأهمية الاتجاه نحو التصنيع حيث تبين أنه على الرغم من الأهمية النسبية للخضر والفاكهة في الزراعة المصرية إذ بلغت نسبة مساحة الخضر والفاكهة نحو 19.4% من المساحة المحصولية كمتوسط للفترة (1990-2004) إلا أن نسبة ما يتم تصنيعه منها ضئيل ، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة إنتاج الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة بالأسعار الثابتة نحو 166 مليون جنيه يمثل نحو 3% فقط من إجمالي قيمة الصناعات الغذائية والتي بلغت قيمتها نحو5316 مليون جنيه وذلك خلال الفترة (1990-2004) . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الصناعات الغذائية بالأسعار الثابتة ، تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 147.2 مليون جنيه يمثل نحو 2.8% من المتوسط السنوي لقيمة الصناعات الغذائية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2004) والبالغ نحو 5316 مليون جنيه . وبدراسة الاتجاه الزمني العام لكمية الإنتاج من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة فقد تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 11.2 ألف طن يمثل نحو 7.6% من المتوسط السنوي لكمية الإنتاج من الصناعات الغذائية الخضرية والفاكهية خلال فترة الدراسة والبالغ نحو 148 ألف طن . ويتضح مما سبق أن متوسط الكميات المنتجة من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة خلال فترة الدراسة (1990-2004) قد بلغ نحو 148 ألف طن ، ومن ثم فإن نسبة ما تم استخدامه من إنتاج الخضر والفاكهة الطازجة في تلك الصناعات تراوح ما بين 1.1 - 1.9% من متوسط الكميات المنتجة من حاصلات الخضر والفاكهة خلال فترة الدراسة ، وذلك بافتراض أن نسبة الفقد في تلك الصناعات تتراوح بين 35 - 50% ، كما تبين أن قيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية الخضرية والفاكهية بالأسعار الثابتة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 12 مليون جنيه يمثل نحو 7.2% من المتوسط السنوي لقيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة بالأسعار الثابتة والبالغ حوالي 166 مليون جنيه خلال فترة الدراسة . وبدراسة أثر تطبيق اتفاقية

الجات على تطور كمية وقيمة الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة خلال الفترة (1990-2004) تبين أن لها أثراً سلبياً على كمية الإنتاج من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة وأخر إيجابياً على قيمة الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة بالأسعار الثابتة وكذا نسبتها لإجمالي قيمة الصناعات الغذائية وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 . كما تبين من دراسة الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الغذائية أن العصائر والشربات ، والمربى والكمبوت والمرملاد ، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة تمثل نحو 34% ، 11% ، 19% ، 8% من إجمالي قيمة الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة ، أي أن هذه المجموعات الأربع مجتمعة تمثل نحو 72% من إجمالي قيمة الصناعات الغذائية . في حين تبين من دراسة الأهمية النسبية لقيمة صادرات منتجات الصناعات الغذائية الخضرية والفاكهية أن مجموعة الخضروات المجمدة تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات حيث بلغت حوالي 137.4 مليون جنيه تمثل نحو 38.7% من إجمالي قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة والبالغ حوالي 355.4 مليون جنيه كمتوسط للفترة (2001-2005) ، يليها الخضر المجففة حيث بلغت قيمة صادراتها كمتوسط للفترة المذكورة 119.7 مليون جنيه تمثل نحو 33.7% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية القائمة على الخضر والفاكهة خلال نفس الفترة ، أما مجموعة العصائر والشربات فتأتي في المرتبة الثالثة بقيمة صادرات بلغت نحو 67.2 مليون جنيه تمثل نحو 18.9% من إجمالي قيمة الصادرات خلال نفس الفترة . في حين تأتي مجموعات الخضر والبقول المحفوظة والمخللة ، والمربى والكمبوت والمرملاد ، والفاكهة المحفوظة ، ومنتجات الطماطم في المراتب من الرابعة وحتى السابعة ، بنسب تمثل نحو 6.2% ، 1.6% ، 0.5% ، 0.4% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية الخضرية والفاكهية خلال فترة الدراسة على الترتيب .أي أن قيمة الصادرات من العصائر، والمربات ، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة يشكل ما يقرب من 93% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية الخضرية والفاكهية والبالغ نحو 355.4 مليون جنيه خلال الفترة (2001-2005). وبدراسة تطور الإنتاج من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة تبين أن كمية الإنتاج من العصائر والشربات ، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت

نحو 5.03 ، 3.4 ، 0.8 ألف طن تمثل نحو 11.4% ، 11.3% ، 6.2% من المتوسط السنوي لكمية الإنتاج البالغ نحو 44 ، 36 ، 13 ألف طن لكل منهم على الترتيب خلال الفترة (1990-2004). أما بالنسبة لمجموعة المربى والكمبوت والمرملاد فقد تبين أنها أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل يمثل نحو 4.3% من متوسط كمية الإنتاج البالغ نحو 22 ألف طن خلال نفس الفترة . كما تبين أن متوسط سعر الطن بالأسعار الثابتة أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً بالنسبة للعصائر والمربى بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 2.6% ، 6.7% من المتوسط السنوي لسعر الطن البالغ حوالي 1126 ، 1058 جنيه لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (1990-2004) . كما تبين أن متوسط سعر الطن بالأسعار الثابتة أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بالنسبة للخضروات المجمدة ، والخضر المجففة بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 17.5، 42.9 جنيه/طن يمثل نحو 1.9% ، 3.4% من المتوسط السنوي لسعر الطن البالغ نحو 927 ، 1244 جنيه/طن لكل منهما على الترتيب . ولبيان أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الإنتاج من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المنكسر عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة ، حيث تبين أن لها أثراً إيجابياً على كل من كمية وقيمة الإنتاج من العصائر والشربات بالسعر الجاري ، ومتوسط سعر الطن بالسعرين الجاري والثابت ، وبالنسبة للمربى فقد كان لها أثراً سلبياً على كمية الإنتاج ، في حين كان لها أثراً إيجابياً على كل من قيمة الإنتاج من المربى ومتوسط سعر الطن بالأسعار الجارية والثابتة ، أما الخضروات المجمدة فقد كان لتطبيق اتفاقية الجات أثراً سلبياً على كمية الإنتاج ، وكذا متوسط سعر الطن بالسعرين الجاري والثابت . أما الخضر المجففة فقد كان لتطبيق اتفاقية الجات أثراً سلبياً على كمية الإنتاج ، وكذا قيمتها بالأسعار الجارية والثابتة وهذا الأثر مؤكد إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 . كما تبين أن نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطاقة المتاحة بلغت نحو 71% ، 51% ، 72% ، 68% **الأمر الذي يشير إلى وجود طاقات عاطلة** قدرت بنحو 29% ، 49% ، 28% ، 32% لكل من العصائر، والمربى ، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة على الترتيب .كما تناول هذا الفصل عرضاً لأهم محددات إنتاج المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة والعوامل المحيطة بها ، وكذلك الفرص والإمكانيات المتاحة للتوسع في تلك الصناعة ، حيث تبين أن هناك منظومة متكاملة من العوامل التي تتكاتف جميعاً نحو عدم

وصول تلك الصناعة إلى الوضع المأمول لها ، فهناك مجموعة من العوامل المتعلقة بالإنتاج من الخضر والفاكهة الطازجة وخاصة في نوعية ذلك الإنتاج وليس في كميته أو وفرته ، فالخامات من الخضر والفاكهة الطازجة التي تدخل عملية التصنيع يجب أن تكون ذات جودة عالية لأن ذلك يؤثر على جودة المنتج ونسبة الفاقد أثناء عملية التصنيع ، ويؤدي عدم توافر مستوى الجودة المطلوبة في الخامات الطازجة إلى منتجات رديئة غير مقبولة من المستهلك ، أما فيما يخص العوامل المتعلقة بالتصنيع فتكمن المشكلة في نوعية المنتج في حد ذاته وخاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا عملية التصنيع والتقنيات المستخدمة فيها حيث تلعب التعبئة والتغليف الدور الرئيسي في نجاح تسويق المنتج في كثير من الأحيان ، أما مجموعة العوامل الأخرى فهي تلك المجموعة من العوامل المتعلقة بتسويق تلك المنتجات وإن كان ذلك مرتبط إلى حد كبير بالدور الذي يمكن أن تلعبه مختلف الأجهزة المعنية بشئون التصدير ، والأجهزة البحثية المختلفة ، وضرورة العمل على توجيه جهودها وتوجيهها نحو دراسة مختلف الأسواق العالمية ، وتوفير البنية المعلوماتية عن طبيعة تلك الأسواق وأهم الدول التي يمكن التوجه إليها ، والأصناف المطلوبة في كل منها والمواعيد المناسبة للتصدير وكذلك المواصفات المطلوبة سواء من حيث النوع أو التقنية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتعبئة والتغليف ، وكذلك الفرص المتاحة للتوسع في تلك الصناعة . وبدراسة الاستهلاك فقد تبين أن متوسط استهلاك الفرد من كل من العصائر ، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة قد أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بمعدلات سنوية بلغت نحو 0.06 ، 0.02 ، 0.005 كجم/سنه تمثل نحو 10% ، 6.7% ، 6% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة .في حين أن متوسط استهلاك الفرد من المربى أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوي يمثل نحو 2% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . كما أوضحت الدراسة التأثير الإيجابي لتطبيق اتفاقية الجات على كمية المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي للعصائر ، وكمية المتاح للاستهلاك ، ومتوسط نصيب الفرد (كجم/سنه) للخضروات المجمدة ، والخضر المجففة وذلك خلال فترة الدراسة .

أما الفصل الثاني فقد تناول التجارة الخارجية لبعض المنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ، ومنه تبين أن الشركات المختلفة العاملة في هذا المجال تعتمد في تسويق منتجاتها إلى السوق المحلي على الوكلاء والموزعين وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً ، وفي بعض الأحيان كما في القاهرة

والجيزة على محلات السوبر ماركت الكبيرة والتي يتوافر فيها فرص بيع بكميات كبيرة ، يتم تأجير مساحة من الأرفف مقابل مبلغ معين لتعرض فيه منتجات الشركة.ويتم تسويق المنتجات من خلال الوكيل ، حيث تتفق الشركة مع وكيل واحد لكل محافظة أو عدة محافظات ويقوم الوكيل بالاتفاق مع موزعين لتوزيع المنتجات داخل المحافظة.وتقوم الشركات المنتجة بإعطاء الوكيل أو الموزع نسبة خصم متفاوته حسب حجم مسحوباته من المنتجات وتختلف هذه النسبة من شركة لأخرى ، ومن الوكيل إلى الموزع وتتراوح هذه النسبة من 1-10% للوكيل ، ومن 1-6% بالنسبة للموزع . وبدراسة تطور كمية الصادرات تبين أن كمية الصادرات من كل من العصائر، والخضروات المجمدة ، والخضر المجففة أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدلات سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو 1455.6 ، 1498 ، 678.4 طن تمثل حوالي 15.6% ، 6.2% ، 6.3% من المتوسط السنوي البالغ نحو 9325 ، 20713 ، 10703 طن كمتوسط خلال الفترة (1990-2004) . في حين أخذت كمية الصادرات من المربى اتجاهاًعاماً متناقصاً بمعدل سنوى معنوي إحصائياً بلغ نحو 33.3 طن يمثل نحو 1.9% من المتوسط السنوي البالغ حوالي 1738 طن كمتوسط خلال نفس الفترة . وبدراسة تطور سعر تصدير الطن بالدولار تبين أنه أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ نحو 30.2 ، 37.7 ، 1.6 دولار/طن يمثل نحو 3.7% ، 3.7% ، 0.2% من المتوسط السنوي البالغ نحو 820 ، 1012 ، 784 دولار/طن لكل من العصائر ، والمربى ، والخضروات المجمدة على الترتيب وذلك خلال فترة الدراسة. في حين تبين أن سعر تصدير الطن بالدولار للخضر المجففة أخذ اتجاهاً عاماً تصاعدياً يمثل نحو 2% من المتوسط السنوي البالغ نحو 1590 خلال فترة الدراسة . وبدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على تطور كمية وقيمة الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة خلال الفترة (1990-2004) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المنكسر عن طريق المتغيرات الانتقالية المرجحة فقد أوضحت نتائج التقدير الإحصائي أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كمية الصادرات من العصائر ، وقيمة الصادرات بالألف دولار ، وقيمة الصادرات إلى الإنتاج ، في حين تبين أن لها أثراً إيجابياً على سعر تصدير الطن بالدولار. وبدراسة العلاقة بين معامل عدم الاستقرار في كمية الصادرات من العصائر كمتغير تابع ، ومعامل عدم الاستقرار في الإنتاج كمتغير مستقل تبين أفضلية النموذج الخطي . حيث تبين أن

عدم الاستقرار في الإنتاج يفسر حوالي 94% من التغيرات في معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات ، وتغيراً بنسبة 10% في معامل عدم الاستقرار للإنتاج المحلي يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لمعامل عدم الاستقرار في كمية الصادرات من العصائر بنسبة 35% . أما بالنسبة للمربى فتبين أن تغيراً بنسبة 10% في معامل عدم الاستقرار للإنتاج المحلي يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لمعامل عدم الاستقرار في كمية الصادرات من المربى بنسبة 48% ، إلا أنه لم تثبت معنوية هذه العلاقة بالنسبة للخضروات المجمدة ، والخضر المجففة .في حين أوضحت نتائج التقدير الإحصائي أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كل من كمية الصادرات من الخضر المجففة ، وقيمة الصادرات بالألف دولار ، وسعر تصدير الطن ، وقد ظهر هذا بوضوح من الإشارة السالبة لتأثير المتغير الانتقالي . وبدراسة نمط التوزيع والتركز الجغرافي والسلعي للصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة فقد تبين :-

أولاً العصائر : تعتبر أسواق كل من ليبيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليمن أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من العصائر حيث استوعبت أسواق هذه الدول مجتمعة حوالي 64% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية من العصائر والبالغ نحو 12 مليون دولار خلال الفترة (2001-2005) . وقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من العصائر بحوالي 46.5 ، 44.4 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، مما يعني أن هناك تركز جغرافي للصادرات المصرية من العصائر .

ثانياً المربى والكمبوت والمرملاد : تبين من نمط التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات المصرية من المربى خلال الفترة (2001-2005) أن كل من العراق ، وليبيا ، والسعودية ، واليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، تمثل أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من المربى ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول مجتمعة نحو 69% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المربى والبالغ نحو 1.02 مليون دولار خلال الفترة المشار إليها . وقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من المربى بحوالي 36.5 ، 35.8 لكل منهما علي الترتيب ، مما يشير إلى عدم وجود تركز جغرافي للصادرات المصرية منها.

ثالثاً الخضروات المجمدة: تبين من نمط التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات المصرية من الخضروات المجمدة أن السعودية ، والإمارات العربية ، والكويت ،

واليونان تمثل أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من الخضروات المجمدة ، حيث استوعبت أسواق هذه الدول مجتمعة حوالي 56% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة ، والبالغ حوالي 19.2 مليون دولار خلال الفترة (2001-2005) . كما قدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة بحوالي 41.4 ، 35.4 لكل منهما على الترتيب خلال الفترة المشار إليها .

رابعاً الخضر المجففة: تبين من نمط التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات المصرية من الخضر المجففة خلال الفترة (2001-2005) أن ألمانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة تمثل أهم الأسواق التقليدية للصادرات المصرية من الخضر المجففة حيث استوعبت أسواق هذه الدول مجتمعة حوالي 66% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الخضر المجففة ،والبالغ حوالي 21.7 مليون دولار خلال فترة الدراسة .كما قدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضر المجففة بحوالي 38.2 ، 39.3 لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود تركز جغرافي للصادرات المصرية من الخضر المجففة .

أما بدراسة التوزيع والتركز السلعي للصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة فقد تبين ما يلي :-

أولاً العصائر: احتلت صادرات عصير المانجو المرتبة الأولى في قائمة صادرات العصائر المصرية ، يليها في الأهمية عصير الفاكهة ،ثم مخاليط العصائر ، يليها عصير الجوافة ثم عصير البرتقال غير المجمد بنسبة تمثل نحو 55.8% ، 35.3% ، 4.05 % ، 2.23% ، 1.12% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من العصائر على الترتيب خلال الفترة (2000-2005) والبالغ نحو 58.2 مليون دولار. أما بالنسبة لمعامل التركز السلعي فقدر لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من العصائر بحوالي 67.1 ، 66.2 لكل منهما على الترتيب ، مما يعني وجود تركز سلعي للصادرات المصرية من العصائر خلال الفترة المشار إليها .

ثانياً المربى: احتلت صادرات مربى الفراولة المرتبة الأولى في قائمة صادرات المربى ، يليها في الأهمية صادرات مربى المشمش ، ثم هريس فواكه أخرى مطبوخة ، ومربى البرتقال ، ثم مربى التين بنسبة تمثل نحو 25.5% ، 7.6% ، 4.13% ، 3.91% ، 3.02% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من المربى

خلال الفترة (2000-2005) والبالغ نحو 6.1 مليون دولار على الترتيب . أما بالنسبة لمعامل التركز السلعي فقدر لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من المربى بحوالي 58.3 ، 60 لكل منهما على الترتيب ، مما يعني وجود تركز سلعي للصادرات المصرية من المربى خلال الفترة المشار إليها .

ثالثاً الخضروات المجمدة: احتلت صادرات الخرشوف المجمد المرتبة الأولى في قائمة صادرات الخضروات المجمدة المصرية ، يليها في الأهمية صادرات خليط خضروات مجمدة ، والبامية المجمدة ، ثم البطاطس المجمدة ، والملوخية المجمدة ، والفاصوليا الخضراء المجمدة بنسبة تمثل نحو 13.9% ، 13.5% ، 8% ، 5% ، 4.1% ، 1.7% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة والبالغ نحو 122.1 مليون دولار خلال الفترة (2000-2005) على الترتيب . أما بالنسبة لمعامل التركز السلعي فقدر لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضروات المجمدة بحوالي 43.2 ، 55.6 لكل منهما على الترتيب ، مما يعني وجود تركز سلعي للصادرات المصرية من الخضروات المجمدة خلال الفترة المشار إليها .

رابعاً الخضر المجففة : اتضح من التوزيع النوعي والتركز السلعي لصادرات مصر من الخضر المجففة خلال الفترة (2000-2005) أن صادرات البصل المجفف احتلت المرتبة الأولى في قائمة صادرات الخضر المجففة المصرية ، يليه في الأهمية صادرات الملوخية المجففة ، والثوم المجفف بنسبة تمثل نحو 87.7% ، 2.3 % ، 1.9% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الخضر المجففة والبالغ نحو 109 مليون دولار على الترتيب .كما قدر معامل التركز السلعي خلال الفترة المشار إليها لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الخضر المجففة بحوالي 85 ، 88 لكل منهما على الترتيب . مما يعني وجود تركز سلعي للصادرات المصرية من الخضر المجففة خلال الفترة السابق الإشارة إليها .كما تناول هذا الفصل التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات المصرية من أهم أصناف المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، وأخيراً انتهى الفصل بدور المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في الحد من المحددات التصديرية . .

أما الباب الخامس فقد تناول التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية العالمية والمصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ،وقد تضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، **تناول الأول** منها التجارة الدولية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر

والفاكهة حيث تبين من دراسة تطور التجارة العالمية لبعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ما يلي :

- هناك زيادة مستمرة في الكميات المصدرة عالمياً من تلك المنتجات بصفة عامة خلال فترة الدراسة (1990-2004) ويستثنى من ذلك عصير المانجو حيث تعرضت الكميات المصدرة منه للتذبذب خلال الفترة المشار إليها .
- هناك بعض المنتجات التي حققت معدل نمو سنوي مرتفع نسبياً في الكميات المصدرة منها خلال تلك الفترة وفي مقدمتها البطاطس المجمدة (9.7%) ، وعصير الفاكهة (8.2%) ، والخضروات المجمدة (6.6%) .
- هناك بعض المنتجات التي حققت معدل نمو سنوي مرتفع نسبياً في قيمة صادراتها خلال تلك الفترة وفي مقدمتها عصير الفاكهة (7.5%) ، والخضروات المجمدة (5.6%) ، والخضر المجففة (2.03%) .
- هناك بعض المنتجات التي حققت تراجع في قيمة صادراتها منها البطاطس المجمدة (9.1%-) ، وعصير المانجو (0.14%-) .
- تعتبر مصر من أهم الدول المصدرة لعصير المانجو ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا أهم الدول المصدرة لعصير الفاكهة.
- وتعتبر بلجيكا ،والصين، والمكسيك، وبولندا ،وأسبانيا ،وفرنسا، وهولندا، من أهم الدول المصدرة للخضروات المجمدة ،في حين تعتبر هولندا ، وكندا ،وبلجيكا ،والولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المصدرة للبطاطس المجمدة .
- تعد الصين ،والولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المصدرة للخضر المجففة.
- هناك زيادة مستمرة في الكميات المستوردة عالمياً (الطلب العالمي) من تلك المنتجات بصفة عامة خلال فترة الدراسة (1990-2004) .
- هناك بعض المنتجات التي تزايد عليها الطلب العالمي بمعدلات نمو مرتفعة خلال تلك الفترة وفي مقدمتها البطاطس المجمدة (9.7%) ، وعصير الفاكهة (7.8%) ، والخضروات المجمدة (6.3%).

- هناك بعض المنتجات التي تزايد الطلب العالمي عليها بمعدلات نمو أقل نسبياً خلال فترة الدراسة منها الخضر المجففة (3.1%) ،وعصير المانجو (2.6%) .
- هناك بعض المنتجات التي حققت تراجع في قيمة وارداتها منها عصير المانجو (-0.7%)
- تعتبر ليبيا ،والصين أهم الأسواق المستوردة لعصير المانجو ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ،وفرنسا، وكندا ،وألمانيا ، وهولندا ، أهم الأسواق المستوردة لعصير الفاكهة .
- تعتبر ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، واليابان ،أهم الأسواق المستوردة للخضروات المجمدة ، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ،والمملكة المتحدة ، وفرنسا ،واليابان ، وألمانيا ، أهم الأسواق المستوردة للبطاطس المجمدة .
- تعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ،واليابان ،وهولندا أهم الأسواق المستوردة للخضر المجففة.

وبدراسة أثر تطبيق اتفاقية الجات على التجارة العالمية للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة ، فقد تبين من نتائج التقدير الإحصائي أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً سلبياً على كمية وقيمة الصادرات العالمية ، وكذا كمية الواردات من عصير الفاكهة ، في حين كان لها أثراً إيجابياً على كمية الصادرات والواردات العالمية من البطاطس المجمدة ، بينما كان لها أثراً سلبياً على كمية الواردات من الخضر المجففة ، وأخر إيجابياً على سعر استيراد الطن من الخضر المجففة .

أما الفصل الثاني فقد تناول القدرة التنافسية للصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، حيث تبين من صادرات عصير المانجو في الدول المنافسة (الهند ، والصين ، وبوتان) أن كمية صادرات هذه الدول لا تتزايد فإما تتناقص أو تزيد بمعدلات غير معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى استقرار الطلب العالمي على عصير المانجو ، وأن عصير المانجو المصري لا يتعرض لمنافسة شديدة ، وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتزايد أو للتناقص غير المعنوي إحصائياً ، مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي خلال فترة الدراسة ، في حين تتجه أسعار صادرات عصير

المانجو المصري إلى الانخفاض بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يجعله يستطيع المنافسة ويتيح أمامه فرصة لتنمية صادراته عن طريق زيادة جهود الترويج والإعلان . أما بالنسبة لعصير الفاكهة تبين أن معظم الدول المنافسة لمصر (أمريكا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا ، والمكسيك) تتزايد كمية صادراتها من عصير الفاكهة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على عصير الفاكهة . وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتناقص المعنوي إحصائياً ، مما يشير إلى صعوبة المنافسة في ظل السعر المصري الحالي ، لذا يحتاج الأمر العمل على خفض سعر التصدير المصري لزيادة القدرة التنافسية لمصر في الأسواق العالمية .وبالنسبة للخضروات المجمدة فقد تبين أن كل الدول المنافسة لمصر (بلجيكا ، والصين ، والمكسيك ، وبولندا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا) تتزايد كمية صادراتها إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على الخضروات المجمدة ، الأمر الذي يعرض صادرات مصر منها للمنافسة الشديدة ، في حين تتجه أسعار صادرات الخضروات المجمدة في معظم الدول المنافسة للتناقص المعنوي إحصائياً ، في الوقت الذي تتجه فيه أسعار صادرات الخضروات المجمدة المصرية للانخفاض غير المعنوي ، مما يشير إلى أنها تدور حول متوسطها الحسابي ، ومن ثم يتطلب الأمر دراسة إمكانية خفض أسعار التصدير المصرية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية . وبالنسبة للبطاطس المجمدة فقد تبين أن معظم الدول المنافسة لمصر (هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وبولندا) تتزايد كمية صادراتها من البطاطس المجمدة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على البطاطس المجمدة ، وأنها تنتج أنواعاً ذات صفات مرغوبة للمستهلكين ، الأمر الذي يعرض صادرات مصر من البطاطس المجمدة للمنافسة الشديدة ، وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتزايد أو التناقص غير المعنوي إحصائياً ، فيما عدا سعري كندا ، وبولندا حيث يتزايدا بمعدلات معنوية إحصائياً ، بينما يتناقص سعر ألمانيا بمعدل سنوي معنوي إحصائياً ، في حين تتجه أسعار صادرات البطاطس المجمدة المصرية إلى الانخفاض المعنوي إحصائياً مما يجعله يستطيع المنافسة ويتيح أمامه فرص لتنمية صادراته عن طريق زيادة جهود الإعلان والمحافظة على استقرار هذا السعر .وبالنسبة للخضر المجففة يتضح أن

الدول المنافسة لمصر (الصين ، وأمريكا ، وألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، والهند) تتزايد كمية صادراتها من الخضر المجففة إلى العالم بمعدلات معنوية إحصائياً ، مما يشير إلى تزايد الطلب العالمي على الخضر المجففة ، وبالنسبة لأسعار التصدير تبين أن معظم الدول المنافسة تتجه أسعارها للتناقص المعنوي إحصائياً أو للتزايد غير المعنوي إحصائياً ، في حين تتجه أسعار صادرات الخضر المجففة المصرية للتزايد غير المعنوي إحصائياً مما يشير إلى استقرارها ، الأمر الذي يتطلب دراسة إمكانية خفض أسعار التصدير المصرية لزيادة القدرة التنافسية لمصر في الأسواق العالمية .

وبدراسة معامل عدم الاستقرار كأحد مؤشرات الأداء التصديري فقد تبين أن قيمة معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات بلغت حوالي 50.1% ، 74.2% ، 21.1% ، 39.4% ، 14% ، 8.2% بالنسبة لكل من عصير المانجو ، وعصير الفاكهة ، والخضروات المجمدة ، والبطاطس المجمدة ، والخضر المجففة ، والبصل المجفف على الترتيب خلال الفترة (1990-2004) الأمر الذي يشير إلى عدم استقرار كمية الصادرات المصرية من تلك المنتجات .

أما الفصل الثالث فقد تناول استطلاع ميداني لبعض مشاكل ومعوقات تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية من وجهة نظر مصدري هذه المنتجات ، لتحديد أهم المشكلات التي تواجه منشآت عينة الدراسة ، والتي تعيق قطاع الصناعات الغذائية في الوفاء والعمل على توفير العملات الأجنبية من حصيلة الصادرات ، ومن ثم العجز المستمر في ميزان المدفوعات المصري ، فقد تم من خلال المقابلات الشخصية للباحث مع مسئولي مجموعة متنوعة من الشركات التى تعمل في هذا المجال وهم يمثلون عينة الدراسة ، وباستخدام التحليل العاملي Factorial Analysis حيث يساعد هذا التحليل على تحديد مجموعات المشاكل التي ترشد متخذي القرار على أولويات هذه المشاكل التي تحد من تنمية هذا القطاع الهام ، حيث أتت المشكلات **الخاصة بالنظم الضريبية** في المقام الأول ويعد هذا العامل مسئولاً عن 22% من النسبة المئوية للتباين ، وجاءت **المشكلات التكنولوجية** في المقام الثاني من حيث الأهمية حيث فسرت هذه المشكلات نحو 20% من النسبة المئوية للتباين ، في حين احتلت **المشكلات التسويقية** المرتبة الثالثة ويعد هذا العامل مسئولاً عن حوالي 19% من النسبة المئوية للتباين ، واشتمل العامل الرابع على مجموعة من المشكلات **الخاصة بالنظم الجمركية** ويعد هذا العامل مسئولاً عن 15% من النسبة المئوية للتباين ، وانحصرت مشكلات العامل الخامس في مجموعة من

المشكلات الخاصة **بالنظم النقدية** ويفسر هذا العامل نحو 10% من النسبة المئوية للتباين ، ويضم العامل السادس مجموعة من **المشكلات الخاصة بالخامات الأساسية ومستلزمات الإنتاج** ويعد مسئولاً عن نحو 9% من النسبة المئوية للتباين، أما العامل السابع والأخير فيضم مجموعة من المشكلات الخاصة **بالنظم التشريعية** ويعد مسئولاً عن نحو 5% من النسبة المئوية للتباين .

وأخيراً تناول الباب السادس محددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة . وقد تضمن هذا الباب ثلاثة فصول ، **تناول الأول** منها العلاقات السعرية والقدرة التنافسية للمنتجات المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة ،وبدراسة المركز التنافسي السعري للمنتجات موضع الدراسة تبين ما يلي :-

1- عصير المانجو :- تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير عصير المانجو بالنسبة للصين ، في حين تبين عدم وجود ميزة نسبية سعرية لمصر عن بوتان في تصدير عصير المانجو ، وبدراسة العلاقات السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة من خلال حساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية لعصير المانجو المصري وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1990 -2004) ، تبين منها أن كل من الصين ، والهند ، وبوتان لا تعد دول منافسة لمصر في تصدير عصير المانجو ، حيث بلغ معامل الارتباط بين أسعار تصدير عصير المانجو بكل منها ومثيلتها المصرية نحو 0.17 ، 0.003- ، 0.5- لكل منهم على الترتيب ، الأمر الذي يشير إلى عدم التجانس فيما بين عصير المانجو المصري ونظيره الصيني أو الهندي أو البوتاني ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف نسبة التركيز أو اختلاف موعد التصدير أو ما إلى ذلك ، كما أوضحت نتائج المصفوفة أن السعر العالمي يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية لعصير المانجو بكل من مصر ، والهند. كما أوضحت النتائج أن لتطبيق اتفاقية الجات أثراً إيجابياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير المانجو المصري ونظيره الصيني.

2- عصير الفاكهة:- في حين تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير عصير الفاكهة بالنسبة لكل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا ، وتايلاند ، وهولندا حيث انخفضت النسبة السعرية عن الواحد الصحيح في متوسط فترة الدراسة (1990-2004) وبحساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية

لعصير الفاكهة المصري وأهم دول العالم المصدرة خلال نفس الفترة تبين منها أن كل من ألمانيا ، وهولندا ، وإيطاليا تعد هي الدول المنافسة لمصر في تصدير عصير الفاكهة ، حيث قدر معامل الارتباط بين أسعار تصدير عصير الفاكهة بكل منها ومثيلتها المصرية بنحو 0.73 ، 0.54 ، 0.52 لكل منهم على الترتيب . بينما أوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بالنسبة لأسعار تصدير كل من أسبانيا ، وتايلاند ، وعكسية بالنسبة لأمريكا ، الأمر الذي يشير إلى عدم التجانس وقد يرجع ذلك إلى اختلاف درجة التصنيع أو اختلاف الجودة أو اختلاف نسبة التركيز أو اختلاف الصنف أو اختلاف موعد التصدير أو ما إلى ذلك ، كما أوضحت نتائج المصفوفة أن السعر العالمي يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية لعصير الفاكهة بكل من أسبانيا ، وتايلاند ، وألمانيا ، كما أوضحت النتائج أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الأمريكي ، وأثراً سلبياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير عصير الفاكهة المصري ونظيره الألماني ، في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة لبقية الدول المنافسة الأخرى .

3- الخضروات المجمدة الأخرى:- تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضروات المجمدة بالنسبة لكل من الصين ، وأسبانيا ، وفرنسا في حين تبين أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضروات المجمدة بالنسبة لكل من بلجيكا ، والمكسيك ، وبولندا وبحساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للخضروات المجمدة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1990-2004) تبين منها وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بالنسبة لأسعار تصدير كل من بلجيكا ، وبولندا وعكسية بالنسبة لأسعار تصدير كل من الصين ، والمكسيك ، وأسبانيا ، وفرنسا ، الأمر الذي يشير إلى أن كل من بلجيكا ، وبولندا ، والصين ، والمكسيك ، وأسبانيا ، وفرنسا لا تعد دول منافسة لمصر في تصدير الخضروات المجمدة ، كما أوضحت نتائج المصفوفة أن السعر العالمي للخضروات المجمدة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للخضروات المجمدة بكل من فرنسا ، وأسبانيا ، والصين . كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق اتفاقية الجات كان لها أثراً إيجابياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضروات المجمدة المصرية ونظيره البولندي ، وأثراً سلبياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضروات المجمدة المصرية ونظيره البلجيكي ، والصيني ، والمكسيكي ، والأسباني ، والفرنسي .

4- البطاطس المجمدة:- تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البطاطس المجمدة بالنسبة لكل الدول المنافسة (هولندا ، وكندا ، وبلجيكا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وألمانيا) حيث أن النسبة السعرية بين سعر تصدير مصر ونظيره من الدول سالفة الذكر تقل عن الواحد الصحيح في معظم سنوات الدراسة . وبحساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للبطاطس المجمدة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1994-2004) تبين منها أن كندا هي أكثر الدول منافسة لمصر في تصدير البطاطس المجمدة ، في حين تبين أن هناك درجة كبيرة من عدم التجانس فيما بين البطاطس المجمدة المصرية ونظيرتها من هولندا ، وبلجيكا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وألمانيا .كما أوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار تصدير البطاطس المجمدة أن السعر العالمي للبطاطس المجمدة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للبطاطس المجمدة بكل من هولندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وألمانيا .

5- الخضر المجففة:- تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضر المجففة بالنسبة لكل من الصين ، وأمريكا ، وألمانيا ، وفرنسا ، وأسبانيا ، كما تبين أن مصر ليست لها ميزة نسبية سعرية في تصدير الخضر المجففة بالنسبة للهند ،وبحساب مصفوفة معاملات الارتباط للعلاقات السعرية التصديرية للخضر المجففة المصرية وأهم دول العالم المصدرة خلال الفترة (1990-2004) تبين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بالنسبة لأسعار تصدير كل من أمريكا ، وألمانيا ، وفرنسا ، والهند ، وعكسية بالنسبة لأسعار تصدير كل من الصين ، وأسبانيا، الأمر الذي يشير إلى أن كل هذه الدول لا تعد دول منافسة لمصر في تصدير الخضر المجففة حيث أن هناك درجة كبيرة من عدم التجانس فيما بين الخضر المجففة المصرية ونظيرتها من الدول سالفة الذكر.كما تبين أن لتطبيق اتفاقية الجات أثراً سلبياً على النسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية ونظيره الصيني ، والأسباني في الوقت الذي لم تتأكد فيه هذه الآثار بالنسبة للنسبة السعرية بين سعر تصدير الخضر المجففة المصرية ونظيره الأمريكي ، والألماني ، والفرنسي ، والهندي . في حين أوضحت نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لأسعار تصدير الخضر المجففة أن السعر العالمي للخضر المجففة يتحدد بدرجة كبيرة بالأسعار التصديرية للخضر المجففة بكل من فرنسا ، وأمريكا ، والصين .

6- **البصل المجفف** :- تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق الألماني بالنسبة لكل من فرنسا ، وأمريكا ، كما تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق الهولندي ، وبالنسبة لكل الدول المنافسة لها في هذه السوق وهي فرنسا ، وأمريكا ، وألمانيا ، وبالنسبة لسوق المملكة المتحدة فقد تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف لسوق المملكة المتحدة بالنسبة لكل من أمريكا ، وفرنسا ،وبالنسبة للسوق البلجيكي فقد تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البصل المجفف للسوق البلجيكي بالنسبة لكل من أمريكا ، وألمانيا ، وليس لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة للهند سواء في السوق الألماني أو سوق المملكة المتحدة ، كما أنه ليس لمصر ميزة نسبية سعرية بالنسبة لهولندا في السوق البلجيكي.

وبدراسة مؤشر النصيب السوقي للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة موضع الدراسة تبين ما يلي :-

1- عصير المانجو:- تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من عصير المانجو إلى مختلف دول العالم خلال الفترة (2001-2005) أن حوالي 82.1% من تلك الصادرات تتركز في خمس دول هي ليبيا ، وأمريكا ، واليمن ، وإيطاليا ، وفلسطين حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 5678 ، 2129 ، 1177 ، 535 ، 295 طن تمثل نحو 47.5% ، 17.8% ، 9.8% ، 4.5% ، 2.5% من متوسط صادرات مصر من عصير المانجو لمختلف دول العالم والبالغ نحو 11964 طن على الترتيب. ونظراً لعدم توافر بيانات عن إجمالي واردات كل من أمريكا ، واليمن ، وإيطاليا من عصير المانجو المصري فقد تعذر حساب النصيب السوقي لتلك الدول ، أما النصيب السوقي لكل من ليبيا ، وفلسطين فقد بلغ 100% لكل منهما وذلك كمتوسط للفترة (2000-2004) ، كما تبين وجود تذبذب في كمية الصادرات المصرية من عصير المانجو لجميع الأسواق الاستيرادية .

2- عصير الفاكهة :- تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من عصير الفاكهة إلى مختلف دول العالم خلال الفترة (2001-2005) أن حوالي 63.5% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 2499 ، 1400 ، 426 ، 405 طن تمثل نحو 33.6% ، 18.8% ، 5.7% ، 5.4% من متوسط

صادرات مصر من عصير الفاكهة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 7432 طن على الترتيب. وبدراسة النصيب السوقي لعصير الفاكهة المصري في تلك الدول تبين أنه بلغ حوالي 0.71% ، 0.72% ، 0.29% ، 0.1% لكل منهم على الترتيب وذلك خلال الفترة المشار إليها .

3- الخضروات المجمدة :- من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضروات المجمدة إلى مختلف دول العالم ، توصلت الدراسة إلى أن حوالي 63.6% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والإمارات ، وإسرائيل حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 10821 ، 3385 ، 3331 ، 1902 طن تمثل نحو 35.4% ، 11.1% ، 10.9 % ، 6.2% من متوسط صادرات مصر من الخضروات المجمدة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 30535 طن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي للخضروات المجمدة المصرية في تلك الدول تبين أنه بلغ حوالي 71.52% ، 48% ، 20.16% ،20.46% لكل منهم على الترتيب .

4- البطاطس المجمدة :- تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس المجمدة إلى مختلف دول العالم أن حوالي 76.8% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي الأردن ، والإمارات العربية ، والسعودية ، والكويت حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 1396 ، 754 ، 732 ، 730 طن تمثل نحو 29.7% ، 16% ، 15.6% ، 15.5% من متوسط صادرات مصر من البطاطس المجمدة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 4708 طن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي للبطاطس المجمدة المصرية في تلك الدول خلال الفترة المشار إليها تبين أنه بلغ حوالي 17.6% ، 12.1% ، 0.95% ، 17.4% لكل منهم على الترتيب .

5- الخضر المجففة :- تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضر المجففة إلى مختلف دول العالم أن حوالي 62.7% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 3923 ، 2831 ، 1228.4 ، 1118.7 طن تمثل نحو 27% ، 19.5% ، 8.5% ، 7.7% من متوسط صادرات مصر من الخضر المجففة لمختلف دول العالم والبالغ نحو 14535 طن على الترتيب كمتوسط الفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي للخضر المجففة

المصرية في تلك الدول خلال الفترة المشار إليها تبين أنه بلغ حوالي 8.68% ، 7.95% ، 5.31% ، 12.61% لكل منهم على الترتيب .

6- البصل المجفف :- تبين من دراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل المجفف إلى مختلف دول العالم أن حوالي 68.3% من تلك الصادرات تتركز في أربع دول هي ألمانيا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا حيث بلغ متوسط واردات كل منهم حوالي 4250 ، 1975 ، 1194 ، 1010 طن تمثل نحو 34.4% ، 16% ، 9.7% ، 8.2% من متوسط صادرات مصر من البصل المجفف لمختلف دول العالم والبالغ نحو 12341 طن على الترتيب كمتوسط للفترة (2001-2005) . وبدراسة النصيب السوقي لكمية صادرات مصر من البصل المجفف داخل أهم أسواقه الاستيرادية خلال الفترة (1995-2004) تبين أن مصر تحتل المركز الأول في السوق الألماني ، يليها كل من أمريكا ، وفرنسا ، والهند بمتوسط نصيب سوقي يمثل نحو 18.4% ، 17.6% ، 16.4% ، 14.9 % من متوسط إجمالي كمية واردات ألمانيا من البصل المجفف لكل منهم على الترتيب خلال الفترة المشار إليها .كما تبين أن مصر تحتل المركز الأول أيضاً في السوق الهولندي يليها كل من أمريكا ، وفرنسا ، وألمانيا بمتوسط نصيب سوقي يمثل حوالى 24.1% ، 23.4% ، 19.1% ، 5.5% من متوسط إجمالي واردات هولندا من البصل المجفف على الترتيب. أما سوق المملكة المتحدة فقد احتلت أمريكا المركز الأول يليها كل من فرنسا ، ومصر ، والهند بمتوسط نصيب سوقي يمثل نحو 36% ، 24.7% ، 15% ، 9.7% من متوسط إجمالي واردات المملكة المتحدة من البصل المجفف على الترتيب. وأخيراً السوق البلجيكي حيث تبين أن هولندا احتلت المركز الأول يليها كل من مصر ، وأمريكا ، وألمانيا بمتوسط نصيب سوقي يمثل نحو 48.2% ، 16% ، 6.7% ، 4.6% من متوسط إجمالي واردات بلجيكا من البصل المجفف على الترتيب. ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا تعد الأسواق الرئيسية المنافسة لمصر في أهم الأسواق الاستيرادية لها خلال فترة الدراسة .

في حين تناول الفصل الثاني التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على بعض المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة المصرية ومن خلال دراسة أهم محددات الطلب الخارجي على كمية الصادرات المصرية من عصير الفاكهة في **السوق العالمي** خلال الفترة (1990-2004) توصلت الدراسة إلى أن تلك العوامل

تنحصر في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وسعر التبادل للجنيه المصري (جنيه/دولار) **أما على مستوى الأسواق التقليدية** : تنحصر تلك العوامل في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار وذلك في السوق الألماني . أما السوق الهولندي فتنحصر تلك العوامل في السعر النسبي (مصر/هولندا) ، والدخل القومي الهولندي بالمليون دولار. كما بينت الدراسة أن أهم العوامل المحددة للواردات البلجيكية من عصير الفاكهة المصري بالطن تنحصر في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار. أما في سوق المملكة المتحدة فتتحدد العوامل المؤثرة على وارداتها من عصير الفاكهة المصري في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، والدخل القومي للمملكة المتحدة بالمليون دولار ، كما أوضحت نتائج التقدير الإحصائي أن الطلب الخارجي على عصير الفاكهة المصري هو طلب مرن في أسواق كل من ألمانيا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة ، في حين أنه يعد طلب غير مرن بالنسبة للسوق الهولندي . وعند دراسة أهم محددات الطلب الخارجي على كمية الصادرات المصرية من البطاطس المجمدة في **السوق العالمي** خلال الفترة (1994-2004) ، توصلت الدراسة إلى أن تلك العوامل تنحصر في السعر النسبي (مصر/أمريكا) ، وإجمالي واردات السعودية بالطن ، **أما على مستوى الأسواق التقليدية** تنحصر تلك العوامل في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وسعر التصدير الأمريكي (دولار/طن) وذلك في السوق الأردني ، وأما السوق الإماراتي فتنحصر تلك العوامل في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار. كما بينت الدراسة أن أهم العوامل المحددة لواردات المملكة العربية السعودية من البطاطس المجمدة المصرية بالطن تنحصر في السعر النسبي (مصر/أمريكا) ، وإجمالي الناتج المحلي السعودي بالمليون جنيه . كما أوضحت نتائج الدراسة أن الطلب الخارجي على البطاطس المجمدة المصرية هو طلب مرن في السوق الأردني ، في حين أنه غير مرن بالنسبة لسوقي الإمارات العربية ، والسعودية . أما عند دراسة أهم محددات الطلب الخارجي على كمية الصادرات المصرية من البصل المجفف في **السوق العالمي** خلال الفترة (1992-2004) توصلت الدراسة إلى أن تلك العوامل تنحصر في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وسعر التبادل للجنيه المصري (جنيه/دولار) ، وإجمالي واردات ألمانيا بالطن . **أما على مستوى الأسواق التقليدية** فتتحدد تلك العوامل في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وإجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار وذلك

في السوق الألماني .أما في السوق الهولندي فتنحصر تلك العوامل في السعر النسبي (مصر/هولندا) ، والدخل القومي الهولندي بالمليون دولار. كما بينت الدراسة أن أهم العوامل المحددة لصادرات مصر من البصل المجفف بالطن إلى المملكة المتحدة تنحصر في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، وإجمالي صادرات الهند بالطن . أما السوق البلجيكي فتنحصر العوامل المحددة لواردات بلجيكا من البصل المجفف المصري في سعر التصدير المصري (دولار/طن) ، والدخل القومي البلجيكي بالمليون دولار . كما أوضحت نتائج التقدير الإحصائي لدوال الطلب أن الطلب الخارجي على البصل المجفف المصري يعد مرناً في أسواق كل من ألمانيا ، والمملكة المتحدة ، وبلجيكا ، في حين يعد غير مرن في السوق الهولندي حيث بلغ معامل مرونة الطلب السعرية نحو 0.43- .

وأخيراً الفصل الثالث وقد تناول إمكانية تنمية الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة في أسواق الاستيراد الرئيسية ، واستهدفت الدراسة في هذا الجزء الاستفادة من التقدير الإحصائي لدوال الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من تلك المنتجات ، حيث تمكنت الدراسة من خلال معرفة معدل نمو الطلب داخل أسواق التصدير المصرية خلال الفترة (1999 -2004) تقسيم الأسواق إلى :

أ- أسواق يرتفع فيها معدل نمو الطلب

ب-أسواق يستقر فيها معدل نمو الطلب

ت-أسواق يتراجع فيها معدل نمو الطلب

ومن خلال دراسة معدل نمو الصادرات المصرية خلال نفس الفترة السابقة تم تقسيم أداء الصادرات المصرية إلى :-

أ- صادرات تنمو في أسواق التصدير

ب-صادرات تستقر داخل أسواق التصدير

ت-صادرات تتراجع داخل أسواق التصدير

وذلك بالنسبة للمنتجات موضع الدراسة ، ومن ثم **توصي الدراسة** بضرورة أخذ هذه النتائج في الاعتبار عند دراسة السوق العالمي للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة ، حيث أنه يمكن تنمية الصادرات المصرية من تلك المنتجات في أسواقها الاستيرادية الرئيسية وذلك من خلال التأثير على محددات الطلب على تلك المنتجات .

التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن توصي بما يلي:-

1- الاهتمام بالمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة والتي يمكن استخدامها كوسيلة لتنمية الصادرات الزراعية المصرية ، وتنوعها ، وزيادة حصيلة النقد الأجنبي حيث أنها منتجات غير تقليدية ذات عائد مرتفع ، وقيمة مضافة عالية مقارنة بمثيلتها من المحاصيل الزراعية الطازجة ، وقد ظهر هذا جلياً من نتائج الدراسة حيث تبين أن ما يتم استخدامه من إنتاج الخضر والفاكهة في التصنيع الغذائي لا يتجاوز نحو 2% من إجمالي الإنتاج في أحسن الأحوال ، إلا أن قيمة الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة تمثل نحو 24.5% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة وذلك خلال عام 2005 . ولما لها من دور كبير في استقرار الأسعار الزراعية طوال العام والتخلص من آثار الموسمية ، هذا بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الحد من البطالة ، فضلاً عن دورها الرئيسي في انخفاض نسبة الفاقد والتالف أثناء المراحل التسويقية المختلفة ، ولما لها من دور كبير في الحد من المحددات التصديرية يتمثل في - عدم حاجة معظم الصادرات من المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة (العصائر - المربات - الخضر المجففة - الفاكهة المجففة) إلى التخزين في برادات مجهزة ، حيث أنها تحتاج فقط إلى مخازن جيدة التهوية .

- قدرة المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة على تحمل السفر لمسافات طويلة دون ظهور تأثير عنصر الوقت عليها حيث أنها تتحمل التخزين لفترات طويلة مقارنة بالصادرات من الخضر والفاكهة الطازجة حيث تزيد فيها نسبة التالف بزيادة الفترة الزمنية للتخزين .
- ارتفاع أسعار تصدير المنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة مقارنة بنظيرتها الطازجة ، فمثلاً بلغ متوسط سعر تصدير كل من البصل المجفف ، وعصير البرتقال ، والبطاطس المجمدة حوالي 8025 ، 5473 ، 1470 جنيه/طن مقابل 4804 ، 2280 ، 1080 جنيه للكمية الفيزيقية المعادلة كمتوسط للفترة (2000-2004) .
- يمكن الاستفادة من الخضر والفاكهة الطازجة غير الصالحة للتصدير المباشر بتحويلها إلى منتجات مصنعة يمكن تصديرها .

2- تبين من خلال دراسة محددات الطلب أن أهم المحددات سعر التصدير المصري، وعليه يجب العمل على خفض تكاليف الخدمات التصديرية لتلك المنتجات ومن ثم خفض سعر التصدير خاصة في الأسواق التي تتميز بارتفاع مرونة الطلب .
3- المحافظة على الاستقرار النسبي للكميات المصدرة من أهم المنتجات الغذائية المصرية المصنعة من الخضر والفاكهة عن طريق السيطرة على أهم العوامل المؤثرة فيها مثل الطاقة الإنتاجية ، وأسعار التصدير .
4- المطالبة بمعاملة المنتجات الزراعية المصنعة المصرية معاملة المنتجات الصناعية المصرية الأخرى ، لأن فرض الرسوم الجمركية على المكون الزراعي لمعظمها يمثل حاجزاً تجارياً من حرية التجارة يجب إزالته ، لأنه يقلل من القدرة التنافسية لتلك المنتجات في أسواق دول الاتحاد الأوروبي .
5- محاولة خفض السعر التصديري المصري لعصير الفاكهة ، والبصل المجفف لزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية في أسواق كل من ألمانيا ، وبلجيكا ، والمملكة المتحدة . وكذا بالنسبة للبطاطس المجمدة المصرية لزيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية منها في السوق الأردني ، حيث أن الطلب على تلك المنتجات في هذه الأسواق مرتفع المرونة .
6- الاهتمام بالمواصفات القياسية والجودة للمنتجات الغذائية المصنعة من الخضر والفاكهة الموجهة إلى السوق الهولندي في الدول الأوروبية ، وسوقي الإمارات العربية ، والمملكة العربية السعودية في الدول العربية ، حيث تعد هذه الأسواق أسواق جودة وليست سعر .
7- إعادة النظر في تشريعات صناعة الأغذية وذلك خلال إصدار قانون موحد للغذاء، واستطلاع أراء المنتجين الممثلين في الغرف الصناعية في القرارات واللوائح .
8- الاهتمام بمواصفات الإنتاج الزراعي ومطابقتها للمواصفات سواء للسوق المحلي أو الخارجي كخضر وفاكهة طازجة أو مصنعة ، حيث تحدد مواصفات هذا الإنتاج بدرجة كبيرة من قدرة الصناعة على التوسع والمنافسة.
9- تشجيع صناعة العبوات ومستلزمات التعبئة محلياً وفقاً لمواصفات جودة عالمية ، ووضع مواصفات لها والرقابة عليها ، حيث يتم استيراد أكثر من 95% من تلك المستلزمات من الخارج .